جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

الفكر النحوي والصرفي
عند المنتجب الهمذاني (٦٤٣هـ) في كتابه:
الدرة الفريدة في شرح القصيدة
((القراءات الشاذة أنموذجاً))

الدكتور
حمادة محمد حسين أحمد بودي
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بأسيوط

العدد الثالث والعشرون
للعام ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م
الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ملخص البحث

الفكر النحوي والصرفي عند المنتجب الهمذاني (٦٤٣هـ)

في كتابه: الدرة الفريدة في شرح القصيدة ((القراءات الشاذة أنموذجاً))

يعد كتاب الدرة الفريدة شرحًا مهمًا وكبيرًا من شروح الشاطبية، عني فيه مؤلفه بتوجيه القراءات القرآنية، وذكر الأوجه النحوية والإعرابية، كما اهتم فيه بإيراد مسائل الخلاف النحوية، وذكر آراء النحويين واللغويين مع الإدلاء برأيه في كثير من المسائل.

وقد قضى الله أن يأتي البحث في: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

وقد كان لاختيار هذا البحث أسباب منها: الكشف عن فكر المنتجب النحوي والصرفي في الكتاب، وبيان اتجاهاته وميوله اللغوية.

الدكتور

حمادة محمد حسين أحمد بودي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بأسيوط

Research Summary

The book of Durrat al-Faridah is an important and important explanation of the commentary of al-Shatibiyah, in which the author of the book is guided by the Qur'anic readings. He also mentioned grammatical and semantic aspects, as well as grammatical issues and the opinions of grammarians and linguists.

God has decided that the search should come in: introduction, preface, two chapters, conclusion, proven sources and references, and index of topics:

The selection of this research has the following reasons: To reveal the grammatical and grammatical thinking in the book, and to indicate its orientations and linguistic tendencies.

Dr.

Hamada Mohamed Hussein Ahmed Bodi

Assistant Professor, Faculty of Arabic Language, Assiut

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنّ الحمدَ للهِ الذي وهب من شاء ما شاء، وعلم آدم الأسماء، واصطفى من عباده أصفياء، أشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، صلّى اللهُ عليه وعلى آله وصحبه تسليماً كثيراً طيِّباً مباركاً.

وبعد ؛ ؛ ؛

فإن القرآن الكريم أجل نعم الله على الإنسان؛ إذ به يصلح حاله، ويستقيم أمره، فقد هُدينا به إلى الصراط المستقيم، وأُخرجنا به من الظلمة إلى النور، وبه يصلح حال الإنسان في الدنيا، ويصل به إلى مرضاة الله تعالى؛ فيفوز بالجنة في الآخرة.

وقد هيأ الله لهذا الكتاب العظيم من يقوم بخدمته على مر العصور، وتوالي السنين والدهور، وذلك في شتى العلوم والفنون، ومن هؤلاء الأعلام منتجب الدين الهمذاني، صاحب التآليف النافعة، والكتب المفيدة الجيدة، ومن أهم كتبه شرح الشاطبية الموسوم ب "الدرة الفريدة في شرح القصيدة"، وقد قدر الله – تعالى – أن يكون عنوان بحثي "الفكر النحوي والصرفي عند المنتجب الهمذاني (٦٤٣هـ) في كتابه الدرة الفريدة في شرح القصيدة "القراءات الشاذة نموذجًا".

وقد كان لاختيار هذا البحث أسباب منها:

١- الكشف عن فكر المنتجب النحوي والصرفي في الكتاب، وبيان اتجاهاته

وميوله اللغوية.

٢- أن هذا الكتاب يعد شرحًا مهمًا وكبيرًا من شروح الشاطبية، عني فيه مؤلفه بتوجيه القراءات القرآنية، وذكر الأوجه النحوية والإعرابية، كما اهتم فيه بإيراد مسائل الخلاف النحوية، وذكر آراء النحويين واللغويين مع الإدلاء برأيه في كثير من المسائل.

٣- أن هذا الكتاب قد أفاد من كتب التوجيه التي سبقته، فجمع في طياته آراء المعربين والمفسرين؛ الأمر الذي جعله من أكبر شروح الشاطبية.

٤- أن دراسة القراءات الشاذة - وإن كثرت - تعد عزيزة إذا ما قيس ذلك بدراسة القراءات المتواترة، كما أن الشاذ علم واسع لمن فهمه، يقول أبو عبيد القاسم بن سلام: " إِنَّهَا مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي لَا تَعْرِفُ الْعَامَّةُ فَضْلَهُ، إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ "[(١)]، ويقول الزركشي: " وَتَوْجِيهُ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ أَقْوَى فِي الصِّنَاعَةِ مِنْ تَوْجِيهِ الْمَشْهُورَةِ "[(٢)].

الدراسات السابقة:

عُقدت دراسات كثيرة عن القراءات الشاذة، أذكر منها:

١- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق،١٩٩٩م.

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٣٢٥.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٤١.

٢- التوجيه النحوي والصرفي للقراءات الشاذة للقرآن الكريم أسسه ومظاهره، أحمد محمود السيد الرفاعي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

٣- الصيغ في القراءات الشاذة في كتاب المحتسب لابن جنى، دراسة دلالية صرفية تركيبة، خالد محمد محمود محمد قمر الدولة، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠٠٤م.

٤- القراءات الشاذة للقرآن الكريم في ضوء منهج القرائن النحوية، د. محمد عبد المجيد الطويل، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة،١٩٨٠م.

٥- منهج أبي حيان في توجيه القراءات الشاذة من خلال كتابه البحر المحيط، محمد عبد العزيز واصل، كلية اللغة العربية بالقاهرة، ٢٠٠٢م.

٦- موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات الشواذ، مصطفي محمد خليل عمرو، كلية اللغة العربية بالقاهرة،٢٠٠١م.

٧- التخريج النحوي والصرفي للقراءات القرآنية الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني، عاتق احمد سالم الماوري، كلية الآداب، جامعة عين شمس٢٠٠٤م.

٨- التوجيه النَّحوي للقراءات القرآنيّة الشَّاذَّة في كتاب المحتسب لابن جنِّي دراسة وصفية تحليلية، حسناء عليان العنزي، جامعة مؤتة ٢٠١٥م.

وكلها بعيدة عن دراستي هذه.

وقد عُقدت دراسة للدكتوراه بعنوان "التوجيهات النحوية والصـــرفية

للقراءات القرآنية في كتاب الدرة الفريدة في شرح القصيدة للمنتجب الهمذاني المتوفى سنة ٦٤٣ه ، للباحث عبد الرشيد هاميى، في كلية اللغة العربية بالقاهرة عام ٢٠٠٤م، ولم يُعن صاحبها بدراسة القراءات الشاذة.

فاستعنت بالله – تعالى – وشمرت عن ساعد الجد، سائلاً الله – جل وعلا – التوفيق والسداد.

وقضى الله أن يأتي البحث في: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات:

* المقدمة: وفيها ذكرت أسباب اختيار موضوع البحث، والمنهج المتبع فيه.

* التمهيد: وقد جاء بعنوان (المنتجب الهمذاني وكتابه الدرة الفريدة)، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: القراءات الشاذة في كتاب الدرة الفريدة. وفيه الحديث عن تعريف القراءة الشاذة في اللغة والاصطلاح، وصور الشاذ، ومفهوم القراءة الشاذة عند المنتجب.

المبحث الثاني: المنتجب الهمذاني حياته وآثاره. وفيه الحديث عن اسمه وكنيته ولقبه – مولده ونشأته – شيوخه – تلاميذه – أخلاقه وصفاته وأقوال العلماء فيه – كتبه – وفاته.

المبحث الثالث: منهج المنتجب الهمذاني في عرض القراءة الشاذة، وفكره النحوي في الكتاب.

* الفصل الأول: (الفكر النحوي عند المنتجب في شواذ قراءات الدرة الفريدة). وفيه خمسة مباحث.

* المبحث الأول: (القراءات الشاذة في بابي المعرب والمبني والنكرة والمعرفة).

* المبحث الثاني: (القراءات الشاذة في بابي المبتدأ والخبر، والنواسخ).

* المبحث الثالث: (القراءات الشاذة في أبواب الفاعل والمفاعيل والاستثناء).

* المبحث الرابع: (القراءات الشاذة في أبواب حروف الجر، والإضافة، ونعم وبئس).

* المبحث الخامس: (القراءات الشاذة في باب إعراب الفعل).

* الفصل الثاني: (الفكر الصرفي عند المنتجب في شواذ قراءات الدرة الفريدة). وفيه أربعة مباحث.

* المبحث الأول: (القراءات الشاذة في أبواب التصريف وأبنية المصدر والجموع).

* المبحث الثاني: (القراءات الشاذة في باب الإبدال والإعلال).

* المبحث الثالث: (القراءات الشاذة في باب الحذف).

* المبحث الرابع: (القراءات الشاذة في بابي الإدغام والفك والوقف).

* الخاتمة: وفيها ذكرت أهم نتائج البحث.

* ثبت المصادر والمراجع.

* فهرس الموضوعات.

وقد اتبعت في دراسة القراءات الشاذة المنهج الآتي:

١- جمعت القراءات الشاذة من كتاب الدرة الفريدة.

٢- وضعت عناوين لكل مسألة، ضمت فيما بينها أربعًا وأربعين قراءة، منها أربع وثلاثون مسألة في النحو، وعشر في الصرف، وقد سرت في ترتيب المباحث على ترتيب ابن مالك في الألفية باعتباره أيسر المناهج وأسهلها.

٣- قمت بتوثيق القراءات الشاذة من مصادرها المعتمدة، وعزوت ما لم يعز منها.

٤- ذكرت في كثير من الأحيان موقفي من الآراء والمذاهب التي ذكرتها، وترجيح ما يظهر رجحانه ما أمكن.

وبعد؛ فهذا جهد المقل، وعمل العبد الضعيف، فإن كنت قد وفقت إلى شيء فذلك فضل الله، وإن كانت الأخرى فما عن قصد كان، ولكن حاولت ما وسعتني المحاولة، والكمال لله وحده، وصلى الله وسلم وبارك على معلم الناس الخير، وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

المنتجب الهمذاني وكتابه الدرة الفريدة

المبحث الأول

القراءات الشاذة في كتاب الدرة الفريدة

١ – تعريف الشذوذ في اللغة والنحو واصطلاح القراء:

أ – تعريفه في اللغة:

يقال: شَذَّ الرجل إذا انفرد عن أصحابه، واعتزل جماعتهم، وكل شيء منفرد فهو شَذّ، وكلمة شاذَّة، ويقال: أَشْذَذْتَ يا رجل إذا جاء بقول شاذٍّ نادٍّ، وجاؤوا شُذَّاذاً، أي: قِلالاً، وأشذَّ الشيءَ: نحَّاه وأقصاه، وشَذّ الشيء يشِـذّ، ويشُذّ شَذاً، وشُذُوذا: ندر عن جمهوره(١).

يقول السيوطي: " وأما مواضع "ش ذ ذ" في كلامهم فهو التفرّق والتفرّد" (٢)، فالشذوذ مصدر للفعل الثلاثي "شذ"، وهو عند اللغويين يدور بين الانفراد والتفرق والقلة، والندرة؛ فكل شيء منفرد في بابه فهو شاذ.

ب – تعريفه في النحو:

عرف ابن جني الشاذ بقوله: "ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره " (٣)، وعرفه الجرجاني بأنه: "ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته " (٤).

---

(١) ينظر المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: ٣ /٣٥٤، ولسان العرب لابن منظور: " شذذ".

(٢) المزهر في علوم اللغة للسيوطي: ١/١٨٠.

(٣) الخصائص لابن جني: ١/٩٧.

(٤) التعريفات للجرجاني: ١٦٤.

ج – تعريفه في اصطلاح القراء:

القراءة الشاذة هي التي انفردت وخرجت عما عليه الجمهور، أشار إلى ذلك السخاوى حيث قال: "كفى بهذه التسمية، أي: الشاذة تنبيهًا على انفراد الشاذّ وخروجه عما عليه الجمهور" (١)، والقراءة الشاذة هي: كل قراءة فقدت ركنًا أو أكثر من أركان القراءة الصحيحة، وهى التواتر، ورسم المصحف العثماني ولو احتمالاً، وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية(٢).

وقد أشار إلى ذلك ابن الجزري؛ حيث قال: " ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن هو أكبر منهم" (٣).

قال ابن الجزري:

فكُلُّ مَا وافقَ وَجْهَ نَحْوٍ وَكَانَ للرَّسْمِ احْتمالاً يَحوِى
وَصَحَّ إِسنَاداً هُوَ القُرآنُ فهذهِ الثلاثُة الأَرْكـــانُ
وَحيْثما يختلُّ ركنٌ أثبتِ شذوذه لو أنَّه في السبعة (٤)

ويرى الصفاقسي أنَّ الشاذّ: "ما ليس بمتواتر، وكل ما زاد الآن على القراءات العشرة فهو غير متواتر" (٥).

(١) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي: ٣٢٢.
(٢) ينظر الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب: ٥١.
(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ١/ ٩.
(٤) طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٣٢.
(٥) غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي: ١٨.

٢ – صور الشاذ:

للشَّاذ ثلاث صور يمكن إيجازها فيما يأتي:

الأولى: أن توافق العربية والرسم، ولكن صَحَّ نقلها عن الآحاد، قال ابن الجرزي عن هذا النوع: "...ردُّه أحقّ، ومنعه أشدّ، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر" (١)، ومن ذلك قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، وزيد بن علي، والحسن البصري: ﴿الْحَمْدُ لُله﴾ (٢) بضم اللام الأولى(٣).

الصورة الثانية:

ما نقل عن الثقات بطريق الآحاد، وخالف الرسم، لكن له وجه من العربية، فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين:

إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، إنَّما أُخِذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الأخرى: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يُقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، وبئس ما صنع إذ جحده (٤)، ومنه قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن الزبير: ﴿صِراطَ مَن أنعمتَ عَليهِم﴾ (٥) .

---

(١) النشر: ١/ ١٧.

(٢) القراءة المتواترة بكسر اللام من لفظ "الجلالة" من الآية: ٢ في سورة الفاتحة.

(٣) تنظر القراءة في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني: ١/ ٣٧، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٤٧٨.

(٤) ينظر الإبانة عن معاني القراءات: ٥٢، والنشر: ١/ ١٤.

(٥) القراءة المتواترة ﴿الذين﴾ بدل ﴿من﴾، من الآية: ٧ في سورة الفاتحة، وتنظر القراءة في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ١، وشواذ القراءات للكرماني: ٤٥.

الصورة الثالثة:

ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خطَّ المصحف [١]، يقول ابن الجرزي: " ولا يصدر إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحقِّقون والحُفَّاظ الضابطون، وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع "معائش" [٢] بالهمز [٣] " [٤].

مفهوم القراءات الشاذة عند المنتجب:

لم يحدد المنتجب – رحمه الله – مفهوم شذوذ القراءة، وإنما تكلم عن ضابط القراءة المتواترة، ومنه يمكن فهم ضابط القراءة الشاذة عنده، فهو يقول عن جعل القراء سبعة، وإن تعيينهم بعدد لا مفهوم له: "وإنما الأصل الذي نعتمد عليه في هذا أن ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفًا مفترقين أو مجتمعين، فهذا هو الأصل الذي يبنى عليه في قبول القراءات عن سبعة أو عن سبعة آلاف. فاعرفه وابن عليه" [٥].

فالمنتجب قد حدد الأصول الثلاثة للقراءة المتواترة، والتي ذكرها علماء القراءات قبله، وهي: صحة السند، وموافقة العربية والرسم، وقد

---

(١) ينظر الإبانة عن معاني القراءات: ٥٢.

(٢) القراءة المتواترة ﴿معايش﴾ بالياء، من الآية: ١٠ في سورة الأعراف.

(٣) تنظر القراءة في إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٥، وكتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٢٧٨.

(٤) النشر: ١/ ١٦.

(٥) الدرة الفريدة: ١ / ٨٤، ٨٥.

التزم الشيخ بما ذكره، فلم أقف له في كتابه على تشذيذٍ لقراءة متواترة، في السبعة أو في الثلاثة التي فوقها؛ فقد جعل المقاييس الثلاثة نصب عينيه حين خط كتابه، وجعلها المعول عليه في قبول القراءة كما ذكر.

وقد يعني الشيخ بالقراءة الشاذة غيرَ المشهورة، يقول: " وقرئ في غير المشهور﴿يَغشَى الليلَ النهارُ﴾ (١) بفتح الياء ونصب الليل، ورفع النهار(٢)، أي: يدرك النهارُ الليلَ (٣)، ويقول عند توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ (٤): "... وفيه لغة ثالثة، وهي فتح الباء وإسكان الخاء(٥)، ولم يقرأ بها أحد من المشهورين" (٦).

وسيظهر هذا جليًا عند الحديث عن منهج الشيخ في عرض القراءة الشاذة بإذن الله.

---

(١) القراءة المتواترة: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾ من الآية: ٤ في سورة الأعراف.
(٢) القراءة لحميد بن قيس في المحتسب: ٢٥٣/١، وشواذ القراءات: ١٨٨.
(٣) الدرة الفريدة: ٤ / ١٨.
(٤) من الآية: ٣٧ في سورة النساء.
(٥) القراءة لعبيد بن عمرو في شواذ القراءات: ١٣٥، ولبكر بن وائل في مختصر شواذ القراءات: ٢٦، وَلابْن الزُّبَيْرِ وقتادة وَجَمَاعَة في البحر المحيط لأبي حيان: ٣/ ٦٣٥، ولأبي العالية وابن السميفع في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٧/ ٢٩٥ .
(٦) الدرة الفريدة: ٣ / ٣٢٦.

المبحث الثاني

المنتجب الهمذاني حياته وآثاره

لم تعن كتب التراجم والسير بالمنتجب كثيرًا، فليس فيها ما يروى الظمأ عن حياته الخاصة، وإنما ذكرت بعضًا من حياته العلمية.

وسيكون الحديث عنه موجزًا من حيث:

أولا - اسمه وكنيته ولقبه:

هو منتجب الدين حسين بن أبي العز بن رشيد بن يعقوب الهمذاني، المكنى بأبي يوسف(١).

ثانياً - مولده ونشأته:

لم تذكر كتب التراجم شيئًا عن تاريخ أو مكان مولد المنتجب، أو تلقيه العلم إلا ما ذكره ابن الجزري من أنه قرأ على أبي الجود بمصر سنة ٥٩٨ه، وسمع بدمشق من أبي اليمن الكندي وقرأ عليه(٢).

ثالثاً - شيوخه:

١ – أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُعَمَّرِ بْنِ طَبَرْزَدَ الْبَغْدَادِيّ الدَّارَ قَزِيّ، كان شيخ الحديث في عصره، وتوفي ببغداد سنة ٦٠٧ه (٣).

---

(١) ينظر بغية الوعاة للسيوطي: ٢/ ٣٠٠، وهدية العارفين لإسماعيل البغدادي: ٢/ ٤٧٢، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٤/ ٢٦.

(٢) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ٢/٣١٠.

(٣) تنظر ترجمته في تاريخ إربل لابن موهوب اللخمي الإربلي: ١ / ١٥٩، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٢٠/ ١٨٨ – ٢٠٠.

٢ – أبو اليمن زيد بن الحسن بن سعيد الكندي، ولد ببغداد سَنَةَ ٥٢٠ه، وتوفي بدمشق سَنَةَ ٦١٣ه[١]، وقد نقل عنه المنتجب كثيرًا[٢].

٣ – أبو الجود غياث بن فارس النَّحْوِيّ الْعَرُوضِي الضَّرِير[٣]، شيخ الْقُرَّاء بمصر، ولد سنة ٥١٨ه، وَمَات سنة ٦٥٠ه[٤]، وقد نقل عنه المنتجب كثيرًا[٥].

رابعاً: تلاميذه:

١ – الصائن الوَاسِطِيّ، وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي عيسى، شيخ بلاد الروم، توفي سنة ٦٨٤ه[٦].

٢ – عبد الولي بن عبد الرحمن بن محمد المقدسي الحنفي، توفي في حدود سنة ٦٩٠ه بدمشق[٧].

٣ – النّظام مُحَمَّد بْن عَبْد الكريم التِّبريزيّ، وَقد تُوفِّي سنة ٧٠٦ه[٨].

---

(١) تنظر ترجمته في معجم الأدباء لياقوت الحموي: ٣/ ١٣٣٠ – ١٣٣٤، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ٢/ ٣٣٩.

(٢) ينظر الدرة الفريدة: ٣ / ١١، ١٩، ٢٥، ٥٤، ٢١٢، ٢٦٤، ٤ / ٤٧٦

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٣/ ٢١٩، وتاريخ الإسلام للذهبي: ٤٧٤.

(٤) تنظر ترجمته في نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين الصفدي: ٢٠٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٤٢.

(٥) ينظر الدرة الفريدة: ١ / ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٥، ٢٤٥، ٣ / ٢٣، ١٥٣، ١٩٨، ٢٥٨، ٤٤٣.

(٦) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء: ٢/ ٣١١.

(٧) تنظر ترجمته في غاية النهاية: ١/ ٤٧٨.

(٨) تنظر ترجمته في الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي: ٣/ ٢٣٢، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: ٣٤٣.

خامساً: أخلاقه وصفاته وأقوال العلماء فيه:

المنتجب يدين بالفضل والولاء لمن علّمه، فكثيرًا ما يذكر شيوخه ويترحم عليهم، يقول: "وسألت شيخي أبا اليمن الكندي – رحمه الله وقدس روحه – في داره بدمشق في بعض شهور سنة ثلاث وستمائة عن..." (١).

كما أنه من المهتمين بتأريخ تلقيه العلم عن مشايخه، فكثيرًا ما يذكر وقت تلقيه القراءة، يقول: "أخبرني شيخنا أبو اليمن الكندي – رحمه الله – بقراءتي عليه بدمشق في المحرم سنة ست وستمائة" (٢).

وقد ذكر المترجمون له صفات تدل على مكانته وفضله، قال الذهبي: "... وكان مقرئًا مجودًا" (٣)، وقال ابن الجزري: " إمام كامل علامة " (٤).

سادساً: كتبه:

<u>للمنتجب رحمه الله ثلاثة كتب، هي:</u>

١ – الدرة الفريدة في شرح القصيدة، وهو الكتاب محل الدراسة، وهو أول كتب الشيخ تأليفًا، وهو شرح كبير للشاطبية، اهتم فيه مؤلفه بتوجيه القراءات السبعية، وبيان الأوجه الإعرابية، كما أنه ذكر فيه بعض القراءات الشاذة، وقد أكثر فيه من الأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، وقد حققت بعض أجزاء هذا الكتاب في كلية اللغة العربية بالقاهرة(٥)،

---

(١) ينظر الدرة الفريدة: ٣/ ٢١٢.

(٢) ينظر السابق: ١/ ٢١٤، ١ / ١١٥.

(٣) ينظر تاريخ الإسلام: ١٤/ ٤٨٤، ومعرفة القراء الكبار: ٣٤٣.

(٤) غاية النهاية: ٢/٣١٠.

(٥) في رسالتين للدكتوراه: أولاهما للباحث / محمود محمد حفني الشرقاوي – من أوله إلى باب فرش الحروف – تحت رقم ٥٥٠٣ – ١٩٩٣م، والأخرى للباحث /عبد التواب مرسي حسن الأكرت – من أول سورة البقرة إلى نهاية سورة الكهف – تحت رقم ٥٢٦٠ – ١٩٩١م.

وفي كلية التربية بجامعة الملك سعود[١]، وطبع في الرياض في خمسة أجزاء، وأصدرته – هناك – مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، وهي الطبعة التي اعتمدت عليها.

٢ – الفريد في إعراب القرآن المجيد، وهو كتاب كبير، جمع فيه مؤلفه فأفاد، فلم يقتصر فيه على إعراب القرآن والصناعة النحوية فحسب، بل تعدى ذلك إلى بيان المعاني، والقراءات وتوجيهها، وغير ذلك، يقول عنه الزركشي: "وقد انتدب الناس لتأليف إعراب القرآن، ومن أوضحها كتاب الحوفي، ومن أحسنها كتاب المشكل، وكتاب أبي البقاء العكبري، وكتاب المنتجب الهمذاني، وكتاب الزمخشري، وابن عطية، وتلاهم الشيخ أبو حيان" [٢]، وقد حقق كتاب الدرة الفريدة مرتين[٣].

٣ – شرح مفصل الزمخشري، وهو كتاب مفقود، وقد ذكره الذهبي والسيوطي[٤].

سابعاً: وفاته:

توفي المنتجب الهمذاني بدمشق فِي الثالث، أو الثالث عشر، أو السادس عشر من رَبِيْعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ ٦٤٣هـ[٥].

---

(١) في رسالة للماجستير من أول الكتاب إلى نهاية باب سورة أم القرآن – للباحثة / هلا بنت عبد الله الزعاقي – ١٤٣٤هـ.

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١/ ٣٠١.

(٣) حقق الكتاب كاملاً الباحث / محمد نظام الدين الفتيّح، وقد طبع الكتاب في مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة – الطبعة الأولى – ١٤٢٧هـ، في ستة مجلدات، والكتاب قد طبع بتحقيق باحثين من قبلُ في رسالتين علميتين، للباحث / فهمي حسن النمر – والباحث / فؤاد علي مخيمر، وطبعا في دار الثقافة بالدوحة.

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٢١٩، وتاريخ الإسلام: ١٤/ ٤٨٤، وبغية الوعاة: ٢/٣٠٠.

(٥) ينظر تاريخ الإسلام: ١٤/ ٤٨٤، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: ٢ / ١٧٧٦.

المبحث الثالث

منهج المنتجب في عرض القراءة الشاذة

وفكره النحوي في الكتاب

أولاً: منهج المنتجب في عرض القراءة الشاذة

إن من يطالع كتاب الدرة الفريدة يجد أن المنتجب يعلي من شأن القراءة، ويكثر من التمسك بسنيتها والاحتجاج لها، ويرد على من يضعفها، فلم يكن الشيخ ليرد قراءة متواترة أو شاذة، يقول بعد ذكر بعض الوجوه في تخريج قراءة: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ (١) بكسر الياء (٢): "... فهذه الوجوه صحيحة فاشية، حسنة على الأصول، وإذا كان كذلك فلا وجه لمن ضعف هذه القراءة، وعدها من اللحن، ولو لم يكن لها إلا وجه واحد فلا يحل لمسلم أن يقدم على الطعن في شيء ثبتت روايته عن رسول الله ﷺ مع صحة مخرجه" (٣).

ويقول بعد توجيهه لقراءة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (٤) بتشديد الميم (٥): "وهذه الوجوه كلها صحيحة من طريق المعنى والإعراب، وإذا كان كذلك فلا وجه لمن رد هذه القراءة، ولا يحل لمن كان يؤمن بالله

---

(١) من الآية: ٢٢ في سورة إبراهيم.

(٢) القراءة لحمزة في حجة القراءات لأبي زرعة: ٣٧٧، وإبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة: ٥٤٩.

(٣) الدرة الفريدة: ٤ / ٢٤٢.

(٤) من الآية: ١١١ سورة هود.

(٥) القراءة لابن عَامر وَحَمْزَة وَحَفْص. ينظر القراءة في كتاب الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب: ١: ٥٣٦، ٥٣٧، وجامع البيان في القراءات السبع للداني: ٣/ ١٢٠٨.

واليوم الآخر أن يقدم على مثل هذا، مع علمه أنها مروية ثابتة عن رسول الله نقلها الخلف عن السلف، مع صحة وجوهها ومعانيها، ولو لم يكن لها إلا وجه واحد" [١].

أما عن منهجه في عرض القراءات الشاذة فيمكن إجماله على النحو الآتي:

١- أكثر القراءات الشاذة التي وردت في الكتاب ذكرها الشيخ استشهادًا على توجيه قراءة السبعة، وهذا منهجه الأغلب، فكثيرًا ما يقول عند ذكره قراءة السبعة: "ويعضده قراءة من قرأ "، "يدل عليه قراءة من قرأ"، " تنصره قراءة من قرأ" ، ويذكر القراءة الشاذة، وقد يخرج عن منهجه نادرًا بأن يحتج بالقراءة المتواترة على القراءة الشاذة، ومن ذلك قوله: " وتعضده - يعني كون الألف بدلًا من الهمزة - قراءة من قرأ: ﴿سَالَ سَيل﴾ [٢]، وهو ابن عباس[٣]، فوضع المصدر موضع اسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا﴾ [٤]، أي: غائرًا" [٥].

٢- الاعتداد بالقراءة الشاذة واستحسانها، ومن ذلك قوله: "وبهما قرئ [٦] - أعني: ﴿تضارِر﴾ [٧]، و﴿تضارَر﴾ [٨] - بالجزم وكسر الراء الأولى

(١) الدرة الفريدة: ٤ / ١٧٢.
(٢) القراءة المتواترة: ﴿سال سَائل بِعَذاب وَاقِع﴾. الآية: ١ من سورة المعارج.
(٣) تنظر القراءة في مختصر شواذ القرآن: ١٦١، والمحتسب: ٢/٣٣٠.
(٤) من الآية: ٤١ في سورة الكهف.
(٥) الدرة الفريدة: ٥ /١٩٦.
(٦) القراءة لابن عباس. ينظر المحرر الوجيز لابن عطية: ١/ ٣١٢، والبحر المحيط: ٢/ ٥٠٢، والدر المصون للسمين الحلبي: ٢/ ٤٦٨.
(٧) القراءة المتواترة: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾.من الآية: ٢٣٣ في سورة البقرة.
(٨) القراءة لعمر بن الخطاب وابن مسعود في مختصر شواذ القرآن: ١٤، ولابن عباس وابن مسعود في حجة القراءات: ١٣٦، ولابن مسعود وأبان عَنْ عَاصِمٍ في البحر المحيط: ٢/ ٥٠٢.

وفتحها على ما ذكرت، وبهما أجاز الناظم ﴿تضارِر﴾، ﴿تضارَر﴾، تنبيهًا على تصويب المعنيين، واقتداء بابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما؛ لأنهما قرأا كذلك" (١)، فانظر إلى عبارة الشيخ – رحمه الله – كيف أعلى من القراءة والقارئ؟

٣ – الاهتمام بتوجيه القراءة الشاذة توجيهًا نحويًا(٢)، وفي أحيان كثيرة يميل إلى الإيجاز والاختصار، يتضح ذلك من قوله في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ (٣) برفع ﴿يأمركم﴾ (٤) "... ويعضده قراءة من قرأ: ﴿ولن يأمركم﴾ وهو عبد الله بن مسعود(٥)، فهذا يدل على القطع والاستئناف" (٦)، وقوله: "وقرئ في غير المشهور: ﴿وَيَعْلَمْ الَّذِينَ﴾ (٧) بالجزم(٨) على تأويل: إن يشأ" (٩).

٤– الاستشهاد بالقراءة الشاذة على بعض الوجوه الإعرابية المذكورة في قراءة السبعة، يظهر ذلك في قوله في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ

---

(١) الدرة الفريدة: ٣ / ١٣١.

(٢) ينظر الدرة الفريدة: ٣ / ١٠٤، ١٣٠، ٣١٠، ٥ / ٨٦.

(٣) من الآية: ٨٠ في سورة آل عمران.

(٤) القراءة للحرميين – نافع وابن كثير – والنحويين – الكسائي وأبي عمرو. ينظر كتاب السبعة: ٢١٣، والعنوان في القراءات السبع لأبي إسماعيل السرقسطي: ٨٠.

(٥) القراءة لابن مسعود في الحجة للفارسي: ٣/ ٥٨، والمحرر الوجيز: ١/ ٤٦٣، ولطلحةَ بن مصرف في شواذ القراءات: ١١٦.

(٦) الدرة الفريدة: ٣ / ٢٤٦.

(٧) القراءة المتواترة: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ الآية: ٣٥ في سورة الشورى.

(٨) القراءة بلا نسبة في الكشاف للزمخشري: ٤/ ٢٢٧، والبحر المحيط: ٩/ ٣٤٢.

(٩) الدرة الفريدة: ٥/ ٦٨.

التَّقْوَى ذلك خَيْرٌ﴾ [١] بالرفع [٢]، وذلك على إعراب "لباس" مبتدأ، و﴿خير﴾ خبره، و﴿ذلك﴾ فصلًا لا موضع له من الإعراب: " يعضده قراءة من قرأ [٣]: ﴿ولباسُ التّقوى خَير﴾، وهما عبدالله بن مسعود، وأبي بن كعب " [٤]، ومن ذلك قوله في قراءة حمزة والكسائي: ﴿قال أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٥] بوصل الهمزة وإسكان الميم[٦]: "من قرأ بوصل الألف يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الآمر عزيرًا عليه السلام، أقام نفسه مقام الأجنبي؛ فأمرها كما يأمر الأجنبي.

والثاني: أن يكون الآمر هو الله ﷻ أمره أن يعلم أن قدرته على كل شيء أراده من الأشياء المعجزة كقدرته على ما أراه وقّفه عليه، ويعضد هذا الوجه قراءة ابن مسعود: ﴿قِيلَ اعلَم﴾ [٧]، وأيضًا فإنه موافق لما قبله من الأمر، وهو قوله: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى

(١) من الآية: ٢٦ في سورة الأعراف.
(٢) هي قراءة حمزة وابن كثير وأبي عمرو وعاصم، تنظر القراءة في كتاب السبعة: ٢٨٠، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي: ٢٨٢.
(٣) نسبت القراءة لابن مسعود في مختصر شواذ القرآن: ٤٣، وشواذ القراءات: ١٨٥، ولابن مسعود وأُبي معًا في معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٧٥، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خاليه: ١٧٨، والبحر المحيط: ٥/ ٣١، وللأعمش في معاني القرآن للنحاس: ٣/ ٢٤.
(٤) الدرة الفريدة: ٤ / ٧.
(٥) من الآية: ٢٥٩ في سورة البقرة.
(٦) تنظر القراءة في كتاب السبعة: ١٨٩، والعنوان في القراءات السبع: ٧٥.
(٧) تنظر القراءة في مختصر شواذ القرآن: ١٦، وشواذ القراءات: ٩٨.

حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾ (١) فكذلك: ﴿وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٢) " (٣).

٥ – تقرير القاعدة النحوية أولًا، ثم إيراد القراءة الشاذة بعد ذلك مستشهدًا بها على صحة هذه القاعدة، يقول: "... ومن الحجة في ذلك أن "تلقيت" من الأفعال التي يجوز فيها أن يكون فاعلها مفعولًا، ومفعولها فاعلًا، ومثله: أصبت ونلت ولقيت، تقول: أصابني خير وأصبته، ونالني خير ونلته، ولقيني بشر ولقيته، وتلقاني زيد وتلقيته ... وفي التنزيل: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ (٤)، وفيه: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ (٥)، وفيه: ﴿لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (٦)، وفي حرف عبد الله:(٧) ﴿عَهْدِي الظَّالِمونَ﴾ (٨).

٦ – ذِكْر القراءة الشاذة أولًا، ثم ذكر القاعدة النحوية المترتبة عليها بعد ذلك، ومن ذلك قوله في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ﴾ " (٩)بألف بعد لام ﴿علَى﴾ الأولى(١٠): "... وتعضده قراءة من

(١) من الآية: ٢٥٩ في سورة البقرة.
(٢) من الآية: ٢٦٠ في سورة البقرة.
(٣) الدرة الفريدة: ٣ / ١٦٠، ١٦١.
(٤) من الآية: ٤٠ في سورة آل عمران.
(٥) من الآية: ٨ في سورة مريم.
(٦) من الآية: ١٢٤ في سورة البقرة.
(٧) القراءة لأبي السمال وَقَتَادَة في مختصر شواذ القرآن: ٥٠، وشواذ القراءات: ٢٠٦، ولأبي رجاء وقتادة والأعمش في البحر المحيط:١/ ٦٠٤.
(٨) تنظر القراءة في الجامع لأحكام القرآن: ٢ / ١٠٨، والبحر المحيط: ١ / ٦٠٤.
(٩) من الآية: ١٠٥ سورة الأعراف.
(١٠) القراءة للسبعة إلا نافعًا، وقد قرأ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَفَتْحِهَا عَلَى أَنَّهَا يَاءُ الْإِضَافَةِ. تنظر القراءة في كتاب السبعة: ٢٨٧، والعنوان في القراءات السبع: ٩٦.

قرأ: ﴿حَقِيقٌ بِأَلّا أَقولَ﴾، وهو عبدالله بن مسعود [١]، وحروف الجر ينوب بعضها عن بعض إذا تقارب معانيها، وليس ذلك بمطرد لو قلت: ذهبت على زيد. وأنت تريد: ذهبت به. لم يجز" [٢].

٧ – ذكر بعض القراءات الشاذة التي تمثل لهجات من لهجات العرب، ومن ذلك قوله: "فأما "العِدوة" و"العُدوة" [٣] فهما لغتان فاشيتان،... وفيها لغة ثالثة، وهي "العَدوة" بفتح العين، وقرئ بها في غير المشهور [٤]، وهي جانب الوادي" [٥] ، وقال في موضع آخر عن حركة السين في "عسى" : "وكسر السين مع المضمر لغة فصيحة حكاها ابن السكيت وغيره، وإليه أشار بقوله: "انجلى"، أي: انكشف؛ لأن أبا حاتم أنكر الكسر، وقال: لا وجه له؛ وليس الأمر كما زعم، والذي جسره على ذلك جهله بالأثر وبلغة القوم، وبالكسر قرأ الحسن وطلحة[٦] " [٧].

---

(١) القراءة لابن مسعود في مختصر شواذ القرآن: ٤٥، وشواذ القراءات: ١٩١، ولأبي في البحر المحيط: ١٢٨/٥، ولابن مسعود والأعمش في المحرر الوجيز: ٢/ ٤٣٦، ولأبيّ والأعمش في فتح القدير للشوكاني: ٢/ ٢٦٣،

(٢) الدرة الفريدة: ٤ / ٢٨.

(٣) الحديث عن قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ﴾ من الآية ٤٢ في سورة الأنفال.

(٤) القراءة لأبي السمال وَقَتَادَة في مختصر شواذ القرآن: ٥٠، وشواذ القراءات: ٢٠٦.

(٥) ينظر الدرة الفريدة: ٤ / ٧٣.

(٦) الآية المرادة قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا﴾ من الآية: ٢٤٦ في سورة البقرة، والقراءة لنافع أيضًا، وميمونة عن أبي جعفر، والهمداني.

ـ ينظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٢١، والكامل في القراءات العشر: ٥٠٧.

(٧) ينظر الدرة الفريدة: ٣ / ١٤٥، ١٤٦.

٨ – ذِكْر القراءة الشاذة ثم الاستدلال لها بقراءة شاذة مثلها، أو التمثيل لها بما يدعمها، فمن الأول قوله: "... ولا يجوز أن يكون ﴿لَمَّا﴾ – ههنا يعني في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (١) – بمعنى "إلا"، إلا أن يرفع "كل"، وبه قرأ أبي بن كعب: ﴿وإنْ كلٌّ لمّا ليوفينّهَم﴾(٢) على أن ﴿إنْ﴾ نافية، و﴿لمّا﴾ بمعنى "إلا". تعضده قراءة من قرأ: (٣) ﴿وإنْ كلٌّ إلّا ليَوفينّهم﴾، وهو عبدالله بن مسعود"(٤)، ومن الثاني قوله: "وقرئ في غير المشهور﴿لله الحقَّ﴾ (٥) بالنصب على التأكيد (٦)، كما تقول: هذا عند الله الحقَّ لا الباطل" (٧).

---

(١) من الآية: ١١١ سورة هود.

(٢) القراءة لأبي بن كعب، والأعمش، وأبان بن تغلب، والحسن بخلاف عنه. ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٨٥، والبحر المحيط: ٦/ ٢١٦، والإتحاف: ٣٢٦، وروح المعاني: ٦/ ٣٤٤، وقد ذكر أبو حاتم أن الآية في مصحف أبي: ﴿وإنْ من كلّ إلاَّ ليُوفِّينهُمْ﴾ ينظر المحرر الوجيز: ٣/ ٢١٠، قال السمين: " أمَّا ما يتعلق بها من حيث التخريج فقد اضطرب الناسُ فيه اضطراباً كثيراً، حتى قال أبو شامة: " وأمَّا هذه الآيةُ فمعناها على القراءات من أشكلِ الآيات " ينظر الدر المصون: ٦/ ٣٩٨، وإبراز المعاني: ٥٢١.

(٣) القراءة لابن مسعود وحده في إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٨٥، ومختصر شواذ القرآن: ٦١، وشواذ القراءات: ٢٣٩، وللأعمش وابن مسعود في المحتسب: ١/ ٣٢٨، والبحر المحيط: ٦/ ٢١٦، ولأُبي في مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٧٦، ونسبت للثلاثة في المحرر الوجيز: ٣/ ٢١٠.

(٤) الدرة الفريدة: ٤ /١٧٢.

(٥) قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ من الآية: ٤٤ في سورة الكهف.

(٦) القراءة لأَبي حَيْوَةَ، وأبي البرهسم، وزَيْد بْن عَلِيٍّ، وَعَمْرُو بْن عُبَيْدٍ، وَابْن أَبِي عَبْلَةَ، وَأَبي السَّمَّالِ، وَيَعْقُوب عَنْ عِصْمَةَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو. ينظر مختصر شواذ القرآن: ٨٠، وشواذ القراءات: ٢٨٩، والبحر المحيط: ١٨٢/٧ ١٨٢.

(٧) الدرة الفريدة: ٤ / ٣١٠.

٩ - الاستدلال بالقراءة الشاذة على مذهب نحوي، فمن ذلك قوله عن مذهب الكوفيين من مجيء "إنْ" نافية: "... تعضده قراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَذَانِ إلا ساحرانِ﴾ (١)، وهو أبي بن كعب، وعنه أيضًا(٢): ﴿ما هَـذَانِ إلا سَاحِرَانِ﴾ " (٣).

ثانياً - فكره النحوي في الكتاب:

ظهر من قراءة كتاب الدرة الفريدة أن المنتجب الهمذاني يميل إلى اختيار آراء سيبويه والبصريين في كثير من المسائل، غير أنه ليس بمتعصب لمذهبهم، فقد يختار مذهب غيرهم لرجحانه(٤)، يظهر ذلك حين ذكره مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين، وقد عني الشيخ بذكر كثير من هذه المسائل (٥)، وقد يطيل النفس في عرض بعضها(٦).

وقد عني المنتجب بالنقل عن النحويين المبرزين سواء من البصريين كأبي عمرو بن العلاء، والخليل، ويونس، وسيبويه، والأخفش، وقطرب، والمبرد، وأبي زيد الأنصاري، أم من الكوفيين كالكسائي، والفراء، وثعلب،

---

(١) القراءة المتواترة ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾.من الآية: ٦٣ في سورة طه، والقراءة الشاذة لأبي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣ / ٣٦١، ولابن مسعود في إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣١، وشواذ القراءات: ٣٠٩، وفي مختصر شواذ القرآن: أن ابن مسعود قرأ: ﴿إن هذان إلا ساحران﴾ ينظر: ٨٨.

(٢) تنظر القراءة في معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٣٦١، ومفاتيح الغيب للرازي: ٢٢/ ٦٦.

(٣) الدرة الفريدة: ٤ /٣٧٣.

(٤) ينظر السابق: ١ / ٤٦٥.

(٥) ينظر السابق: ١ / ٤٨٨، ٥٠١، ٥٠٢، ٢ / ٨٨، ٢ /٩٥، ١٣٢، ٣/٢١٤.

(٦) ينظر السابق: ٢ / ١٣٠.

كما أنه قد نقل عن ابن كيسان، وابن قتيبة، والزجاج، والنحاس، والفارسي، وعبد القاهر الجرجاني.

وهذه الكثرة تُظهر الاطلاع الواسع، والتمكن والشمول لكثير من القضايا النحوية التي عرضها، وهو يكثر النقل عن سيبويه[١] ويعجب بآرائه[٢]، يقول: " ولا ينبغي لذي لب أن يحيد عما أشار إليه صاحب الكتاب خصوصًا إذا صرح به:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا **** فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[٣]" [٤].

وهو أيضًا مكثر النقل عن أبي علي الفارسي[٥]، ومن المعجبين بأقواله، بل قد يقسم على صحة رأيه[٦] ، وهو في نقله عن الأعلام المذكورين يحدد بداية كلامهم ونهايته، فيقول: قال فلان كذا، وبعد الانتهاء يقول: انتهى، كما أنه قد عني بنسبة الآراء والمذاهب النحوية لأصحابها، وقد يتخلى عن منهجه العام فلا ينسب الرأي إلى صاحبه[٧].

---

(١) ينظر السابق: ٣ /٢٩، ٣٣، ٤٦، ٥٦، ١١٥، ١٧٥، ١٨٣، ٤ / ٧٥، ١٠٦، ١٢٢، ١٣٩، ١٧٣، ١٨٢، ٢٣٩، ٢٤٩، ٣٣٩، ٣٧٥، ٤٠٧، ٤١٥، ٥٣٨.

(٢) ينظر السابق: ١ / ٣٦٥.

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو للجيم بن صعب في التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري: ٢/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٢/ ٥٩٦، ولسان العرب: "رقش"، وله أو لوشيم بن طارق في لسان العرب "تصت"، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٦٤.

(٤) ينظر الدرة الفريدة: ٢ / ٦٣.

(٥) ينظر السابق: ٣ / ٦٨، ٢٤، ٣٥، ٤٢، ٤٦، ٥٨، ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٧٩، ٩٦، ١٢١، ١٣٨، ٩١/٤، ٢٥٨، ٢٦٩، ٣١٣، ٣٧٠، ٥١٢.

(٦) ينظر السابق: ٤/ ٥١٢.

(٧) ينظر السابق: ١ / ٩، ٧٨، ٣ / ١٨٩، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٧، ٤٠٤.

وهو – رحمه الله – يدلي بدلوه بعد توجيه القراءة، يقول في توجيه: قراءة حفص﴿مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (١) بفتح العين(٢): وجه من قرأ بالنصب أنه نصبه على المصدر الذي هو البغي، على أنه مفعول من أجله، فالبغي هو العامل فيه، وفي ﴿عَلَى أنفُسِكُم﴾ ، وخبر المبتدأ الذي هو البغي على هذا محذوف، تقديره: إنما بغي بعضكم على بعض لأجل متاع الحياة الدنيا مذموم أو مكروه أو منهي عنه.

ولا يجوز أن تجعل ﴿عَلَى أنفُسِكُم﴾ الخبر على هذا الوجه الذي ذكرته آنفًا؛ لأجل أن متاع الحياة الدنيا داخل في صلة المصدر الذي هو البغي، فتفرق بين الصلة والموصول، وذلك غير جائز(٣).

اختياراته النحوية:

تظهر شخصية المنتجب النحوية عند توجيهه للقراءات، فهو يختار توجيهًا نحويًا، ويعلل اختياره، وعندما يعجبه رأي ويروق له يثني عليه أشد الثناء، يقول: "وكلا القولين حسن، غير أن العمل على القول الأول، وعليه الأكابر من القراء وغيرهم، وبه قرأت، وبه آخذ، وهو اختيار الناظم(٤)، وقد يصفه بأنه مذهب الحذاق من النحويين(٥).

وللمنتجب اختيارات كثيرة (٦)، أكتفي بعرض أنموذجين منها:

---

(١) من الآية: ٢٣ في سورة يونس.
(٢) تنظر القراءة في كتاب السبعة: ٣٢٥، والتيسير في القراءات السبع: ٢١٢١.
(٣) السابق: ٤/ ١٢٦.
(٤) السابق: ٢ / ١٨٩.
(٥) ينظر السابق: ١ / ٢٢، ٢ / ٩٠ .
(٦) ينظر السابق: ٣ / ٢٩، ٥٧، ٢١٠، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٥٧، ٢٧١ .

١ – يقول في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿حقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّه﴾ [١] بألف بعد لام ﴿عَلَى﴾ الأولى[٢]، وجعلها حَرْف جَرّ بمعنى الباء: "... وتعضده قراءة من قرأ: ﴿حَقِيقٌ بِألاّ أقولَ﴾، وهو عبدالله بن مسعود [٣]، وحروف الجر ينوب عن بعض إذا تقارب معانيها، وليس ذلك بمطرد لو قلت: ذهبت على زيد. وأنت تريد: ذهبت به. لم يجز" [٤].

وهو بهذا يرى جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وهو ما ذهب إليه الكوفيون[٥] والأخفش[٦].

٢ يقول عن توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿قال فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [٧] بنصب ﴿الحقّ﴾ الأولى(٨) : "... وقيل: هو منصوب على القسم، كقولك: اللهَ لأفعلن، وجوابه قوله: "لأملأنّ" [٩]، والتقدير: فو الله لأملأن، فلما حذف الواو تعدى الفعل فنصب ﴿الحَقّ﴾، يدل عليه قراءة من قرأ ﴿قال فَالْحَقِّ والْحَقِّ

(١) من الآية: ١٠٥ سورة الأعراف.
(٢) سبق تخريج القراءة. ينظر:٢٠١٤ من البحث.
(٣) سبق تخريج القراءة. ينظر: ٢٠١٥ من البحث.
(٤) الدرة الفريدة: ٤ / ٢٨.
(٥) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٨٦.
(٦) ينظر معاني القرآن: ١/ ٣٣٤.
(٧) الآية: ٨٤ في سورة ص.
(٨) القراءة للسبعة ما عدا حمزة وحفصًا. ينظر حجة القراءات: ٨١٨، والعنوان في القراءات السبع: ١٦٤.
(٩) من الآية: ٨٥ في سورة ص.

أَقُولُ﴾ مجرورين[١] على أن الأول مقسم به قد أضمر حرف قسمه، كقولك: اللهِ لأفعلن، أو الحق أقول، أي: ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ المقسم به، ومعناه التوكيد" [٢].

فهو يرى جواز نَزْع حرف الجر وبقاء الاسم المقسم به مجروراً بلا عوض، وهو في ذلك متابع للكوفيين.

اعتراضاته:

للمنتجب اعتراضات نحوية كثيرة، وطريقته في ذلك متنوعة، فأحيانًا يقول: "وهو ضعيف" ومرة يقول: "وهو غلط"، ومرة يقول: "وهو سهو"، وقد يذم أحيانًا صاحب الرأي الذي لا يروق له، يقول: " وقد سئل بدمشق يومًا بعض من يشار إليه بالمعرفة – وهو بمعزل عنها، وخال منها – عن انتصاب قوله ﷻ: ﴿قَيِّمًا﴾ [٣]، فقال: نعت لـ ﴿عوجًا﴾، فلما بلغني إذ ذاك ترحمت على حفص وعلى أئمة الهدى، وحمدت الله ﷻ على أن جعلني من أهل المعرفة بكتابه، وفهم معانيه وإعرابه وقراءاته ولغاته" [٤].

---

(١) القراءة لعيسى بن عمر، ومجاهد، وابن السَّمَيْفِع، وَطَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، والحسن، وعيسى، وَعَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبِي حَمَّادٍ عَنْ أَبِي بَكْر . ينظر مختصر شواذ القرآن: ١٣٠، وشواذ القراءات: ٤١٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٥ / ٢٣٠، والبحر المحيط: ٩ / ١٧٩.

(٢) الدرة الفريدة: ٥ / ٣٩، وينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ١٨١.

(٣) من الآية: ٢ في سورة الكهف، وتتمتها ﴿قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾.

(٤) الدرة الفريدة: ٤ / ٢٩٧.

بل إن الرجل قد يذهب إلى عدم جواز محادثة من يخالفه الرأي، يقول: "ومن ادعى أن ألف "متى" للتأنيث لا يُكلّم"(١).

وقد قامت اعتراضات الشيخ – رحمه الله – على الدليل البين، والسند القوي، ومن تلك الاعتراضات التي ذكرها(٢) :

١-يقول عن قراءة ابن كثير من رواية قنبل: ﴿يا بُنَيْ لا تُشْرِكْ بِاللَّه﴾ (٣): "وأما من أسكنها فإنه حذف ياء النفس على أصل حذفها في النداء، على قول من قال: يا غلام، ثم حذف لام الكلمة استخفافًا، فبقيت ياء التصغير وحدها ساكنة.

فإن قلت: ياء التصغير لا تكون طرفًا. قلت: لام الكلمة مرادة، وهي في حكم الثبات في اللفظ، وإن كانت قد حُذفت.

ونظير هذا مما هو في حكم الثبات في اللفظ، وإن كان محذوفًا منه ، قوله:

وكَحَلَ العَيْنَينِ بَالعَوَاورِ(٤)

يريد: بالعواوير، فحذف الياء، وهي مرادة.

ولو لم تقَدِّر ذلك لوجب أن تهمز الواو، كما همزت "أوائل" ونحوه.

---

(١) السابق: ٤ / ٢٩١.

(٢) ينظر السابق: ٣ / ٦٨، ٨٠، ١٤٥، ١٧٣، ١٧٥.

(٣) من الآية: ١٣ في سورة لقمان، والقراءة في حجة القراءات: ٥٦٤، والتيسير في القراءات السبع: ١٧٦

(٤) من الرجز، وهو للعجاج في الخصائص: ٣/ ٣٢٦، وليس في ديوانه، ولجندل بن المثنى في التصريح: ٢/ ٦٩٦، وشرح شواهد الشافية للبغدادي: ٤ / ٣٧٤، وبلا نسبة في الإنصاف للأنباري: ٢/ ٧٨٥، والمحتسب: ١/ ١٠٧، ١٢٤.

أكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً *** ونارٍ تَوَقَّدُ بالَّليْلِ نارَا[١]

وذلك أنه جر "نار" بإضمار "كل" كأنه قال: وكل نار.

ولو لم تضمر كلًا لكنت قد عطفت على عاملين بواو واحدة، وذلك أن تعطف "نارًا" المجرور على "امرئ" حتى كأنك قلت: أكل امرئ ونار تحسبين امرأ نارًا.

ولا يجوز العطف على عاملين، وإقامة واو واحدة مقام واوين. هذا مذهب صاحب الكتاب – رحمه الله – وموافقيه.

وأما وجه اختصاصه ذاك في موضع دون موضع فللجمع بين اللغتين مع نقله ذلك عن مشايخه.

ومن قال غير هذا فهو غالط مخلط في قول، ساه في ذلك" [٢].

٢ – يقول عند توجيهه لقراءة: ﴿إِنْ هَـذَانِ﴾ [٣] بتشديد النون الأولى وتخفيف الثانية [٤]: إنه جعل بمعنى "نعم" "... فأما دخول اللام في الخبر مع كون "إنّ" بمعنى "نعم" وكان حقها أن تدخل على المبتدأ دون الخبر، ففيه ثلاثة أوجه:... والثالث قول أبي إسحاق: إن ﴿ساحران﴾ خبر مبتدأ محذوف، واللام داخلة على الجملة، والتقدير: لهما ساحران، وأنكر عليه

(١) البيت من بحر المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه: ٣٥٣، والكتاب: ١/ ٦٦، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه: ١٩٩، وبلا نسبة في شرح المفصل: ٣/ ٧٩، ١٤٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥، والمحتسب: ١/ ٢٨١.

(٢) الدرة الفريدة: ٤ / ١٥٣.

(٣) من الآية: ٦٤ في سورة طه.

(٤) القراءة لنَافِع وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائي. ينظر المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني: ٢٩٦، وإبراز المعاني: ٥٩٠، ٥٩١.

ذلك؛ لأنه أضمر مبتدأ، ثم نقل اللام من الخبر إليه تقديرًا، ثم أعادها إليه وبقّاها فيه تنبيهًا على المبتدأ، وهذا فيه اضطراب وجرأة كما ترى؛ لأنه رتب الكلام على غير معناه، وأيضًا فإن التأكيد باللام لا يليق به الحذف"[١].

فانظر إلى المنتجب – رحمه الله – كيف يناقش الأوجه النحوية ببراعة ومقدرة على الإقناع، ويرد ما يراه بعيدًا بالدليل والبرهان.

(١) الدرة الفريدة: ٤ / ٣٧٦.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الفكر النحوي عند المنتجب في شواذ قراءات الدرة الفريدة

إن إعراب القراءات القرآنية الشاذة والمتواترة امتداد للاحتجاج بها، والدفاع عنها، فقد وجدت محاولات جادة لتخريج القراءات والدفاع عنها والاحتجاج بها، وذلك منذ نشأتها حتى وقتنا هذا؛ فقد وجه العلماء عنايتهم إليها، وكشفوا عللها، ووضحوا توجيهاتها[1]، وقد ذكر المنتجب الهمذاني في كتابه "الدرة الفريدة" عددًا من القراءات الشاذة التي احتج ببعضها على توجيه القراءة المتواترة، أو قرّر بها القاعدة النحوية التي عرضها، أو علّل بها الوجه الإعرابي المترتب على القراءة، وقد ظهر فكر الشيخ في المسائل التي تعلقت بالجانب النحوي، وستقوم هذه الدراسة على إبراز جهده وفكره، وقد اشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: **القراءات الشاذة في بابي المعرب والمبني والنكرة والمعرفة**.

المبحث الثاني: **القراءات الشاذة في بابي المبتدأ والخبر، والنواسخ**.

المبحث الثالث: **القراءات الشاذة في أبواب الفاعل والمفاعيل والاستثناء**.

المبحث الرابع: **القراءات الشاذة في أبواب حروف الجر، والإضافة، ونعم وبئس**.

المبحث الخامس: **القراءات الشاذة في باب إعراب الفعل**.

---

(١) ينظر موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة لمحمد أحمد السيد عزوز: ٤١.

المبحث الأول

القراءات الشاذة في بابي المعرب والمبني والنكرة والمعرفة

١- إتباع حركة الإعراب لحركة البناء

قال المنتجب: " قرأ بعض القراء: ﴿الحمدِ لله﴾ (١) بكسر الدال(٢)، أتبع كسرة الدال كسرة اللام لما ذكرت، وهو أن يكون عمل اللسان من جهة واحدة، فهو أيسر وأخف على اللفظ" (٣).

الدراسة:

أجاز المنتجب استبدال علامة رفع المبتدأ بحركة ما بعده على الإتباع العكسي؛ وقد علل ذلك بأن الانتقال من كسر إلى كسر أخف من الانتقال من ضم إلى كسر، وهي علة وجيهة ذكرها النحويون قبله، قال الفراء: " وأما من خفض الدال من ﴿الْحَمْدُ﴾ فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمّة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل: إِبِل فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم" (٤).

---

(١) القراءة المتواترة بالرفع. الآية: ٢ في سورة الفاتحة.

(٢) القراءة لمحمد بن السميفع، والحسن بن أبي الحسن البصري، وأبي الشعثاء، وإبراهيم بن عبلة، وزيد بن علي، ورؤبة. ينظر مختصر شواذ القرآن: ١، والمحتسب: ١ / ٣٧، وشواذ القراءات: ٤٠.

(٣) الدرة الفريدة: ٣ / ٣١٠.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٣.

يقول ابن جنى مشيراً إلى ذلك: "... هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كثر في استعمالهم أشدّ تغييراً،.. فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت: ﴿الحمدِ لله﴾ ك إِبِل وإِطِل" (١).

ومنه قول الشاعر:

وقال اضربِ الساقَيْنُ أُمُّك هابِلُ(٢)

بضم نون التثنية لأجل ضمِّ الهمزة. ومثله قول امرئ القيس:

وَيْلِمِّها في هواءِ الجَوِّ طالبةً **** ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ(٣)

الأصل: ويلٌ لأُمها، فَحَذَفَ اللامَ الأولى، واستثقل ضمَّ الهمزةِ بعد الكسرة، فَنَقَلَها إلى اللام بعد سَلْب حركتها، وحَذَفَ الهمزةَ، ثم أَتْبع اللامَ الميمَ، فصار اللفظ: وَيْلِمِّها.

وقد وصف ابن جنى قراءة ﴿الحمدِ لله﴾ بكسر الدال بأنها شاذة في القياس والاستعمال، ووصفها ابن الأنباري بأنها ضعيفة في القياس قليلة في

---

(١) المحتسب: ١/ ٣٧.

(٢) شطر من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ١٤٦، والخصائص: ٢/ ١٤٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٦٢.

الشاهد: "الساقَيْنُ أُمُّك" بضم نون التثنية حيث أتبع الأول للثاني للتجانس.

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو للشاعر في ديوانه: ٢٢٧، والكتاب: ٢/ ٢٩٤، والأصول: ١/ ٤٠٥، وبلا نسبة في مجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/ ٣٦٥.

يصف الفرس فشبهه بعقاب في الجو، لاح لها ذئب، فأخذت تطارده، وقد عظم من شأن الذئب وشأن العقاب معا، ليكون ذلك أقوى في تشبيه الفرس بالعقاب.

الشاهد: "ويلِمِّها" بكسر اللام إتباعا لكسرة الميم.

الاستعمال[١]؛ لأن فيها إتباع حركة الإعراب لحركة البناء، والإتباع – وإن كان شاذّاً – فهو باب مُتَّسع، ولا تنافي بين شذوذه واتّساع بابه، فلذلك يكون في كلمة واحدة كما تقدّم، ويكون في كلمتين: نحو قولهم: قَدُمَ وحَدُثَ، بضمّ الدال من حدث، والأصل فيه فتحها، فإذا استعمل وحده فُتحت الدال، وإذا استعمل مع "قَدُم" ضمّت[٢].

تعقيب:

بعد دراسة المسألة بدا أمران:

الأول: الذي سوغ ما أجازه المنتجب من إتباع حركة الإعراب لحركة البناء هو التخفيف؛ ليكون عمل اللسان من جهة واحدة، فهو أيسر وأخف على اللفظ، والعرب تكره – كثيرًا – الخروج من ضم إلى كسر؛ فقد قالت: المِغِيرة بكسر الميم إتباعاً لكسرة الغين، والأصل الضمّ[٣].

الثاني: أن شذوذ إتباع حركة الإعراب لحركة البناء وبُعده عن القياس وقلة الاستعمال ناتج من تغيير حركة الإعراب التي يحافظ عليها العربي دائماً؛ لأن بها يتحدد المعنى، بل إن العربي قد بالغ في محافظته على حركة الإعراب حتى في حالة الوقف، فتجده تارة ينقلها إلى الحرف الذي قبل الحرف الأخير، نحو: هذا بكُر، ورأيت بكَر، ومررت ببِكر، وأخرى بالإشمام[٤].

---

(١) ينظر المحتسب: ١/ ٣٧، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري: ٣٥.

(٢) تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن لأبي جعفر الرعيني: ٦٧.

(٣) ينظر تحفة الأقران: ٦٧.

(٤) ينظر الكتاب: ٤ / ١٧٣، والقراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية للدكتور / حمدي سلطان العدوي: ١/ ٢٩: ١ /٣٨٤، ٣٨٥.

ويمكن أن يُردّ على ما سبق بأن علة التخفيف التي ذكرها المنتجب علة وجيهة، وهي معتبرة عند النحويين.

٢ – إسكان ياء الفعل المعتل

قال المنتجب عند توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾[١] بنون واحدة مع تشديد الجيم [٢]: "... وجه من قرأ: أنه "تنجي" من التنجية، فاستثقل اجتماع المثلين في صدر الكلمة، فحذف إحداهما، وهي الثانية، فبقي ﴿نجّي﴾... ويلزمه تحريك الياء على هذا، إلا أنه استثقل الحركة على الياء، فأسكنها تخفيفًا، تعضده قراءة من قرأ: ﴿لِيُجْزَيْ قَوْمًا﴾[٣] وهو أبو جعفر[٤]، وقراءة من قرأ: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيْ مِنَ الرِّبَا﴾ [٥]، وهو الحسن البصري[٦] " [٧].

الدراسة:

يرى المنتجب أن لام الفعل تسكّن لأجل التخفيف، وما ذهب إليه الشيخ قد ورد كثيرًا في لغة العرب، فمما ذكره قراءة أُبي بن كعب والحسن البصري: ﴿مَا بَقِيْ مِنَ الرّبا﴾ بإسكان الياء؛ اسْتِثْقَالًا لِتَحْرِيكِ يَاءٍ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ.

---

(١) من الآية: ٨٨ في سورة الأنبياء.

(٢) قراءة ابن عامر، ورواية أبي بكر عن عاصم، ينظر كتاب السبعة: ٤٣٠، وإبراز المعاني: ٦٠٠.

(٣) القراءة المتواترة: ﴿لِيَجزِيَ﴾، وهي من الآية: ١٤ في سورة الجاثية.

(٤) القراءة لأبي جعفر بن القعقاع والأعرج وشيبة، وهي بضم الياء، وفتح الزاي، وإسكان الياء. ينظر شواذ القراءات: ٤٣٣، والجامع لأحكام القرآن:١٦/ ١٦٢.

(٥) القراءة المتواترة بفتح الياء، وهي من الآية: ٢٧٨ في سورة البقرة.

(٦) القراءة بإسكان الياء، وهي للحسن في المحتسب: ١/ ١٤١، وشواذ القراءات: ١٠٢، ولأُبي في مختصر شواذ القرآن: ١٧.

(٧) الدرة الفريدة: ٤ /٤٠٢، ٤٠٣.

وقد قرأ الأعمش: ﴿فَنَسِيْ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ (١)، بإسكان اليـــاء(٢)، وقَرَأ بعض السبعة: ﴿نُجِّي﴾ بنُونٍ وَاحِدَةٍ وَجِيمٍ مُشَدَّدَةٍ، وقال جرير:

هو الخليفةُ فارضُوا ما رَضيْ لكمُ...ماضي العزيمةِ ما في حُكْمِهِ جَنَفُ(٣)

وقال زيد الخيل:

لَعَمْرُكَ لاَ أَخْشَى التَّصَعْلُكَ مَا بَقِيْ *** عَلَى الأَرْضِ قَيْسِيٌّ يَسُوقُ الأَبَاعِرَا(٤)

وقال الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي إِذَا الْقِيَامَةُ قَامَتْ *** وَدُعِيْ بِالْحِسَابِ أَيْنَ الْمَصِيرُ(٥)

---

(١) القراءة المتواترة بالفتح. من الآية: ١١٥ في سورة طه.

(٢) تنظر القراءة في شواذ القراءات: ٣١١، والبحر المحيط: ٧/ ٣٦٩.

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو للشاعر في شرح ديوانه: ٣٩٠، وهو فيه برواية: ما قضـــى، وعليه فلا شاهد فيه، والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري: ٦٤٧، وبلا نسبة في مغني اللبيب لابن هشام: ٨٧٨.

- الشاهد: "ما رضى لكم" حيث سكن آخر الفعل الماضي للتخفيف.

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في ديوانه: ١١٦، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن لبيان الحق النيسابوري: ٢ / ٦٨٢، وبلا نسبة في البحر المحيط: ٢/ ٧١٢، والدر المصون: ٢/ ٦٣٨.

- الشاهد: " بقيْ" حيث سكن آخر الفعل الماضي للتخفيف.

(٥) البيت من بحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الزاهـــر فـــي معـــاني كلمـــات النـــاس: ١٥١، والانتخاب لكشف الأبيات مشكلة الإعراب لابن عدلان الموصلي: ٤٠، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٤٢.

- الشاهد: "دعيْ" حيث سكن آخر الفعل الماضي للتخفيف.

وقد جعل ابن مالك إسكان الياء لغة مشهورة، وجعله ابن هشام من قبيل الضرورة[١].

تعقيب:

إسكان ياء الفعل في الأمثلة السابق ذكرها للتخفيف، كما ذهب إليه المنتجب، وقد كثر ذلك في لغة العرب؛ لأن الْيَاء تشبه الْأَلِف، فَكَمَا لَا تَصِلُ الْحَرَكَةُ إِلَى الْأَلِفِ فَكَذَلِكَ لَا تَصِلُ هُنَا إِلَى الْيَاءِ، وَمِنْ هَذِهِ اللُّغَةِ : أُحِبُّ أَنْ أَدْعُوكَ، وَأَشْتَهِيَ أَنْ أَقْضِيكَ، بِإِسْكَانِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فيهما[٢]، وقد وصف السمين هذه اللغة بالفصاحة[٣] ، وقد أسكنوا آخر الماضي الصحيح الآخر في قول وضاح اليماني:

عجِبَ الناسُ وقالوا *** شِعرُ وضّاح اليَمانِي

إنّما شِعرِيَ شَهْدٌ *** قد خُلِطْ بالجُلجُلانِ[٤]

فَكيف بالمعتل وهو ثقيل؟ وهو ما ذهب إليه المنتجب عند عرضه قَرَاءتي: ﴿لِيُجْزَيْ﴾ و﴿بقيْ﴾.

---

(١) ينظر شواهد التوضيح لابن مالك: ١٨٧، والمغني: ٨٧٨.

(٢) ينظر الجامع لأحكام القرآن: ٣ / ٣٧٠.

(٣) ينظر الدر المصون: ٨ / ٩١.

(٤) البيتان من مجزوء الرمل، وهما للشاعر في غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ١٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥٨٤.

ـــ والجُلْجُلان: السِّمْسِمُ.

٣ – إعادة النكرة

قال المنتجب عن قراءة[١] : ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾ [٢]: "... تعضده قراءة من قرأ: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ سحْرٌ﴾ وهو عبد الله بن مسعود [٣]، على معنى: لا ما جئت به، والعائد إلى﴿ما﴾ الضمير" [٤].

الدراسة:

ألمح المنتجب إلى أن قراءة ابن مسعود ﷺ من دون ألف ولام ﴿سِحر﴾ تحتاج إلى تقدير محذوف، هو: "لا ما جئت به"، وهذا بخلاف قراءة التعريف ﴿السِّحْرُ﴾ بالألف واللام؛ فإنها لا تحتاج إلى ذلك، يقول الفراء: "... وإنما قال ﴿السِّحْرُ﴾ بالألف واللام؛ لأنه جواب لِكلام قد سبق؛ ألا ترى أنهم قالوا لِما جاءهم بِهِ موسى: أهذا سحر؟ فقال: بَلْ ما جئتم بِهِ السحر، وكل حرف ذكره متكلم نكرة فرددْتَ عليها لفظها فِي جواب المتكلم زدت فيها ألفًا ولامًا، كقول الرجل: قد وجدت درهمًا، فتقول أنت: فأين الدرهم؟ أو: فأرني الدرهم، ولو قلت: فأرني درهمًا، كنت كأنك سألته أن يريكَ غير ما وجده"[٥]، وقال ابن عطية: "والتعريف – هنا – في السحر أرتب؛ لأنه قد تقدم منكرًا

---

(١) القراءة للسبعة ما عدا أبا عمرو، على أن ﴿ما﴾ موصولة بمعنى "الذي" و﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾ صلتها، والعائد الضمير في ﴿بِهِ﴾، وهي مع الصلة في موضع رفع بالابتداء، وقوله: ﴿السِّحْرُ﴾ خبره أي: الذي جئتم به السحر. ينظر كتاب السبعة: ٣٢٨، والمبسوط في القراءات العشر: ٢٣٥، وحجة القراءات ٣٣٥.

(٢) من الآية: ٨١ في سورة يونس.

(٣) تنظر القراءة في مختصر شواذ القرآن: ٥٨، وشواذ القراءات: ٢٢٩.

(٤) الدرة الفريدة: ٤ /١٣٨.

(٥) معاني القرآن: ١/ ٤٧٥.

في قولهم: ﴿إِنَّ هذا لَسِحْر﴾ [١] فجاء هنا بلام العهد،كما يقال في أول الرسالة: سلام عليك، وفي آخرها:والسلام عليك"[٢].

وما ذكره الفراء وابن عطية من أن النكرة إذا أعيدت كانت بلفظ المعرفة لئلا يتوهم أنها غيرها مجمع عليه عند النحويين؛ ولذا قالوا: إِن النكرَة إِذا أعيدت نكرَة كَانَت غير الأولى، وَإِذا أُعِيدَت معرفَة أَو أُعِيدَت الْمعرفَة معرفَة أَو نكرَة كَانَ الثَّانِي عين الأول[٣].

ولم يرتض أبو حيان كلام الفراء وابن عطية فقال رادًا عليهما: " وما ذكراه هنا في "السحر" ليس هو من باب تقدم النكرة، ثم أخبر عنها بعد ذلك؛ لأن شرط هذا أن يكون المعرّف بالألف واللام هو النكرة المتقدم، ولا يكون غيره كما قال تعالى: ﴿كَما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ. رَسُولًا فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [٤]، وتقول: زارني رجل فأكرمت الرجل، ولما كان إياه جاز أن يأتي بالضمير بدله فتقول: فأكرمته، والسحر هنا ليس هو السحر الذي هو في قولهم: إن هذا لسحر؛ لأن الذي أخبروا عنه بأنه سحر هو ما ظهر على يدي موسى عليه السلام من معجزة العصا، و"السحر" الذي في قول موسى إنما هو سحرهم الذي جاؤوا به، فقد اختلف المدلولان، وقالوا هم عن

---

(١) من الآية: ٧٦ في سورة يونس.

(٢) المحرر الوجيز: ٣/ ١٣٥.

(٣) ينظر عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس: ٢٣٦، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري: ٢٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ٢ / ١٣٦، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/ ٦٨٣، والمغني: ٨٦١، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ١/ ٥٧٠.

(٤) الآيتان: ١٥، ١٦ سورة المزمل.

معجزة موسى، وقال موسى عما جاؤوا به، ولذلك لا يجوز أن يأتي هنا بالضمير بدل السحر، فيكون عائدًا على قولهم: سحر" (١).

تعقيب:

مما يجدر ذكره أن السمين ذكر رأيًا حسنًا يوفق بين الرأيين السابقين فقال: " والجوابُ أن الفراء وابن عطية إنما أرادا السحر المتقدمَ الذِّكر في اللفظ، وإن كان الثاني هو غيرَ عينِ الأول في المعنى، ولكن لمَّا أُطْلِق عليهما لفظ «السحر» جاز أن يُقال ذلك، ويدلُّ على هذا أنهم قالوا في قوله تعالى: ﴿والسلام عَلَيَّ﴾ (٢): إن الألفَ واللام للعهد لتقدُّم ذكر السلام في قوله تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَيْهِ﴾(٣)، وإن كان السلامُ الواقعُ على عيسى هو غير السلام الواقع على يحيى، لاختصاص كلِّ سلام بصاحبه من حيث اختصاصُه به" (٤).

٤ – وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها

ذكر المنتجب في شرح حديث الأحرف السبعة، وشرح وجوه الاختلاف: "... الوجه الأول: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها، نحو: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾(٥)، ﴿وأطْهرَ لَكم﴾ (٦) " (٧).

---

(١) البحر المحيط: ٦/ ٩٣.
(٢) من الآية: ٣٣ في سورة مريم.
(٣) من الآية: ١٥ في سورة مريم.
(٤) الدر المصون: ٦/ ٢٥٣.
(٥) من الآية: ٧٨ في سورة هود.
(٦) القراءة لسعيد بن جبير، وعيسى بن عمر، ومروان بن الحكم. ينظر مختصر شواذ القرآن: ٦٠، وشواذ القراءات: ٢٣٧.
(٧) الدرة الفريدة: ١ / ٧٩.

الدراسة:

قراءة النصب التي ذكرها المنتجب وقع فيها ضمير الفصل بين الحال وصاحبه، وهي مسألة اختلفت فيها كلمة النحويين؛ فذهب البصريون[١] إلى أن ضمير الفصل لا يأتي إلا بين المبتدأ والخبر، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ هم المُفلِحون﴾[٢] ، وتقول: محمد هو الكريم، أو ما هو داخل عليهما من النواسخ، مثل "كان" وأخواتها، و"إن" وأخواتها، و"ظن" وأخواتها، قال تعالى: ﴿كُنتَ أَنْت الرَّقِيب عَلَيْهِم﴾ [٣]، وتقول: كنت أنت الكريم، يقول أبو حيان: "ومحل هذا الفصل المبتدأ والخبر ونواسخه"[٤]، وإنما اشترطوا ذلك من قبل أن الغرض به إزالة اللبس بين النعت والخبر؛ إذ الخبر نعت في المعنى، وذلك قولك: زيد هو القائم؛ لأن الذى بعده معرفة يمكن أن يكون نعتاً لما قبله، فلما جئت ب "هو" فاصلة تبين أنك أردت الخبر، وأن الكلام قد تم به لفصلك بينهما؛ إذ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح[٥].

فقراءة النصب التي أوردها المنتجب تخالف قاعدة البصريين؛ قال سيبويه: " وأما أهل المدينة فينزلون "هو" ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلًا في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابنُ مروان في ذِه في اللحن، يقول: لحنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: ﴿هَؤلاءِ بَنَاتي هُنّ أطْهرَ لَكُم﴾، فنصب، وكان الخليل يقول: والله إنه لعظيمٌ جعلهم "هو" فصلًا في

(١) ينظر المقتضب للمبرد: ٤ / ١٠٥، والمغني: ٤٦١.
(٢) من الآية: ١٥٧ في سورة الأعراف.
(٣) من الآية: ١١٧ في سورة المائدة.
(٤) الارتشاف: ١ /٤٨٩.
(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣ / ١١٠.

المعرفة، وتصييرهم إياها بمنزلة "ما" إذا كانت "ما" لغوا؛ لأن "هو" بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوًا كما جعلوا "ما" في بعض المواضع بمنزلة "ليس"، وإنما قياسُها أن تكون بمنزلة كأنما وإنما" (١).

ويقول الزجاج: "وليس يُجيز أحدٌ من البصريين وأصحَابِهِمْ نصبَ﴿أطْهرَ﴾، ويجيزها غيرهم" (٢).

وما ذكره العلماء السابقون لا يسلم من الرد؛ لذا رُد من عدة أوجه، فُخرِّجت قراءة النصب تخريجات كثيرة منها:

الأول: أن ﴿هَؤلَاء﴾ مبتدأ، و﴿بناتي هنّ﴾ مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر ﴿هَؤلَاء﴾ و﴿أطهَر﴾ حال، والعامل فيه ما في ﴿هَـؤلاءِ﴾ من معنى الإشارة (٣).

وعلى هذا فلا يكون ﴿هنّ﴾ فصلًا، يقول ابن جنى: "وأنا – من بعد– أرى لهذه القراءة وجهاً صحيحاً، وهو أن تجعل "هن" أحد جزئي الجملة، وتجعلها خبراً ل ﴿بَنَاتي﴾ كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل ﴿أطهَر﴾ حالاً من ﴿هنّ﴾ أو من ﴿بناتي﴾، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائماً أو جالساً، ونحو ذلك. فعلى هذا مجازه" (٤).

الثاني: أن يكون ﴿هؤلاء بناتي﴾ مبتدأ وخبر، و﴿هنَّ﴾ مبتدأ، و﴿لكم﴾ خبره، و﴿أطهرْ﴾ حال العامل فيه ﴿هنّ﴾؛ لما فيه من معنى التوكيد أو﴿لكم﴾ لما فيه من معنى الاستقرار(٥).

---

(١) الكتاب: ٢/٣٩٦، ٣٩٧.
(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٦٧، ٦٨.
(٣) ينظر الدر المصون: ٦/ ٣٦٢.
(٤) المحتسب: ١/ ٣٢٦.
(٥) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٥٧.

الثالث: أن وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها جائز، فعلى هذا الوجه يكون ﴿هؤلاءِ بناتي﴾ مبتدأ أو خبر، و﴿هنّ﴾ ضمير فصل لا محل له من الإعراب و﴿ أطهر﴾ حالاً[١].

تعقيب:

بعد دراسة المسألة بدا أمران:

الأول: أن من رد قراءة النصب في "أطهر" قد اعتمد على عدم جواز مجيء ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، والتخريجان الأول والثاني يبطلان هذا؛ لأن ﴿هنّ﴾ في التخريجين ليست ضمير فصل؛ فلا ينبغي رد قراءة النصب طالما وجد المحمل الصحيح، فلا وجه إذن لإنكارها؛ لأن القراءة القرآنية تصحح القاعدة اللغوية ولا ضد، وقد حملت على أكثر من وجه صحيح فيجب قبولها.

والآخر: أن للأخفش قولين في المسألة، فقد نُسب له أنه قال في كتابه الأوسط أنه يجوز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها[٢]، وفي معاني القرآن عدم جواز ذلك، يقول: " وكان عيسى يقول: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لكم﴾، وهذا لا يكون إنما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى الفصل" [٣].

(١) ينظر المحرر الوجيز: ٣/ ١٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٧/٢، والبحر المحيط: ٦/ ١٨٧.
(٢) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان: ٢/ ٢٩٥، والارتشاف: ١ / ٤٨٩، والمغني: ٤٦١.
(٣) ينظر معاني القرآن: ١/ ٣٨٦.

٥ – حذف العائد المتعلق بالفعل

قال المنتجب: " وقرئ في غير المشهور ﴿يَغشَى الليلَ النهارُ﴾ (١) بفتح الياء ونصب ﴿الليلَ﴾، ورفع ﴿النهارُ﴾ (٢)، أي: يدرك النهارُ الليلَ" (٣).

الدراسة

قراءة: ﴿يَغْشَي اللَّيْلَ النَّهَار﴾ التي ذكرها المنتجب متصلة بقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ (٤) اتصال الحال بما قبلها، ويكون هناك عائد منها إلى صاحبها وهو الله تعالى، أي: يَغشَى الليلَ النهارُ بأمره أو بإذنه، وحذف العائد كما يحذف من خبر المبتدأ في نحو قولهم: السَّمْنُ مَنَوان بدرهم؛ أي: منوان منه بدرهم.

وبإضمار هذا العائد تتفق هذه القراءة مع قراءة الجمهور: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَار﴾ (٥)، وتكون هذه الجملة في موضع الحال؛ أي: استوى على العرش مُغْشِيًا الليل النهار؛ أي: استوى عليه في هذه الحال، فقوله: ﴿يَطْلُبُهُ حَثِيثًا﴾ بدل من قوله: ﴿يغْشَي اللَّيْلَ النَّهَارُ﴾ للتوكيد، وهو على قراءة الجمهور: ﴿يُغْشِي﴾ أو ﴿يُغَشِّي﴾ حال من الليل؛ أي: يُغَشِّي الليل النهار طالبًا له حثيثًا، و﴿حثيثًا﴾ بدل من طالب أو صفة له؛ لأن طالبًا لو كان منطوقًا به

---

(١) القراءة المتواترة: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَار﴾ من الآية: ٤ في سورة الأعراف.

(٢) القراءة لحميد بن قيس في المحتسب: ٢٥٣/١، وشواذ القراءات: ١٨٨.

(٣) الدرة الفريدة: ٤ / ١٨.

(٤) من الآية: ٤ في سورة الأعراف.

(٥) قَرَأَ حَمْزَة وَالْكسَائِيّ وَأَبو بكر: ﴿يغشَي اللَّيْل النَّهَار﴾ بِالتَّشْدِيدِ، وَفِي سورة الرَّعْد – أَيْضا – من غشى يغشي، أَي: يغشي الله اللَّيْل النَّهَار، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّخْفِيفِ.
ينظر المبسوط في القراءات: ٢٠٩، وحجة القراءات: ٢٨٤.

حال هناك، والحال عندنا فوصف من حيث كانت في المعنى خبرًا، والأخبار توصف؛ والصفات لا توصف.

ويصح إعراب ﴿حثيثًا﴾ حالًا من الضمير في ﴿يَطْلُبُهُ﴾، وهذا بعيد؛ لأن الفاعل في المعنى من أحد المفعولين في قراءة الجمهور هو الليل؛ لأنه المفعول الأول، كقولك: أعطيت زيدًا عمرًا، فزيد هو الآخذ، وعمرو هو المأخوذ، وأغشيت جعفرًا خالدًا، فالغاشي جعفر، والمغشيُّ هو خالد، والفاعل في قراءة حميد هو النهار؛ لأنه مرفوع: ﴿يَغْشَي اللَّيْلَ النَّهَارُ﴾، فالفاعلان والمفعولان جميعًا مختلفان على ما ترى.

ووجه صحة القراءتين وقرب معنَيَيْهما أن الليل والنهار يتعاقبان، وكل واحد منهما وإن أزال صاحبه فإن صاحبه أيضًا مُزيلٌ له، فكل واحد منهما على هذا فاعل وإن كان مفعولًا، ومفعول وإن كان فاعلًا، وعلى أن الظاهر في الاستحثاث هنا إنما هو النهار؛ لأنه بسفوره وشروقه قد أظهر أثرًا في الاستحثاث من الليل(١).

تعقيب:

<u>يجدر بعد دراسة المسألة ذكر أمرين:</u>

الأول: قراءة حميد السابق ذكرها رواها ابن جني بِنَصْب ﴿اللَّيْلَ﴾ ورَفْعِ ﴿النَّهار﴾، وقد رواها الداني عن حميد بالعكس: ﴿الليلُ﴾ رفعاً،

(١) ينظر المحتسب: ١/٢٥٣، ٢٥٤.

﴿النهار﴾ نصباً، قال ابن عطية: "وأبو الفتح أثبت[١]" [٢] قال أبو حيان: "... والذي نقله أبو عمرو الداني عن حميد أمكن من حيث المعنى؛ لأنّ ذلك موافق لقراءة الجماعة؛ إذ ﴿الليل﴾ في قراءتهم وإن كان منصوبًا هو الفاعل من حيث المعنى؛ إذ همزة النقل أو التضعيف صيره مفعولًا، ولا يجوز أن يكون مفعولًا ثانيًا من حيث المعنى؛ لأن المنصوبين تعدّى إليهما الفعل، وأحدهما فاعل من حيث المعنى، فيلزم أن يكون الأول منهما كما لزم ذلك في: ملكت زيدًا عمرًا؛ إذ رتبة التقديم هي الموضّحة أنه الفاعل من حيث المعنى، كما لزم ذلك في ضرب موسى عيسى، والجملة من ﴿يطلُبُه﴾ حال من الفاعل من حيث المعنى، وهو الليل إذ هو المحدث عنه قبل التعدية، وتقديره: حاثًا، ويجوز أن يكون حالًا من النهار، وتقديره: محثوثًا، ويجوز أن ينتصب نعتًا لمصدر محذوف، أي: طلبًا حثيثًا، أي: حاثًا أو محثًا، ونسبة الطلب إلى الليل مجازية، عبارة عن تعاقبه اللازم، فكأنه طالب له لا يدركه، بل هو في إثره بحيث يكاد يدركه" [٣].

وكلام أبي حيان جيد بلا شك.

والآخر: روى الزمخشري قراءةَ حميد كما رواها ابن جني؛ قال: ﴿يُغَشِّي﴾ بالتشديد: أي يلحق الليل بالنهار أو النهار بالليل، يحتملهما جميعاً،

---

(١) قال أبو حيان رادًا كلام ابن عطية: "وهذا الذي قاله من أنّ أبا الفتح أثبت كلامًا لا يصح؛ إذ رتبة أبي عمرو الداني في القراءات ومعرفتها وضبط رواياتها واختصاصه بذلك بالمكان الذي لا يدانيه أحد من أئمة القراءات، فضلًا عن النحاة الذين ليسوا مقرئي ولا رووا القرآن عن أحد، ولا روي عنهم القرآن، هذا مع الديانة الزائدة، والتثبت في النّقل، وعدم التجاسر، ووفور الحظ من العربية" البحر المحيط: ١٦٦/٥.

(٢) المحرر الوجيز: ١٠٩/٢.

(٣) البحر المحيط: ١٦٦/٥.

والدليل على الثاني قراءةُ حميد بن قيس﴿يَغْشي﴾ بفتح الياء ونصب ﴿اللّيلَ﴾ ورفع ﴿النّهّار﴾" (١).

قال السمين: "وفيما قاله أبو القاسم نظر؛ لِما ذَكَرْتُ لك من أن الآية الكريمة مما يجب فيها تقديمُ الفاعل المعنوي، وكأن أبا القاسم تبع أبا الفتح في ذلك فلم يلتفتْ إلى هذه القاعدةِ المذكورة سهوًا" (٢).

٦ – حذف نون الجمع

قال المنتجب: "... وقوله – يعني الشاطبي – : "ببسم الله" جعل الباء الثانية جزءًا من المجرور، ثم أدخل عليها الجار، والذي جسره على ذلك لزوم الباء فيه حتى صارت كأنها أحد حروفه، كما أنك لو سميت رجلًا بزيد ثم أخبرت عن نفسك بالمرور عليه لقلت: مررت ببزيد، وكقراءة من قرأ، وهو الأعمش: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ (٣)، بطرح النون والإضافة إلى ﴿أَحَد﴾ (٤) على جعل الجار وهو ﴿مِن﴾ جزءًا من المجرور، ثم أدخل عليها الجار، وهو المراد ها هنا" (٥).

الدراسة:

ذكر المنتجب أن حذف النون في قراءة الأعمش لأجل الإضافة إلى ﴿أَحَد﴾، وقد فُصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو﴿بِه﴾، كما قال أبو حية النميري:

---

(١) الكشاف: ٢ /١٠٩.
(٢) الدر المصون: ٥ / ٤٢٣.
(٣) القراءة المتواترة: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّين بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ من الآية: ١٠٢ في سورة البقرة.
(٤) تنظر القراءة في المحتسب: ١ / ١٠٣، والبحر المحيط: ١/ ٥٣٣.
(٥) الدرة الفريدة: ١ /٧.

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً **** يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزيل [١]

وما ذكره المنتجب هو اختيار ابن جني والزمخشري[٢]، وقد استُشكل ذلك؛ لأن ﴿أحد﴾ مجرور ب ﴿مِن﴾، فكيف يمكن أن يعتقد فيه أنه مجرور بالإضافة؟ فقيل: جعل الجار جزءًا من المجرور. قال أبو حيان: "وهذا التخريج ليس بجيد؛ لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، والجار والمجرور من ضرائر الشعر[٣]، وأقبح من ذلك أن لا يكون ثَمّ مضاف إليه؛ لأنه مشغول بعامل جر، فهو المؤثر فيه لا الإضافة. وأما جعل حرف الجر جزءًا من المجرور فليس بشيء؛ لأنه مؤثر فيه، وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء.

وهناك توجيه آخر لم يذكره الشيخ، وهو أن الحذف لأجل التخفيف وإنْ لم يَقَعْ اسمُ الفاعلِ صلةً ل " أَلْ "؛ لأن النون حذفت ولم تقع اللام الساكنة بعدها، وأما إذا وقعت بعدها اللام الساكنة فالحذف كثير، كقراءة من قرأ: ﴿إنكم لَذائِقُو الْعَذابَ﴾ [٤] بنصب كلمة ﴿العَذَاب﴾ [١] على أنها مفعول به.[٢]

---

(١) البيت من بحر الوافر، وهو للشاعر في الكتاب: ١/ ١٧٩، والإنصاف: ٢/ ٤٣٢، والخزانة: ٤/ ٢١٩، وبلا نسبة في الخصائص: ٢/ ١٧٥، والارتشاف: ٥ / ٢٤٢٨.

- الشاهد: " بكف يوماً يهودي " حيث فصل الشاعر بين المضاف " كف " والمضاف إليه " يهودي " بالظرف " يوماً " وهو أجنبي من المضاف، وأصل الكلام: كما خط الكتاب يوماً بكف يهودي.

(٢) ينظر المحتسب: ١/ ١٠٣، والكشاف: ١/ ١٧٣.

(٣) البحر المحيط: ١/ ٥٣٤.

(٤) القراءة المتواترة ﴿إنكم لَذائِقُو الْعَذابِ﴾ بالجر، وهي من الآية: ٣٨ في سورة الصافات.

والأجود التخريج الأخير الذي لم يذكره المنتجب؛ لأن له نظيرًا في نظم العرب ونثرها. فمن النثر قولهﷺ: "فهل أنتم تاركو لي صاحبي" [٣] وأصله: تاركون، فحذف نون الجمع[٤]، ومن الشعر قولُ الشاعر:

ولَسْنا إذا تَأْبُون سِلْماً بمُذْعِني *** لكم غيرَ أنَّا إنْ نُسالَمْ نُسالِم[٥]

أي: بمُذْعنين.

تعقيب:

قصر المنتجب حذف النون في قراءة الأعمش﴿بِضَارِي﴾ على الإضافة، والظاهر أن حذفها للتخفيف؛ لعدم الاعتراض عليه، ولوجود ما يشهد له من لغة العرب، أما من قال بحذفها للإضافة فعليه اعتراضات كثيرة، وإن كان بعضها لا يسلم من الرد، فقد قيل في الاعتراض عليه: إنَّ الفصلَ بين المتضايفَيْن بالظرفِ والمجرورِ من ضرائرِ الشعرِ. وفي ذلك

---

(١) القراءة لأبي السمَّال، وَأَبَان عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ عَاصِمٍ. ينظر البحر المحيط: ٩/ ٩٩، وفتح القدير للشوكاني: ٤/ ٤٥٠.

(٢) ينظر المحرر الوجيز: ١ / ١٨٨، والمغني: ٨٤٢، والنحو الوافي: ١/ ١٥٧.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: ٥/ ٥ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ "لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا" – رقم الحديث: ٣٦٦١، بإثبات ألف بعد "تاركو".

والشاهد في الحديث حذف النون من "تاركو"، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور "لي"، وهو متعلق ب "تاركو"، والأصل: هل أنتم تاركون صاحبي لي..

(٤) ينظر حاشية الخضري: ٢/ ٢٠.

(٥) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٧٢، والمساعد لابن عقيل: ١/ ٤٦، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢/ ٢١٥.

نظرٌ؛ فقد فُصِل بالمفعولِ به في قراءة ابن عامر[١] : ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ﴾، فالفصل بالظرفِ وشَبْهِهِ أَوْلَى.

كما قيل: إنَّ جزءَ الشيءِ لا يؤثر فيه. وهذا إنما يقال في الجُزْءِ الحقيقي، وهذا إنما قال: نُنَزِّلُه منزلَة الجزءِ، ويَدُلُّ على ذلك قولُ النحويين: الفعلُ كالجزءِ من الفاعلِ ولذلك أُنِّثَ لتأنيثه، ومع ذلك فهو مؤثِّرٌ فيه[٢].

٧ – الفصل باسم الإشارة

قال المنتجب في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذلك خَيْرٌ﴾ [٣] بالرفع [٤]: "... وإن شئت جعلته – يعني ﴿لِبَاس﴾ مبتدأ، و﴿خير﴾ خبره، وجعلت ﴿ذَلك﴾ فصلًا لا موضع له من الإعراب، يعضده قراءة من قرأ: ﴿ولِباسُ التّقوَى خَير﴾، وهما عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب" [٥].

الدراسة:

أورد المنتجب اختلاف النحويين في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾، وقد استدل بقراءة: ﴿ولِبَاسُ التّقوَى خَيرٌ﴾ لمن أعرب ﴿لباس﴾ مبتدأ، و﴿خيرٌ﴾ خبره، و﴿ذَلكَ﴾ فصلًا لا موضع له من الإعراب. [٦] قال أبو حيان: " وَأَجَازَ الْحَوْفِيُّ أَنْ يَكُونَ ﴿ذَلِكَ﴾ فَصْلًا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ

(١) تنظر القراءة في معاني القراءات للأزهري: ١/ ٣٨٨، ٣٨٩، وحجة القراءات: ٢٧٣.
(٢) ينظر الدر المصون: ٢ / ٤٢، ٤٣.
(٣) من الآية: ٢٦ في سورة الأعراف.
(٤) سبق تخريج القراءة. ينظر:٢٠١٣ من البحث.
(٥) الدرة الفريدة: ٤ / ٧.
(٦) ينظر الأصول: ٢/ ٢٥٧، وإعراب القرآن للباقولي: ٣/ ٨٩٧.

الْإِعْرَابِ، وَيَكُونُ ﴿خَيْرٌ﴾ خَبَرًا لِقَوْلِهِ: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾؛ فَجُعِلَ اسْمُ الْإِشَارَةِ فَصْلًا كَالْمُضْمَرِ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهَذَا"(١).

ولم أقف على من تابع الحوفي في عدّ ﴿ذلك﴾ فصلًا؛ فدل ذلك على ضعف قوله وهزالته؛ لعدم الدليل، قال الفارسي: "ومَنْ قال إن ﴿ذلك﴾ لغوٌ لم يَلْقَ على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على أحد ما ذكرنا"(٢).

قال السمين: " قلت: فقوله: " لغو" (٣) هو قريب من القول بالفصل؛ لأنَّ الفصلَ لا محلَّ له من الإعراب على قول جمهور النحويين من البصريين والكوفيين" (٤).

تعقيب:

أورد المنتجب هذه القراءة مستدلًا بها على إعراب ﴿ذَلِكَ﴾ فصلًا، وكونه كذلك لم يذكره إلا الحوفي، وهو غير معروف؛ إذ لم يذكره إلا القليل من كتب الإعراب، والتفسير، والمعروف عند النحويين هو الفصل بالضمير.

---

(١) البحر المحيط: ٥/ ٣١.

(٢) الحجة للقراء السبعة:٤/ ١٣، وقد نسب الشهاب الخفاجي إلي الفارسي القول بأن ﴿ذلك﴾ فصل، ولم يقل الفارسي بذلك، ينظر حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي:٤/ ١٦٠.

(٣) قال ابن هشام في الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٨، ١٠٩ عن قولهم: "لغو": "إن اجتنابها واجب في التنزيل".

(٤) الدر المصون: ٥/ ٢٨٨.

المبحث الثاني

القراءات الشاذة في بابي المبتدأ والخبر، والنواسخ

١ – المطابقة بين المبتدأ والخبر

قال المنتجب: "... وقرئ في غير المشهور(١): ﴿وكُلٌّ أَتَاه دَاخِرِينَ﴾(٢) على التوحيد " (٣).

الدراسة:

القراءة الشاذة التي ذكرها المنتجب ﴿أَتَاهُ﴾ بتوحيد الفعل، وجعله ماضيًا مسندًا إلى الضمير فيها حمل ل ﴿كُلٌّ﴾ عَلَى لَفْظِهَا، قال ابن جني: " حمل ﴿أَتَاه﴾ على لفظ ﴿كل﴾؛ إذ كان مفردًا، و﴿دَاخِرِين﴾ على معناها، ولو قلب ذلك لم يحسن، لو قال: وكل أتوه داخرًا قبح وضعف؛ وذلك أنك لما قلت: وكل فقد جئت بلفظ مفرد، فإذا قلت: "أتوه" فقد حملت على المعنى، وانصرفت عن اللفظ، ثم إذا قلت: من بعد "داخرًا" فأفردت فقد تراجعت إلى ما

(١) القراءة لقتادة في مختصر شواذ القرآن: ١١١، والمحتسب: ٢/ ١٤٥، ونسبها محقق الدرة الفريدة لابن مسعود في المرجعين السابقين، كما ادعى أن القراءة له في الجامع لأحكام القرآن:١٣/ ٢٤١، والبحر المحيط: ٨ / ٢٧٢، وفتح القدير:٤ / ١٧٨، وليس كما ذكر؛ بل هي قراءة قتادة وحده. ينظر معجم القراءات للدكتور / عبد اللطيف الخطيب: ٦ / ٥٦٣.

(٢) القراءة المتواترة: ﴿وكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ بقصر الهمزة وفتح التاء، من الآية: ٨٧ في سورة النمل، وهي لحمزة وحفص عن عاصم، وقرأ باقي السبعة: ﴿وكلّ آتوه﴾ بمد الهمزة وضم التاء، ينظر كتاب السبعة: ٤٨٧، وحجة القراءات: ٥٣٨.

(٣) الدرة الفريدة: ٤ /٤٩٦.

انصرفت عنه، فكان ذلك قلقًا في الصنعة، وانتكاثًا[١] عن المحجة المصير إليها المعتزمة.

وعلى ذلك قول الله سبحانه: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [٢] فلو قال: من بعد: حتى إذا خرج من عندك لم يحسن؛ وذلك لأنه قد ترك لفظ ﴿من﴾ إلى معناه بقوله: ﴿يَستَمِعُون﴾، فلو عاد إليه بعدَ انصرافه عنه فقال: خرج عاد إلى ما كان قد رغب عنه، واعتزم غيره عوضًا منه.

وضابط "كُلٌّ" في الاستعمال أنها إذا كانت مفردة أخبر عنها بالجميع، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [٣]، و﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [٤]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِين﴾ [٥] في قراءة الكافة، فإن كانت مضافة إلى الجماعة أتى الخبر عنها مفردا، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [٦]، وذلك أن أحد عَلَمَي الجمع كاف عندهم من صاحبه، وابنِ على ذلك" [٧].

---

(١) الانتكاث: يقال: انتكث: إذا وقع على رأسه، وانتكث: انتقض، يقال: انتكث الحبل والعقد ونحوهما، والانتكاث: الخروج من موضع إلى موضع، ومن أمر إلى أمر.

- ينظر شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري:١٠/ ٦٧٥٣، و تاج العروس للزبيدي :٢٤/ ٤٣٩ .

(٢) من الآية: ٤٢ في سورة يونس، ٤٧ في سورة الإسراء.

(٣) من الآية: ٤٠ في سورة يس.

(٤) من الآية: ١١٦ في سورة البقرة، ٢٦ في سورة الروم.

(٥) من الآية: ٨٧ في سورة النمل.

(٦) من الآية: ٩٥ في سورة مريم.

(٧) ينظر المحتسب: ٢/ ١٤٥، ١٤٦.

قال الزجاج: "وقوله ﷻ: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ وَ﴿أَتَاهُ دَاخِرِينَ﴾، مَنْ وَحَّدَ فللفظ: ﴿كُلّ﴾، ومن جمع فلمعناها" (١).

وقَالَ النَّحَّاسُ رادًا قول الزجاج: "وفي كتابي عن أبي إسحاق في القرآن من قرأ: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾ وحده على لفظ ﴿كل﴾، ومن قرأ ﴿آتَوْهُ﴾ جمع على معناها.

وهذا القول غلط قبيح؛ لأنه إذا قال: ﴿وكلّ أتَوه﴾ فلم يوحد وإنما جمع، فلو وحّد لقال: أتاه، ولكن من قال: ﴿أتوه﴾ جمع على المعنى، وجاء به ماضيًا؛ لأنّه ردّه على ﴿ففزع﴾، ومن قرأ: ﴿وكلّ آتوه﴾ حمله على المعنى، وقال: ﴿آتوه﴾؛ لأنها جملة منقطعة من الأول" (٢).

قال القرطبي منتصرًا للزجاج: " قال ابن نصر: حُكِيَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – مَا لَمْ يَقُلْهُ، ونَصُّ أَبِي إِسْحَاقَ: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ﴾ وَيُقْرَأُ": ﴿آتُوهُ﴾، فَمَنْ وَحَّدَ فَلِلَفْظِ ﴿كُلٌّ﴾ وَمَنْ جَمَعَ فَلِمَعْنَاهَا. يُرِيدُ مَا أَتَى فِي الْقُرْآنِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ تَوْحِيدِ خَبَرِ﴿كُلٌّ﴾ فَعَلَى اللَّفْظِ، أَوْ جَمْعٍ فَعَلَى الْمَعْنَى، فَلَمْ يَأْخُذْ أَبُو جَعْفَرٍ هَذَا الْمَعْنَى، قَالَ الْمَهْدَوِيّ: وَمَنْ قَرَأَ ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ فَهُوَ فِعْلٌ مِنَ الْإِتْيَانِ وَحُمِلَ عَلَى مَعْنَى﴿كُلٌّ﴾ دُونَ لَفْظِهَا، وَمَنْ قَرَأَ ﴿وَكُلٌّ آتُوهُ دَاخِرِينَ﴾ فَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِن أَتَى، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قول تَعَالَى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً﴾ وَمَنْ قَرَأَ ﴿وَكُلٌّ أَتَاهُ﴾ حَمَلَهُ عَلَى لَفْظِ ﴿كُلٌّ﴾ دُونَ مَعْنَاهَا، وَحَمَلَ ﴿داخِرِينَ﴾عَلَى الْمَعْنَى" (٣).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٣٠.

(٢) إعراب القرآن: ٣/ ١٥٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ٢٤٢.

ولا شك أن كلام القرطبي في غاية الوضوح والصحة.

ونخلص مما سبق إلى أن قرَاءة قتادة: ﴿وَكُلٌّ أَتَاهُ﴾ فيها حمْل عَلَى لَفْظ ﴿كُلٌّ﴾ دُونِ مَعْنَاهَا، أما قراءة السبعة: ﴿أتوه﴾ و﴿آتوه﴾ ففيها حمل على المعنى دون اللفظ، وعلى هذا يجوز في خبر "كل" أن يكون مفردًا، وأن يكون مجموعًا.

٢ – مجيء الواو للاستئناف أو العطف

قال المنتجب عن قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾[١] بضم التاء ورفع اللام[٢]: "... ويعضد الأولى قراءة من قرأ: ﴿ولن تُسأل﴾، وهو عبدالله[٣]، وقراءة من قرأ: [٤] ﴿وما تُسألُ﴾، وهو أُبي"[٥].

الدراسة:

ما أورده المنتجب من قراءتي الجمهور: بضم التاء واللام. وقراءة أُبي: ﴿وما تُسألُ﴾ يحتمل أن تكون الجملة مستأنفة، وهو الأظهر، ويحتمل أن تكون في موضع الحال، وهو عطف للحال على الحال التي قبلها، أي:

---

(١) من الآية: ١١٩ في سورة البقرة.

(٢) القراءة للسبعة ما عدا نافعًا. ينظر حجة القراءات: ١١١، وجامع البيان في القراءات السبع: ٢/ ٨٨٤.

(٣) القراءة لعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب في مختصر شواذ القرآن: ٩، ولأبي وحده في شواذ القراءات: ٧٤، ولابن مسعود وحده في حجة القراءات: ١١٢.

(٤) القراءة لعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب في مختصر شواذ القرآن: ٩، ولابن مسعود وحده في شواذ القراءات: ٧٤، ولأبي وحده في معاني القرآن للفراء: ١/ ٧٥.

(٥) الدرة الفريدة: ٣ / ٧١.

وغير مسؤول عن الكفار ما لهم لا يؤمنون، فيكون قيدًا في الإرسال، بخلاف الاستئناف، وأما قراءة ابن مسعود: ﴿ولن تُسأل﴾ فيتعين فيها الاستئناف، والمعنى عليه: إنك لا تسأل عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا؛ لأن ذلك ليس إليك، ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلاغُ﴾ (١)، ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ (٢)، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾(٣)، وفي ذلك تسلية له ﷺ، وتخفيف ما كان يجده من عنادهم، فكأنه قيل: لست مسؤولًا عنهم، فلا يحزنك كفرهم. وفي ذلك دليل على أن أحدًا لا يسأل عن ذنب أحد، قال تعالى: ﴿وَلا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى﴾ (٤). (٥)

٣ – مجيء المبتدأ نكرة

قال المنتجب عند توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَالَّذين يتوفون مِنْكُم ويذرون أَزْوَاجًا وَصِيَّة لِأزواجِهِم﴾ (٦) بالنصب (٧): " وبالرفع قرأ علي بن أبي طالب – رضوان الله عليهم – وقتادة، ومجاهد، وغيرهم(٨) ، وهو اختيار أبي عبيدة وغيره" (٩).

---

(١) من الآية: ٤٩ في سورة الشورى.

(٢) من الآية: ٥٦ في سورة القصص.

(٣) من الآية: ٧ في سورة الرعد.

(٤) من الآية: ١٦٤ في سورة الأنعام.

(٥) ينظر الحجة للفارسي: ٢/ ٢١٦، والمحرر الوجيز: ١/ ٢٠٤، والبحر المحيط: ١/ ٥٨٨، ٥٨٩.

(٦) من الآية: ٢٤٠ في سورة البقرة.

(٧) القراءة للحرميين وَعَاصِم – فِي رِوَايَة أبي بكر – وَالْكسَائِيّ. ينظر كتاب السبعة: ١٨٤، وحجة القراءات: ١٣٨.

(٨) تنظر القراءة في كتاب الكشف: ١ / ٢٩٩، ٣٠٠، والبحر المحيط: ٢/ ٥٥٣، والإتحاف: ٢٠٥، وقد نسب الهذلي لقَتَادَة أنه قرأ بالنصب. ينظر الكامل للهذلي: ٥٠٦.

(٩) الدرة الفريدة: ٣ / ١٣٨.

الدراسة:

عرض المنتجب لقراءة الرفع ﴿وصيّة﴾، ولم يذكر توجيهًا لها، والرفع من ثلاثة أوجه:

الأول: أن ﴿وصيّةٌ﴾ مبتدأ، والخبر محذوف، وتقديره: فعليهم وصية لأزواجهم، وتكون ﴿لأزوَاجِهم﴾ صفة للوصية، وحسن الابتداء بالنكرة لأنها وصفت فِي الْمَعْنَى، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (١)، والتَّقْدِيرُ: وَصِيَّةٌ مِنْهُمْ أَوْ مِنَ اللَّهِ، عَلَى اخْتِلَافِ الْقَوْلَيْنِ فِي الْوَصِيَّةِ، أَهِيَ عَلَى الْإِيجَابِ مِنَ اللَّهِ؟ أَوْ عَلَى النَّدْبِ لِلْأَزْوَاجِ؟ والنكرة إذا وصفت حسن الابتداء بها، لما فيها من الفائدة(٢).

الثاني: أن تكون مبتدأ، و﴿لأزواجِهم﴾ الخبر، و﴿علَيهِم﴾ المقدرة خبرًا آخر، وحسن الابتداء بالنكرة لأنه موضع تخصيص، كما حسن: سلام عليك، رفع بالابتداء؛ ومثله: "خير بين يديك" (٣).

الثالث: أن تكون نائبًا عن الفاعل، رفعت بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: كُتِبَ عَلَيْهِمْ وَصِيَّةٌ(٤).

قال أبو حيان: " وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ تَفْسِيرُ معنى لا تفسير إعراب؛ إِذْ لَيْسَ هَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُضْمَرُ فِيهَا الْفِعْلُ" (٥).

---

(١) من الآية: ٢٢١ في سورة البقرة.
(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٢١، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٢٠، والحجة للفارسي: ٢/ ٣٤٢، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٩٢.
(٣) ينظر الحجة للفارسي: ٢/ ٣٤١، والمحرر الوجيز: ١/ ٣٢٥ ، والبحر المحيط: ٢/ ٥٥٣، والدر المصون: ٢/ ٥٠١.
(٤) ينظر جامع البيان للطبري: ٤ / ٣٩٧.
(٥) البحر المحيط: ٢/ ٥٥٣.

تعقيب:

الرأي الأول القائل بأن الخبر محذوف أوضح التوجيهات؛ لأنه يلزم علي التوجيه الثاني حذف خبر المبتدأ الثاني، والابتداء بالنكرة، ويلزم على التوجيه الثالث حذف فعل نائب الفاعل، وهو قليل إذا ما قيس بحذف الخبر.

٤ – حذف خبر المبتدأ

قال المنتجب "... وقرئ في غير المشهور: و﴿وقيلُه﴾ [١] بالرفع [٢] على الابتداء، والخبر محذوف، أي: وقيله مسموع أو مقول،... وقيل الرفع على قولهم: أيمن الله، وأمانة الله، ولعمرك" [٣].

الدراسة:

ذكر المنتجب لقراءة رفع ﴿قِيلِه﴾ وجهين هما:

الأول: أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ تقديره: وقيلُه كيتَ وكيتَ مَسْموعٌ أو مُتَقَبَّلٌ، فَجُمْلَةُ النِّدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ نصب ب ﴿وقِيلُه﴾ [٤].

---

(١) القراءة المتواترة بالجر، وتتمتها: ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. الآية: ٨٨ في سورة الزخرف.

(٢) القراءة للأَعْرَج، وَأَبِي قِلَابَةَ، وَمُجَاهد، وَالْحَسَن، وَقَتَادَة، وَمُسْلِم بْنُ جُنْدَبٍ، وابن مقسم، والزَّعْفَرَانِيّ، وخارجة، وَحُمَيْد. ينظر الكامل للهذلي: ٦٣٤، وشواذ القراءات: ٤٣٠، والبحر المحيط: ٩/ ٣٩٢.

(٣) ينظر الدرة الفريدة: ٥ /٨٧.

(٤) ينظر الحجة للفارسي: ٦/ ١٦٠، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/ ٦٥٢، وتحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن: ١٥٩.

والآخر: أنه مبتدأ، وأصلُه القسمُ، كقولِهم: "ايمُنُ الله" و"لَعَمْرُ الله" فيكونُ خبرُه محذوفاً[١]، ويكون الجواب محذوفًا، أي: قيله يا رب قسمي أن هؤلاء قوم لا يعلمون، واختاره الزمخشري[٢]، ويتحتم عليه الحذف والإضمار.

وهناك وجهان آخران لم يذكرهما الشيخ هما:

الأول: أنَّه مرفوعٌ بالابتداءِ، والجملةُ مِنْ قولِه: ﴿يا ربِّ﴾ إلى آخره الخبر[٣].

والآخر: أنه عطف على ﴿عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[٤] بتقديرِ مضافٍ أي: وعنده عِلْمُ قِيْلِه، ثم حُذِفَ وأُقيم هذا مُقامه[٥]، قال ابن جني: " قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون ارتفاعه عطفًا على﴿عِلْمُ﴾ من قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، و﴿قيله﴾، أي: وعلم قيله، فجاء على حذف المضاف، كما أن من جره ﴿قيله﴾ فهو معطوف عنده على ﴿السَّاعَةِ﴾، فالمعنيان كما تراه – واحد، والإعرابان مختلفان"[٦]، وقد نُسب هذا الإعراب إلى الكسائي[٧]، ولم يرتض الزمخشري هذا الإعراب فقال: " والذي قالوه ليس بقوى في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضًا، ومع تنافر النظم "[٨].

---

(١) ينظر الدر المصون: ٩/ ٦١٢.

(٢) ينظر الكشاف: ٤/ ٢٦٨.

(٣) ينظر المحرر الوجيز: ٥/ ٦٧، والكشاف: ٤/ ٢٦٨، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٤٣، والدر المصون: ٩/ ٦١٢.

(٤) من الآية: ٨٥ في سورة الزخرف، وتتمتها ﴿وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

(٥) ينظر الدر المصون: ٩/ ٦١٢.

(٦) المحتسب: ٢/ ٢٥٨.

(٧) ينظر البحر المحيط: ٩/ ٣٩٣.

(٨) الكشاف: ٤/ ٢٦٨، والدر المصون: ٩/ ٦١٢.

تعقيب:

اكتفى المنتجب بذكر وجهين من وجوه قراءة: ﴿وقِيلُه﴾ على قراءة الرفع، ولم يختر شيئًا منهما، على أن الوجه الثاني الذي ذكره، وهو أنه مبتدأ، وأصلُه القسمُ يتحتم عليه الحذف والإضمار، كما أن من أعربه عطفًا على ﴿عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ بتقديرِ مضافٍ معترض عليه بأكثر من جهة، وأما الرأيان الباقيان فمتكافئان.

٥ – دخول الباء على خبر "ليس" للتأكيد

قال المنتجب عند توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَ أَنْ تُوَلُّوا﴾[١] بنصب "البر" [٢]: "... وتعضده قراءة عبدالله: ﴿لَيْسَ الْبِرُ بِأَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ على إدخال الباء على الخبر للتأكيد[٣]، كقولك: ليس الذاهب بزيد"[٤].

الدراسة:

ذكر النحويون[٥] أنه يجب رفع ﴿البِر﴾ في القراءة الشاذة: ﴿لَيْسَ الْبِرُ بِأَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾، ولا يجوز نصبها، قال ابن جني: "... ومن ذلك قراءة

---

(١) من الآية: ١٧٧ في سورة البقرة.

(٢) القراءة لحمزة وحفص عن عاصم. ينظر التيسير في القراءات السبع: ٧٩.

(٣) القراءة لابن مسعود في مختصر شواذ القرآن: ١١، والكامل للهذلي: ٤٩٦، ولأبي وحده في حجة القراءات: ١٢٣، ولهما في المحتسب: ١ / ١١٧.

(٤) الدرة الفريدة: ٣ / ١٠٤.

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٩١، والمغني: ١٤٩.

أُبي وابن مسعود: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾، قال ابن مجاهد: فإذا كان هكذا لم يجز أن يُنْصب ﴿البِرّ﴾ (١).

وذلك لأن الباء تزاد في خبر "ليس"، ولا تزادُ فِي اسْمِهَا إلا إِذَا كَانَ الخبر "أَنْ" وَصِلَتَهَا وتأخر إلى موضع الخبر، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَى *** يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ (٢)

وَلَوْ قُلْتَ: أَلَيْسَ قَائِمًا بِزَيْدٍ لَمْ يَجُزْ.

قال أبو الفتح: الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا، لكن قد يجوز أن يُنْصب مع الباء، وهو أن تجعل الباء زائدة، كقولهم: كفى بالله؛ أي: كفى الله؛ وكقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ (٣)، أي: كَفِينا، فكذلك: ﴿لَيْسَ البرّ بِأَنْ تُوَلُّوا﴾ بنصب ﴿البِر﴾ كما في قراءة السبعة.

فإن قلت: فإن "كفى بالله" شاذ قليل، فكيف قست عليه "ليس"، ولم نعلم الباء زيدت في اسم "ليس"، إنما زيدت في خبرها، نحو قوله: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ﴾ (٤) ؟ قيل: لو لم يكن شاذًّا لما جوزنا قياسًا عليه ما جوزناه؛ ولكنا نوجب فيه ألبتة واجبًا، فاعرفه" (٥).

تعقيب:

---

(١) المحتسب: ١ / ١١٧.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لمحمود بن الوراق في الكامل للمبرد: ١/ ٤٦٥، وبلا نسبة في التصريح: ١/ ٢٧٢، وحاشية الخضري: ١/ ١٢١.

(٣) من الآية: ٤٧ في سورة الأنبياء.

(٤) من الآية: ١٢٣ في سورة النساء.

(٥) المحتسب: ١/ ١١٨.

الراجح ما ذكره جمهور النحويين من أن الباء تزاد في خبر "ليس"، ولا تزَادُ فِي اسْمِهَا إلا إِذَا كَانَ الخبرُ "أَنْ" وَصِلَتَهَا بشرط تأخره إلى موضع الخبر، وعليه يجب رفع "البر" في قراءة: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾؛ ومما يدل عليه أن القراء لم يختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ (١) أنه بالرفع؛ لأجل دخول الباء، وهذا ما ذكره المنتجب(٢).

٦ – رفع خبر "ما" النافية

قال المنتجب في شرح حديث الأحرف السبعة، وشرح وجوه الاختلاف: "... الوجه الأول: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها، نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (٣)، و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ (٤) " (٥).

الدراسة:

ذكر المنتجب أن خبر "ما" يأتي منصوبًا، وتلك لغة أهل الحجاز، يقولون: ما فلانٌ عالمًا، وقد نزل القرآن بلغتهم، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (٦)، قال الزجاج "... وسيبويه، والخليل وجميع النحويين القدماء يزعمون أَن ﴿بشراً﴾ منصوب خبر ﴿مَا﴾، ويجعلونه بمنزلة "ليس" وَ" مَا "

(١) من الآية: ١٨٩ في سورة البقرة.
(٢) الدرة الفريدة: ٣ / ١٠٤.
(٣) من الآية: ٢ في سورة المجادلة.
(٤) القراءة بالرفع للمفضل عن عاصم في مختصر شواذ القرآن: ١٥٣، وشواذ القراءات: ٤٦٦.
(٥) الدرة الفريدة: ١ / ٧٩.
(٦) من الآية: ٣١ في سورة يوسف.

مَعناها معنى "ليس" في النفي، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغَــةُ القُــدْمَى الجيدَة" [١] ، وقد ذكر سيبويه[٢] أنَّ أهل الحجاز يُجْرُون "ما" مُجرى "لــيس" بشرطها[٣]، فتقول: ما عبدُ اللهِ أخاك، وما زيد منطلقاً؛ لشبهها بها في أنهــا لنفي الحال عند الإطلاق، وقد وصفت هذه اللغة – أيضًــا – بأنهــا اللغــة العالية[٤]، قال الفارسي: "... ووجهها من القياس أن "مــا" تــدخل علــى الابتداء والخبر، كما أنّ "ليس" تدخل عليهما، وهي تنفي ما في الحال، كمــا أن "ليس" تنفي ما في الحال، وقد رأيت الشبهين إذا قاما في شيء من شيء جذباه إلى حكم ما فيه الشبهان منه، فمن ذلك جميع ما لا ينصرف مع كثرته واختلاف فنونه، لمّا حصل الشّبهان من الفعل صار بمنزلته في امتناع الجرّ والتنوين منه، فكذلك "ما" لما حصل فيه الشبهان من "ليس" وجب على هــذا أن يكون في حكمها، ويعمل عملها، كما أن جميع ما لا ينصرف صار بمنزلة الفعل فيما ذكرنا، وغير ذلك يبعد فيه كما يبعد صرف ما لا ينصرف"[٥].

والرفع لغة تميم، يرفعون خبر "ما" إذا كانت نافية، يقولون: ما زيــد عالم، قال الفراء: " قوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ ﴿الأمّهَات﴾ في موضع نصــب، لمّا ألقيت منها الباءَ نصبت، كما قال في سورة يوسف: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ إنما كانت في كلام أهل الحجاز: ما هذا ببشرٍ، فلمّا ألقيت الباء ترك فيهــا أثــر

---

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٠٧، ١٠٨.

(٢) ينظر الكتاب: ١/ ٥٧.

(٣) إنما تعمل "ما" عند الحجازيين بشروطٍ ثلاثةٍ على خلافٍ في بعضها: ألاَّ يــزادَ بعــدها "إنْ"، وألاَّ ينتقضَ نفيُ خبرها ب "إلاَّ "، وألا يتقدمَ خبرُها على اسمها. ينظر شرح الألفية لابــن عقيل: ١/ ٣٠٢.

(٤) ينظر معاني القراءات للأزهري: ٣/ ٥٨.

(٥) الحجة للفارسي: ٦/ ٢٧٧.

سقوط الباء...، وأهل نجد إذا أَلقُوا الباء رفَعَوا فقالوا: ما هذا بشر، ما هـن أمهاتُهم" (١).

فعلم من هذا أن "ما" لا تعمل شيئًا عند بني تميم، وأن النصب أثر نزع حرف الجر؛ وذلك لأن القياس في "ما" أن لا تكون عاملة البتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملًا إذا كان مختصًّا، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عَمِلَ فيها، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنه تارة يدخل على الاسم، نحو: "ما زيد قائم" وتارة يدخل على الفعل، نحو: "ما يقوم زيد" فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل(٢).

وقد أجيب عن قولهم: إن القياس يقتضي أن لا تعمل بأنه قد وجد بينها وبين "ليس" مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (٣)، وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (٤).

تعقيب:

يظهر بعد دراسة المسألة أن إهمال "ما" مرجوح؛ لأن نزع حرف الجر لا يوجب النصب لذات النزع(٥)، وإنما ينتصب الاسم بعد نزع حرف الجر إذا كان ثمة ما يقتضي نصبَه على جهة الفضلية من فعلٍ أو ما يشبهه، فإذا وجد حرف الجر كان العمل له لقربه، فإذا نزع عاد العمل للفعل، أو ما

---

(١) معاني القرآن: ٣/ ١٣٩.
(٢) ينظر الإنصاف: ١/ ١٣٤.
(٣) من الآية: ٣١ في سورة يوسف.
(٤) من الآية: ٢ في سورة المجادلة.
(٥) ينظر الإنصاف: ١/١٥٧، واللباب: ١/١٧٥.

يشبهه، ولو كان نزع حرف الجر يوجب النصب لكان ذلك مطرداً في كل موضعٍ، ولا خلاف في أن كثيراً من الأسماء ينزع منها حرف الجر ولا تنتصب بنزعه، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ (١)، فلو نزع حرف الجر لكان: وكفى اللهُ ولياً وكفى اللهُ نصيراً، وكذلك قولك: بحسْبِك درهمٌ، وما جاءني من أحدٍ، فلو نزعت حرف الجر لقلت: حسبُك زيد، وما جاءني أحدٌ، فدلَّ ذلك على أن نزع حرف الجر لا يوجب النصب، وإنما النصب للفعل أو ما يشبهه(٢).

٧ – دخول الباء على خبر "ما" الحجازية

قال المنتجب عن قراءة: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾(٣): "تنصره قراءة من قرأ:﴿وما أنت بهادٍ العميَ﴾ بالتنوين، ونصب العمي على الأصل(٤) ، وشاهدها:"﴿ومَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾(٥)، ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ﴾(٦) ونحوهما".(٧)

الدراسة:

(١) من الآية: ٤٥ في سورة النساء.
(٢) ينظر نزع الخافض في الدرس النحوي لحسين بن علوي الحبشي: ٢٥٧.
(٣) من الآية: ٨١ في سورة النمل، وهي قراءة السبعة إلا حمزة ﴿بهادي﴾ بياء مكسورة، وفتح الهاء، مع إثبات ألف بعدها، و﴿العمي﴾ مخفوضة. تنظر القراءة في كتاب السبعة: ٤٨٦، والتيسير في القراءات السبع: ١٦٩.
(٤) القراءة ليحيى بن الحارث، وأبي حيوة، والأعمش، والمطوعي. ينظر مختصر شواذ القرآن: ١١٠، والمحرر الوجيز: ٤/ ٢٧٠، وشواذ القراءات: ٣٦٣، والبحر المحيط : ٨/ ٢٦٨، والإتحاف: ٤٣١.
(٥) من الآية: ١٧ في سورة يوسف.
(٦) من الآية: ٢٢ في سورة فاطر.
(٧) ينظر الدرة الفريدة: ٤ /٤٩٣، ٤٩٤.

القراءة الشاذة التي ذكرها المنتجب: ﴿وَمَا أنتَ بِهادِ العميَ﴾ بحذف الياء، وعمل اسم الفاعل فيما بعده، ونصب ﴿العميَ﴾ فيها زيادة الباء في خبر "ما" الحجازية، وهو كثير، قال المرادي: "ولا خلاف في زيادة "الباء" بعد "ما" الحجازية ". (١)

ولم تصل هذه القراءة إلى الزجاج؛ حيث قال: "... والوجه الثالث – يعني بهادِ العمي – يجوز في العَرَبية، فَإنْ ثبتت به روايةٌ وإلَّا لم يُقْرأْ بـه، ولا أعلم أَحداً قرأ به" (٢).

ومن زيادة الباء قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (٣)، وقوله: ﴿ومَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ (٤)، قال أبو حيان: " وَأَكْثَرُ لِسَانِ الْحِجَازِ جَرُّ الْخَبَرِ بِالْبَاءِ، وَجَاءَ الْقُرْآنُ عَلَى الْأَكْثَرِ" (٥).

٨ – كسر همزة "إن"

قال المنتجب عن قراءة: ﴿وإنّ الله رَبِّي ورَبَّكم﴾ (٦) بكسر الهمزة (٧): "... يعضده قراءة من قرأ: ﴿إنّ الله﴾ بغير واو، وهو أبي بن كعب(٨)، فكان الكسر ذاكيًا لذلك" (٩).

الدراسة:

(١) توضيح المقاصد: ١/ ٥٠٨.
(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٢٩.
(٣) من الآية: ٤٦ في سورة فصلت.
(٤) من الآية: ١٣٢ في سورة الأنعام، ١٢٣ في سورة هود، ٩٣ في سورة النمل.
(٥) البحر المحيط: ١/ ٩٠.
(٦) من الآية: ٣٦ في سورة مريم.
(٧) القراءة للكوفيين وابن عامر، ينظر كتاب السبعة: ٤١٠، وحجة القراءات: ٤٤٤.
(٨) القراءة لأبي في البحر المحيط: ٧/ ٢٦١، والمحرر الوجيز: ٤/ ١٦، ولابن مسعود في كتاب الكشف عن وجوه القراءات: ٢ / ٨٩.
(٩) الدرة الفريدة: ٤ /٣٥٣.

قراءة ابن مسعود وأُبي بحذف الواو قبل ﴿إنّ﴾ لا يكون معها إلا الكسر على الاستئناف، وهي تؤيد قراءة: ﴿وإنّ الله رَبِّي وربّكُم﴾ بالواو وكسر الهمزة على الاستئناف، ويدل عليه أن الذي قبل ﴿إنّ﴾ رأس آية، قد تم الكلام على ذلك، ثم وقع الاستئناف بعد ذلك على رأس آية[١]، أو يكون الكسر بالعطف على قوله: ﴿قَالَ إنّي عبدُالله﴾[٢]، أو قوله: ﴿فإنّمّا يقولُ لَه كُن فَيكُونُ﴾[٣]"[٤].

٩ – حذف خبر "إنّ"

قال المنتجب عن قراءة جمهور السبعة: ﴿قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾[٥] بالاستفهام[٦]: "... وتعضده قراءة من قرأ ﴿أوَ أنتَ يوسُفُ﴾ وهو أبي بن كعب[٧] ﷺ ".[٨]

الدراسة:

قراءة أُبي: ﴿أَإِنَّك أَوْ أَنْتَ يُوسُفُ﴾على حذف خبر "إن"، وفيه تقديران:

---

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٢، وكتاب الكشف عن وجوه القراءات: ٢ / ٨٩.

(٢) من الآية: ٣٠ في سورة مريم.

(٣) من الآية: ٣٥ في سورة مريم.

(٤) ينظر كتاب الكشف عن وجوه القراءات: ٢ / ٨٩، والمحرر الوجيز: ٤/ ١٦.

(٥) من الآية: ٩٠ في سورة يوسف.

(٦) القراءة للسبعة إلا ابن كثير. ينظر كتاب السبعة: ٣٥١، والتيسير في القراءات السبع: ١٣٠.

(٧) تنظر في القراءة في المحتسب: ١ / ٣٤٩، ومفاتيح الغيب للرازي: ١٨/ ٥٠٤.

(٨) الدرة الفريدة: ٤ / ٢٠٧.

الأول: أإنك لغير يوسف، أو أنت يوسف؟ فكأنه قال: بل أنت يوسف، فلما خرج مخرج التوقف قال: أنا يوسف، فحذف خبر" إن "لدلالة المعنى عليه، قاله ابن جني(١).

الثاني: أإنك يُوسُفُ، أَوْ أَنْتَ يُوسُفُ، فَحَذَفَ الْأَوَّلَ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ، قَالَ الزمخشري: وَهَذَا كَلَامٌ مُتعجِبٌ مُسْتَغْرِبٌ لِمَا يسْمَعُ، فَهُوَ يُكَرِّرُ الِاسْتِثْبَاتَ(٢)"(٣).

وحكى أبو عمرو الداني في قراءة أبي بن كعب قالوا: أو أنت يوسف؟ وفي قراءة الجمهور: ﴿أَإِنَّكَ لَأَنتَ﴾، يجوز أن تكون اللام دخلت على "أنت"، وهو فصل، وخبر "إنّ" يوسف، كما تقول: إن كان زيد لهو الفاضل. ويجوز أن تكون دخلت على ﴿لأنت﴾ وهو مبتدأ، و﴿يوسُفُ﴾ خبره، والجملة في موضع خبر" إن "، ولا يجوز أن يكون "أنت" توكيدًا للضمير الذي هو اسم "إنّ" لحيلولة اللام بينهما(٤).

وما قدره الزمخشري أولى لقلة الإضمار، وقوة الدلالة على المحذوف، وإن كان تخريج ابن جني أجري على قانون الاستفهام(٥).

---

(١) ينظر المحتسب: ١/ ٣٤٩.

(٢) يقال: تَثَبَّتُ فِي الأَمْرِ والرَّأْيِ، واسْتَثْبَتُ فِي أمره إِذا شاوَرَت وفحصت عَنهُ، وتَأَنّيتُ فِيهِ، ولَم أَعْجَلْ، واسْتَثْبَتُهُ، وتَثَّبَتهُ بمعنى.

ينظر تهذيب اللغة للأزهري:١٤/ ١٩٠، ومعجم ديوان الأدب للفارابي:٢/ ٤٢٩، وتاج العروس:٤/ ٤٧٦.

(٣) ينظر الكشاف: ٢/ ٥٠٢.

(٤) ينظر المحرر الوجيز: ٣/ ٢٧٧، والبحر المحيط: ٦/ ٣٢٠.

(٥) ينظر روح المعاني للألوسي: ٤٦/٧.

تعقيب:

لعل الأنسب أن يقدر: أإنك أنت أو أنت يوسف تجهيلًا لنفسه أن يكون مخاطبه يوسف، أي: أإنك المعروف عزيز مصر، أو أنت يوسف، استبعدوا أن يكون العزيز يوسف، أو يوسف عزيزا، وفيه قلة الإضمار – أيضًا – مع تغاير المعطوف والمعطوف عليه، وقوة الدلالة على المحذوف والجري على قانون الاستفهام مع زيادة الفائدة من إيهام البعد بين الحالتين.

فإن قيل: ذاك أوفق للمشهور لقوة الدلالة على أنه هو، يجاب: بأنه يكفي في الدلالة على الأوجه كلها أن الاستفهام غير جاء على الحقيقة، على أن عدم التنافي بين كونه مخاطبهم المعروف، وكونه يوسف شديد الدلالة – أيضًا – مع زيادة إفادة ذكر موجب استبعادهم، وهو كلام يلوح عليه مخايل التحقيق[١].

(١) ينظر المرجع السابق: ٤٦/٧، ٤٧.

المبحث الثالث

القراءات الشاذة في أبواب الفاعل والمفاعيل والاستثناء

١ – الرفع على الفاعلية

قال المنتجب: "... وفي التنزيل: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾(١)، وفيه: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ (٢)، وفيه: ﴿يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾(٣)، وفي حرف عبد الله: ﴿عَهْدِي الظَّالِمونَ﴾ (٤) " (٥).

الدراسة:

قَرَاءةُ ﴿الظَّالِمُونَ﴾ بالرَّفْعِ على إسناد الفعل إليهم، كقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا﴾ (٦)، ولم يقل: ولا ينالهم من عدو نيل، والنّيل: يكون مصدرًا كالبيع، ويكون الشيء الذي ينال، مثل الخلق، والصّيد، وضرب الأمير(٧).

أو لِأَنَّ الْعَهْدَ يُنَالُ، كَمَا يَنَالُ، أَيْ: عَهْدِي لَا يَصِلُ إِلَى الظَّالِمِينَ، أَوْ لَا يَصِلُ الظَّالِمُونَ إِلَيْهِ وَلَا يُدْرِكُونَه(٨).

---

(١) من الآية: ٤٠ في سورة آل عمران.

(٢) من الآية: ٨ في سورة مريم.

(٣) من الآية: ١٢٤ في سورة البقرة.

(٤) سبق تخريج القراءة. ينظر: ٢٠١٤من البحث.

(٥) الدرة الفريدة: ٣ / ١٨، ١٩.

(٦) من الآية: ١٢٠ في سورة التوبة.

(٧) ينظر معاني القرآن للأخفش: ١١٠، والحجة للفارسي: ٢/ ٤٢.

(٨) الحجة للفارسي: ٢/ ٤٢.

قال الزجاج: " وقد قرئت: ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمونَ﴾، والمعنى في الرفع والنصب واحد؛ لأن النَّيْلَ مشتمل على العهد وعلى الظالمين إلا أنه منفي عنهم، والقراءَة الجيّدة هي على نصب ﴿الظالمين﴾؛ لأن المصحف هكذا فيه، وتلك القراءَة جيدة بالغة، إلا أني لا أقرأ بها، ولا ينبغي أن يُقْرأ بها لأنها خلاف المصحف، ولأن المعنى: أن إبراهيم عليه السلام كأنَّه قال: واجعل الإمامة تنال ذريتي، واجعل هذا العهد ينال ذريتي" (١).

وقد وجد في العربية أفعال يجوز أن يكون فاعلها مفعولًا، ومفعولها فاعلًا، ومن ذلك الفعل: "تلقى" و"نال"، تَقول: تلقيت زيدًا وتلقاني زيد، ونلت محمدًا ونالني، وَالْمعْنَى وَاحِد؛ لِأَن من لَقيته فقد لقيك، وَمَا نالك فقد نلته(٢)، فتصِحُّ نسبةُ الفعلِ إلى كلٍّ واحدٍ(٣)، يدل علي ذلك قراءة ابن كثير قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ (٤) بفتح الميم، وضم التاء (٥)، على جعل ﴿آدَمَ﴾ مفعولًا به، و﴿كَلِمَاتٌ﴾ فاعلًا، وهي المتلقية لآدم؛ لأنها استقبلته بأن بلغته فأدركته، فكأنها مكرمة له لكونها سبب العفو عنه، وقيل: لمَّا كانَتِ الكلماتُ سبباً في توبته جُعِلَتْ فاعِلَةً، ولم يؤنَّثِ الفعلُ على هذه القراءةِ وإنْ كان الفاعلُ مؤنثاً لأنه غيرُ حقيقي، وللفصلِ أيضاً(٦).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٠٥.
(٢) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٧٦.
(٣) ينظر الدر المصون: ٢٩٥/١.
(٤) من الآية: ٣٧ في سورة البقرة.
(٥) تنظر القراءة في المبسوط في القراءات العشر: ١٢٩، والتيسير في القراءات السبع: ٧٣، وتحبير التيسير: ٢٨٥.
(٦) ينظر الدر المصون: ٢٩٥/١، وروح المعاني:٢٣٨/١.

٢ – جواز تذكير الفعل وتأنيثه إذا كان الفاعل جمع تكسير

قال المنتجب عن قراءة: ﴿مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ﴾ بالتاء [١]: "... تعضده قراءة من قرأ ﴿مِن بَعدِ مَا زَاغتْ قُلُوبُ﴾[٢]، وهو عبد الله بن مسعود[٣] ﷺ " [٤].

الدراسة:

ذكر النحويون أنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه إذا كان الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع [٥]، قال ابن يعيش ": إن الجمع يكسب الاسم تأنيثاً؛ لأنه يصير في معنى الجماعة، وذلك التأنيث ليس بحقيقي؛ لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى، فهو بمنزلة الدار والنعل ونحوهما" فلذلك إذا أسند إليه فعل جاز في فعله التذكير والتأنيث، فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة، والتذكير على إرادة الجمع، ولا اعتبار بتأنيث واحده أو تذكيره؛ ألا تراك تقول: قامت الرجال، وقام النساء فتؤنث فعل الرجال مع أن الواحد منه مذكر، وهو رجل وتذكر فعل النساء مع أن الواحد امرأة، قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الأعْرَابُ﴾ [٦] و﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [٧]، ولا فرق بين العقلاء وغيرهم؛

---

(١) القراءة للحرميين والكسائي وابن عامر، ينظر التيسير في القراءات السبع: ١١٥، وتحبير التيسير: ٣٨٢.

(٢) القراءة المتواترة: ﴿مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ﴾.من الآية: ١١٧ في سورة التوبة.

(٣) تنظر القراءة في شواذ القراءات: ٢٢١، والكشاف: ٢/ ٣١٨.

(٤) الدرة الفريدة: ٤ /١٠٥.

(٥) ينظر أوضح المسالك: ٢/ ١٠٠، والتصريح: ١/ ٤١٠.

(٦) من الآية: ١٤ في سورة الحجرات.

(٧) من الآية ٣٠ في سورة يوسف.

فالرجال والأيام في ذلك سواء؛ لأن التأنيث للاسم لا للمسمى" [١].

تعقيب:

عُلم مما تقدم أنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه إذا كان الفاعل جمع تكسير، وقراءة ابن مسعود: ﴿مِن بَعدِ مَا زَاغتْ قُلُوبُ﴾ بالفعل الماضي مُلحَقةً به تاء التأنيث تؤيد قراءة ﴿تزيغ﴾ بالتاء لتأنيث لفظ الجماعة، وهو فعل مضارع، وهذا ما ذكره المنتجب.

٣ – إضمار الفعل

قال المنتجب: "... وقرئ في غير المشهور: ﴿وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [٢] [٣] كأنه قيل: لما قيل لهم: زُين لهم قتل أولادهم. من زينه؟" [٤].

الدراسة:

ذكر المنتجب لرفع "شركاء" في القراءة السابقة وجهًا واحدًا هو أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر دل عليه قوله: ﴿زُين﴾؛ كأنه لما قال: زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم، قيل: مَن زينه لهم؟ فقيل: زينه لهم

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٠٣.

(٢) القراءة المتواترة: ﴿وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ من الآية: ١٣٧ في سورة الأنعام.

(٣) القراءة ببناء ﴿زَيَنَ﴾ للمجهول، ورفع ﴿قتْلَ﴾، وإضافته إلى ﴿أولَادهم﴾، ورفع ﴿شُركَاؤهم﴾، وهي لعلي بن أبي طالب في مختصر شواذ القرآن: ٤٠، وللحسن في شواذ القراءات: ١٧٨، وللحسن، وابن مقسم في الكامل للهذلي: ٥٤٨، وللسُّلَمِيُّ وَالْحَسَن وَأَبي عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجُنْدِ صَاحِب ابْنِ عَامِرٍ في البحر المحيط: ٤/ ٦٥٧.

(٤) الدرة الفريدة: ٣ / ٤٧١.

شركاؤهم[١]، فهو كقولهم: أُكل اللحمُ زيدٌ، ورُكِبَ الفرسُ جعفرٌ، ويكون "زيد" و"جعفر" مرفوع بفعل مضمر دل عليه هذا الظاهر، ولـيس مرفوعًـا بهـذا الظاهر؛ لأنه هو الفاعل في المعنى لأمرين:

الأول: أن الفعل لا يرفع إلا واحدًا فاعلًا أو مفعولًا أقيم مقام الفاعـل، وقد رفع هذا الفعل ما أقيم مقام فاعله وهو ﴿قَتْلُ أَوْلادِهِمْ﴾، فلا سبيل له إلى رفع اسم آخر على أنه هو الفاعل في المعنى؛ لأنـك إذ انصـرفت بالفعـل وأسندته إلى المفعول لم يجز أن تتراجع عنه فتسنده إلى الفاعل؛ إذ كان لكل واحد منهما فعل يخصه دون صاحبه، كقولك: ضَرَب وضُرِب، وقَتَل وقُتِـلَ، وهذا واضح.

والآخر: أن الفاعل ليس المراد به أن يكون فاعلًا فـي المعنـى دون ترتيب اللفظ، وأن يكون اسمًا ذكرته بعد فعل وأسندته ونسبته إلى الفاعل، ك قام زيد وقعد عمرو، ولو كان الفاعل الصناعي هو الفاعل المعنوي للزم أن تقول: مررت برجلٌ يقرأ، فترفعه لأنه قد كان يفعل شيئًا وهو القـراءة، وأن تقول: رأيت رجلٌ يحدث، فترفعه بحديثه، وأن تقول في رفع "زيد" من قولك: زيد قام: إنه مرفوع بفعله؛ لأنه الفاعل في المعنى؛ لكن طريق الرفـع فـي "شركاؤهم" هو إضمار الفعل له لترفعه به، ونحوه ما أنشده سيبويه:

(١) ينظر المقتضب: ٣/ ٢٨١، والأصول: ٣/ ٤٧٣، والحجة للفارسي: ٣/ ٤١٣، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٤١.

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخصومة *** ومُخْتبِطٌ مما تُطيح الطوائح [١]

كأنه لما قال: ليبك يزيد، قيل: مَن يبكيه؟ فقال: ليبكه ضارع لخصومة[٢].

وهناك وجه آخر لم يذكره المنتجب، وقد أجازه قطرب[٣]، وهو أن يكون﴿شُرَكَاؤهم﴾ ارتفع لكونه فاعلًا للمصدر﴿قَتل﴾، والمعنى: وكذلك زُين لكثير من المشركين قَتْلَ شركاؤهم أولادَهم، ومثله: حُبِّبَ إليَّ ركوبُ الفرس زيدٌ؛ أي: أن ركب الفرسَ زيدٌ، وهو صحيح المعنى، أما الآية فليست منه، بدلالة القراءة المجمع عليها، وأن المعنى أن المزيِّن هم الشركاء، وأن القاتل هم المشركون، وهذا واضح[٤].

تعقيب:

الوجه المختار في رفع الشركاء ما اقتصر عليه المنتجب، وهو أن يكون فاعلًا لفعل مضمر، ودليله في المعنى قراءة جمهور السبعة: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [٥]؛ لأن الشركاء هم المزيِّنون لا محالة، وهذا بخلاف الرأي الثاني المعترض عليه بما تقدم.

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للحارث بن نهيك في الكتاب: ١/ ٢٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٠، ولنهشل بن حري في خزانة الأدب: ١/ ٣٠٩، وللبيد في ملحق ديوانه: ٣٦١، وبلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٤٦، والخصائص: ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤.

- ويزيد هو يزيد بن نهشل، والضارع: الذليل، والمختبط: المحتاج، والطوائح: جمع مطيحة وهى القواذف.
- المعنى: أنه سيجزع على يزيد ذليل محتاج إليه نصرته ومحتاج لعطائه ليمنع عنه مصائب الدهر.
- الشاهد: "ضارع"، حيث رفع بفعل محذوف، يدل عليه ما قبله والتقدير: يبكيه ضارع.

(٢) المقتضب: ٣/ ٢٨٢.

(٣) ينظر رأيه في البحر المحيط: ٤/ ٦٥٧، والدر المصون: ٥/ ١٧٧.

(٤) ينظر المحتسب: ١/٢٢٩، ٢٣٠.

(٥) القراءة للسبعة إلا ابن عامر، وهي بضم الزاي، ونصب اللام، وجر أولادهم، ورفع الشركاء. ينظر السبعة في القراءات: ٢٧٠، وتحبير التيسير: ٣٦٥.

٤ – حذف عامل المصدر

قال المنتجب: "... وقرئ في غير المشهور: ﴿للهِ الحقَّ﴾ [١] بالنصب على التأكيد[٢]، كما تقول: هذا عند الله الحقَّ لا الباطل" [٣].

الدراسة:

ذكر المنتجب أن نصب ﴿الحقَّ﴾ في القراءة السابقة على أنه مصدر مؤكد – بكسر الكاف – لمضمون الجملة، والناصب له عامل مقدر، كما تقول: هذا عبد الله حقًا، أي: هذا عند الله الحقَّ لا الباطلَ، وكما تقول: هنالك الحقَّ، أي: أحُقُّ الحقَّ[٤].

ويحتمل النصب وجهًا آخر لم يذكره الشيخ، وهو أنه نعت مقطوع[٥]، بتقدير: أعني، أو أمدح.

قال الزمخشري: "وقرأ عمرو بن عبيد بالنصب على التأكيد، كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل، وهي قراءة حسنة فصيحة، وكان عمرو بن عبيد من أفصح الناس وأنصحهم" [٦].

---

(١) قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ من الآية: ٤٤ في سورة الكهف.

(٢) سبق تخريج القراءة. ينظر:٢٠١٦ من البحث.

(٣) الدرة الفريدة: ٤ / ٣١٠.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٩٠، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٩٦، وحاشية الشهاب: ٦/ ١٠٤.

(٥) ينظر روح المعاني: ٨/ ٢٧٠.

(٦) الكشاف: ٢/ ٧٢٥.

تعقيب:

اقتصر المنتجب على إعراب ﴿الحَقّ﴾ على أنه مصدر مؤكد، ويظهر أن إعرابه نعتًا مقطوعًا أولى وأحسن من إعرابه مصدرًا مؤكدًا حُذف عامله؛ خروجًا من الخلاف؛ إذ مَنعَ بعض النحويين حذف عامل المصدر المؤكد [١]؛ لأن المصدر جاء لتقوية معنى عامله، وتقريره بإزالة الشك عنه، وإثبات أنه معنى حقيقي لا مجازي، والحذف مناف للتقوية والتقرير.

٥ – نصب الظرف "بين"

قال المنتجب عن قراءة النصب [٢]: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [٣]"... ويعضده قراءة من قرأ: [٤] ﴿لقد تَقَطَّعَ ما بَيْنَكُم﴾ وهو عبد الله بن مسعود" [٥].

الدراسة:

<u>للنحويين في توجيه قراءة النصب أقوال:</u>

الأول: أن "بين" منصوب على الظرفية، واخْتُلف في فاعل "تَقَطَّعَ" حينئذ:

---

(١) ينظر المغني: ٧٣٠، وشرح الأشموني: ١/ ٤٧٢، والنحو الوافي: ٢/ ٢١١.

(٢) هي قَرَاءة نَافِع والكسائي وعاصم في رواية حفص. ينظر كتاب السبعة: ٢٦٣، والتيسير في القراءات السبع: ١٠٥.

(٣) من الآية: ٩٤ في سورة الأنعام.

(٤) تنظر القراءة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٣٥، ومختصر شواذ القرآن: ٣٩، وشواذ القراءات: ١٧٣، وكتاب الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٤٤١، وإعراب القراءات السبع: ١/ ١٦٤، وهي في كلها بزيادة "ما"، والذي في الدرة الفريدة بدون "ما" ويبدو أن هناك سقطًا.

(٥) الدرة الفريدة: ٣ / ٤٣٨.

١- ذهب الكوفيون[١] إلى أن الفاعل موصول محذوف، تقديره: "لقد تقطع ما بينكم"، واستدلوا عليه بقراءة عبد الله بن مسعود: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ ما بَيْنَكُم﴾، ف ﴿ما﴾ عندهم موصولة، و "بين" صلة، فحذفوا الموصول وأبقوا الصلة.

وهذا عند البصريين غير جائز؛ لأن الصلة والموصول اسم واحد، ومحال أن يحذف صدر الاسم ويبقى آخره، ولكنَّ التقدير عندهم: "لقد تَقَطَّعَ الأمرُ أو السببُ بينكم"، والأمر والسبب ليسا مما يحتاج إلى صلة[٢].

٢- ذهب الزمخشري إلى أن فاعل﴿تقطَّع﴾ مصدرُه، والمعنى عنده: "وقع التقطُّعُ بينكم" [٣]، وقد رده أبو حيان قائلاً: "وظاهره ليس بجيد، وتحريره أنه أسند الفعل إلى ضمير مصدره فأضمر فيه؛ لأنه إن أسنده إلى صريح المصدر فهو محذوف، ولا يجوز حذف الفاعل، وهو مع هذا التقدير ليس بصحيح؛ لأن شرط الإسناد مفقود فيه، وهو تغاير الحكم والمحكوم عليه، ولذلك لا يجوز: "قامَ ولا جَلَسَ" وأنت تريد: "قام هو" أي: "القيام" [٤].

٣ - ذهب الزجاج والفارسي ومكيٌّ[٥] إلى أنه مضمر دل عليه ما تقدم في قوله: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [٦]، والتقدير: لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم" أو: لقد تقطع وصلُكم بينكم.

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/٣٤٥.

(٢) ينظر معاني القراءات للأزهري: ١/ ٢٧١، وحجة القراءات: ٢٦٢.

(٣) ينظر الكشاف: ٢/ ٤٧.

(٤) البحر المحيط: ٤ / ٥٨٨.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٧٣، والحجة: ٣ / ٣٦٠، ومشكل إعراب القرآن: ١ / ٢٦٢.

(٦) من الآية: ٩٤ في سورة الأنعام.

الثاني: أن يكون مبنياً على الفتح؛ لإبهامه مع إضافته إلى مبنى، وهو في محل رفع فاعل ل ﴿تقطع﴾ (١).

الثالث: أن يكون "بينَ" منصوبَ اللفظ مرفوعَ المعنى ب ﴿تقطَّع﴾، لكنَّه لما جرى في أكثر الكلام منصوباً ظرفاً، تركوه في حال الرفع على ما يكون عليه في أكثر الكلام(٢).

والراجح النصب على الظرفية؛ لمجيئه على الأصل في "بين".

٦ – مجيء "لمّا" بمعنى "إلا"

قال المنتجب: "... ولا يجوز أن يكون "لما" ههنا – يعني في قوله تعالى: ﴿وإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (٣) بمعني "إلّا"، إلا أن يرفع "كل"، وبه قرأ أبي بن كعب: ﴿وإنْ كلٌّ لمّا ليوفينّهَم﴾ (٤) على أن ﴿إنْ﴾ نافية، و﴿لمّا﴾ بمعنى "إلا". تعضده قراءة من قرأ (٥): ﴿وإنْ كلٌّ إلّا ليَوفينّهم﴾، وهو عبدالله بن مسعود " (٦).

الدراسة:

ذكر المنتجب أن "لمّا" في قراءة أبي بن كعب: ﴿وإنْ كلٌّ لمّا ليوفينّهَم﴾ بمعنى "إلا"، وهو في ذلك موافق لجمهور النحويين(٧) الذين أجازوا ذلك في موضعين:

---

(١) ينظر شرح شذور الذهب: ١٠٧، والتصريح: ١/ ٢٦٥،
(٢) ينظر الخصائص: ٢/ ٣٧٢، والحجة للفارسي: ٣ / ٣٦.
(٣) من الآية: ١١١ سورة هود.
(٤) سبق تخريج القراءة: ٢٠١٦ من البحث.
(٥) سبق تخريج القراءة: ٢٠١٦ من البحث.
(٦) الدرة الفريدة: ٤ /١٧٢.
(٧) ينظر مذهبهم في معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٨٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٨٦، والارتشاف: ٣/ ١٥٥٥، والجنى الداني للمرادي: ٥٩٤، وهمع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٢٩١.

الأول: بعد النفي كما في قراءة أبي السابقة، ونحوها قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (١)، وقوله: ﴿وإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (٢) في قراءة من شدد الميم(٣)، وَقَرَأَ ابْن مَسْعُود(٤): ﴿إِنْ كُلَّنا لمّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ (٥)، أَي: إِلا لَهُ، ف ﴿إِنْ﴾ في الآيات نَافِيَة.

والآخر: بعد القسم قَالُوا: نشدتك الله لمّا فعلت كَذَا، وعَمْرُكَ الله لمّا فعلت كَذَا، وعزّكَ الله وقعَدكَ الله لمّا فعلت كَذَا، وَقد يحذف نشدتك الله، أَو سَأَلتك، وَمَا أشبهه، فَيُقَال: بِاللَّه لمَا صنعتَ كَذَا، أَي: سَأَلتك، أَو نشدتك بِاللَّه إِلَّا صنعت.(٦)

فَهَذِهِ التراكيب وَنَحْوهَا من المسموع يَنْبَغِي أَن يعْتَمد فِي مَجِيء "لمّا" بِمَعْنى "إِلّا"، ويُسمى قسمًا استعطافيًا، وليس له جواب.

قال أبوحيان: "هي قليلة الدّوْر في كلام العرب، فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه" (٧).

---

(١) الآية: ٤ سورة الطارق.

(٢) الآية: ٣٢ سورة يس.

(٣) هي قِرَاءَة عَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة ، ووافقهم أَبُو جعفر في آية الطارق، وَابْن جماز فِي آية يس. ينظر كتاب السبعة : ٦٧٨، وتحبير التيسير: ٤٠٨.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٩٥، ومختصر شواذ القرآن: ١٢٨، والمحرر الوجيز: ٤/ ٤٨٩.

(٥) القراءة المتواترة: ﴿وما منّا إلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾. الآية: ١٦٤ في سورة الصافات.

(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٣١١، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٣.

(٧) الارتشاف: ٣/ ١٥٥٥.

وقد أنكر الفراء – وتبعه الجوهري [١] – ما أجازه الجمهور والمنتجب من مجيء (لمّا) بمعنى (إلّا) ، قال الفراء: " وأمّا من جعل (لمّا) بمنزلة إلّا فإنه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: باللّه لمّا قمتَ عنا، وإلا قمتَ عنا، فأمّا في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره؛ ألا ترى أنّ ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لمّا زيدًا "[٢]، وقال: " وقوله ﷻ: ﴿لَّمَّا عَلَيهَا﴾ قرأها عامة القراء ﴿لَمَّا﴾ ، وخففها بعضهم. الكسائي كان يخففها، ولا نعرف جهة التثقيل، ونرى أنها لغة فى هُذيل، يجعلون "إلاّ" مع "إنْ" المخففة "لمّا" ، ولا يجاوزون ذلك، كأنه قال: ما كل نفس إلا عليها حافظ" [٣].

تعقيب:

الراجح ما ذكره المنتجب متابعًا فيه الجمهور من جواز مجيء "لمّا" بمعنى "إلّا، ولا التفات إلى من أنكر ذلك؛ فما ذكره الجمهور إثبات، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والمُثْبت مقدم على النافي" [٤].

قال السيوطي مُلْغِزًا: " أخبرْني عن حرف من حروف الاستثناء، لم يسْتثن شيئًا قطّ من الأسماء!! وهو "لمّا" بمعنى "إلّا" لا يستثنى به الأسماء كما يستثنى ب "إلا" وأخواتِها، وإنما يقال: نشدتك اللهَ لمّا فعلت، وأقسمتُ عليك لمّا فعلت" [٥].

---

(١) ينظر تاج اللغة وصحاح العربية: ٦/ ٣١١.
(٢) ينظر معاني القرآن: ٢/ ٢٩.
(٣) ينظر السابق: ٣/ ٢٥٤.
(٤) ينظر موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ / خالد الأزهري: ١٠٣.
(٥) الطراز في الألغاز للسيوطي: ٢٠.

٧ – مجيء اللام بمعنى "إلا"

قال المنتجب عن جعل "إن" نافية – على مذهب الكوفيين – في قراءة [١]: ﴿إِنْ هَذَانِ لَساحِرَانِ﴾ [٢]: "... تعضده قراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَـذَانِ إلا سـاحران﴾، وهو أبي بن كعب، وعنه أيضًا[٣]: ﴿ما هَذَانِ إلا سَاحِرَانِ﴾ " [٤].

الدراسة:

قراءةُ أُبي وابن مسعود: ﴿إنْ هذانِ إلاَّ ساحرَانِ﴾، وقراءة أبي: ﴿مـا هذانِ إلاَّ سَاحِران﴾ تعضدان رأي الكوفيين[٥] من أن ﴿إِنْ﴾ في قوله تعـالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ نَافِيَة، وَاللَّامُ بِمَعْنَى "إِلَّا"، ومثلـه قولـه تعـالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُور﴾ [٦]، كما ذكر المنتجب، وقد احتج الكوفيون بأن ذلك قد جاء كثيرًا في كتاب الله وكلام العـرب، قـال الله تعـالى: ﴿وَإِنْ كَـادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾ [٧]، أي: وما كادوا إلا يسـتفزونك، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِم﴾ [٨]، أي: وما كادوا

(١) هي قراءة حفص عن عاصم وابن كثير. ينظر حجة القراءات: ٤٥٤، وجامع البيـان فـي القراءات السبع: ٣/ ١٣٥٧.

(٢) من الآية: ٦٣ في سورة طه.

(٣) سبق تخريج القراءتين: ٢٠١٧ من البحث.

(٤) الدرة الفريدة: ٤ /٣٧٣.

(٥) ينظر مذهبهم في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٩، ٣٠، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣٠١، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٩٧، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري: ٨٠.

(٦) من الآية: ٢٠ في سورة الملك.

(٧) من الآية: ٧٦ في سورة الإسراء.

(٨) من الآية: ٥١ في سورة القلم.

إلا يزلقونك، وقال تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ (١)، أي: وما كانوا إلا يقولون، وقال تعالى: ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ (٢) أي: ما كان وعد ربنا إلا مفعولًا، وقال الشاعر:

شَلَّت يمينُك إن قَتَلْت لَمُسْلِمَا *** كُتِبَتْ عليك عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ (٣) (٤)

ويرى البصريون(٥) أَنَّ ﴿إِنْ﴾ مخَفَّفَة مِنَ الثقيلة، وهي مهملة لا عمل لها، و﴿هذانِ﴾ مبتدأ، و﴿لَساحِرانِ﴾ الْخَبَرُ، وَاللَّامُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ "إِنِ" النَّافِيَةِ، وَ"إِنِ" مخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ (٦).

وقد رد البصريون رأي الكوفيين بما يأتي:

١ – أن الشواهد كلها محمولة على أن "إنْ" مخففة من الثقيلة، واللام لام التأكيد، والذي يدل على ذلك أنَّ "إنْ" التي بمعنى "ما" لا تجيء اللام معها، كما قال الله تعالى: ﴿إِنِ الكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾، وكما قال الله

(١) الآيتان: ١٦٧ في سورة الصافات.
(٢) من الآية: ١٠٨ في سورة الإسراء.
(٣) البيت من بحر الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام ﷺ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله، وهو لها في التصريح: ١/ ٣٢٨، والخزانة: ١٠/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، ولصفية بنت عبد المطلب في تخليص الشواهد لابن هشام: ٣٧٩، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد لابن عبد ربه: ٥/ ٧٢.
● الشاهد: "إن قتلت لمسلما" حيث استدل به الكوفيون على مجيء "اللام " بمعنى "إلا".
(٤) ينظر الإنصاف: ٢/ ٥٢٦.
(٥) ينظر مذهبهم في الإنصاف: ٢/ ٥٢٦، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٣، ٣٤، والجنى الداني: ١٣٣.
(٦) من الآية: ١٥٦ في سورة الأعراف.

ﷻ: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ (١)، وكما قال الله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ﴾ (٢)، إلى غير ذلك من المواضع، ولم تجئ مع شيء منها اللام (٣)، قال العكبري: " وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا مِنْ جِهَةِ أَنَّ وُقُوعَ اللَّامِ بِمَعْنَى" إِلَّا" لَا يَشْهَدُ لَهُ سَمَاعٌ وَلَا قِيَاسٌ" (٤).

٢ – أَن مِن النحويين من يعمل "إن" مَعَ التَّخْفِيف، حكى سِيبَوَيْهِ: إِن عمرًا لمنطلق(٥)، وَقَرَأَ الحرميان: ﴿وَإِنّ كُلًّا لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ (٦)بتخفيف﴿إِنّ﴾ و﴿لمّا﴾. (٧)

تعقيب:

بعد عرض المذهبين السابقين يظهر أن مذهب البصريين هو الراجح؛ إذ لا يحتاج إلى تأويل، بخلاف مذهب الكوفيين وتبعهم فيه المنتجب، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى في الأخذ به.

---

(١) من الآية: ١٥ في سورة يس.
(٢) من الآية: ٤ في سورة الفرقان.
(٣) ينظر السابق: ٢/ ٥٢٧.
(٤) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٢٤.
(٥) ينظر الكتاب: ٢/ ١٤٠.
(٦) من الآية: ١١١ في سورة هود، تنظر القراءة في جامع البيان في القراءات السبع: ٣/ ١٢٠٨، والإتحاف: ٣٢٦.
(٧) ينظر المغني: ٥٦.

المبحث الرابع

القراءات الشاذة في أبواب حروف الجر، والإضافة، ونعم وبئس

١ - "حاشا" بين الفعلية والحرفية والاسمية

قال المنتجب: "... وبعد فإن النحويين اختلفوا في "حاشا" فقال بعضهم: هو فعل، واستدل ببعض ما ذكرت[١]، وقال بعضهم هو حرف، وأحاشي فعل أخذ منه، وبُني من حروفه، كما قالوا: لا إله إلا الله، وبسم الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ثم اشتقوا من حروف هذه الجملة فعلًا، فقالوا: هلل الرجل، وبسمل، وحوقل، وبه قال الزمخشري[٢]، قال: "حاشا: كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء، تقول: أساء القوم حاشا زيد، قال:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ *** ضَنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ[٣]

---

(١) ينظر الدرة الفريدة: ٤ /١٩٦.

(٢) ينظر الكشاف: ٢/ ٤٦٥.

(٣) البيت من بحر الكامل، وهو للجميح الأسدى في المفضليات للمفضل الضبي: ١٧٥، والأصمعيات: ٢١٨، وبلا نسبة في مجاز القرآن: ١/ ٣١٠، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: ٣٨٦، قال المرادى: " وفيه تخليط من جهة الرواية. وذلك أنهم ركبوا صدره على عجز غيره ". والأصل:

حاشا أبى ثوبان إن أبا *** ثوبان ليس ببكمه فدم

عمرو بن عبد الله إن به *** ضناً عن الملحاة والشتم

ينظر الجنى الداني: ٥٦٢.

المفردات: ليس ببكمة: يريد ليس بأبكم، والفدم: بفتح الفاء وسكون الدال: العى عن الكلام في ثقل وقلة فهم، والملحاة: مفعلة من لحوت الرجل، ولحيته " إذا لمته وألححت في لومك.

الشاهد: في قوله " حاشا أبى " حيث جاءت " حاشا " جارة للاسم.

وهي حرف من حروف الجر، فوضعت موضع التنزيه والبراءة، فمعنى ﴿حاشا اللهِ﴾ [١] براءة الله وتنزيه الله، وهي قراءة ابن مسعود[٢] على إضافة ﴿حاشا﴾ إلى الله إضافة البراءة ، والدليل على تنزيل "حاشا" منزلة المصدر قراءة أبي السمال: [٣] ﴿حاشاً لله﴾ بالتنوين" [٤].

الدراسة:

ذكر المنتجب في آخر كلامه أن "حاشا" قد تكون اسمًا مرادفة لكلمة "تنزيه" مصدر: نزه، وتُنصب "حاشا" هنا على اعتبارها مصدرًا قائمًا مقام فعل من معناه، محذوف وجوبًا، ويغني هذا المصدر عن النطق بفعله المحذوف، نحو: حاشًا لله، أي: تنزيهًا لله أن يقترب منه السوء، فكلمة "حاشًا" – بالتنوين – مفعول مطلق، منصوب بالفعل المحذوف وجوبًا، الذي من معناه، وبتقديره: "أنزه"، والجار والمجرور متعلقان بها[٥]، وهي قراءة أبي السمال:﴿حاشاً لله﴾ بالتنوين، فهذا مِثل قولهم: رعْيًا لزيد[٦]، ويصح أن يقال فيها: حاش لله، بغير تنوين؛ فتكون "حاش" مفعولًا مطلقًا، ولكنه مضاف، واللام بعده زائدة، وكلمة "الله" مضاف، وهي قراءة ابن مسعود على إضافة "حاشا" إلى الله.

---

(١) القراءة المتواترة: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لله﴾ من الآية: ٣١ في سورة يوسف.

(٢) القراءة لابن مسعود وحده في الكشاف: ٢/ ٤٦٥، ولابن مسعود وأبي بن كعب في المحتسب: ١/ ٣٤١، والبحر المحيط: ٦ / ٢٧٠، وحاشية الشهاب: ٥/ ١٧٣.

(٣) تنظر القراءة في إبراز المعاني: ٥٣٤، وروح المعاني: ٦/ ٤٢١.

(٤) الدرة الفريدة: ٤ /١٩٩.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٠٧، والجنى الداني:٥٦٠، ٥٦١، وشرح الأشموني: ١/ ٥٢٨.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٣٠٩، وتمهيد القواعد:٥/ ٢٢٠٨.

وذكر المنتجب أن بعض النحويين ولم يحددهم – أيضًا – يرون أن "حاشا" حرف خافض دال على الاستثناء ك " إلا "، وهم أكثر البصريين [١]، واحتجوا بأن الاسم يأتي بعدها مجروراً[٢]، وأن (ما) المصدرية لا تدخل عليها، فلا تقول: قام القوم ما حاشا زيداً [٣]، وتقول: حاشاي من غير نون الوقاية، ولو كانت فعلاً لم يجز[٤].

وذكر المنتجب أن بعض النحويين – ولم يحددهم أيضًا – يرون أنها فعل ماض، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون[٥]، وقد احتجوا بأنها تتصرف، فيقال: حاشيته، وأحاشيه، والتصرف من خصائص الأفعال[٦] ، وبورود النصب بها؛ فقد قالت العرب: "اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الإصبع" بفتح الشيطان، أي: جانب الغفران الشيطان، كما أن لام الخفض تتعلق بها، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف [٧].

تعقيب:

بعد عرض المسألة ودراستها يجدر ذكر أمرين:

الأول: خرّج ابن عطية[٨] قراءة أُبي وابن مسعود ﴿حاشَا اللهِ﴾ على أنها حاشا الجارة، وليست كذلك، بل هي اسم كما سبق ذكره، قال ابن هشام:

---

(١) الكتاب: ٣٤٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٦/٢.
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٨/٢، ورصف المباني للمالقي: ١٧٨.
(٣) الحديث في مسند أحمد: ٩/ ٥١٨ رقم الحديث: ٥٧٠٧.
(٤) ينظر التبيين للعكبري: ٤١١.
(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٣٢٦/٢، ٣٢٧، والمحتسب: ٣٤١/١.
(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٣٢٦/٢، ٣٢٧، والمحتسب: ٣٤١/١، والإنصاف: ٢٧٨/١،
(٧) ينظر التبيين: ٤١٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٨/٢
(٨) ينظر المحرر الوجيز: ٣/ ٢٤٠.

" وعَلى هَذَا فقراءة ابْن مَسْعُود ﷺ ﴿حَاشَ اللهِ﴾ ك "معاذ الله" لَـيْسَ جـارًا ومجرورًا كَمَا وهم ابْن عَطِيَّة؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تجر فِي الِاسْتِثْنَاء، ولتنوينها فِـي الْقِرَاءَة الْأُخْرَى، ولدخولها على اللَّام فِي قِرَاءَة السَّبْعَة، وَالْجَار لَا يدْخل على الْجَار، وَإِنَّمَا ترك التَّنْوِين فِي قراءتهم لبِنَـاء "حاشـا" لشـبهها ب "حاشـا" الحرفية" [١]، وما ذكره ابن هشام هو ما ذكره المنتجب قبله، قال: " والـدليل على تنزيل "حاشا" منزلة المصدر قراءة أبي السمال﴿حاشاً لله﴾ بالتنوين"[٢].

الثاني: الراجح في "حاشا" رأي لم يذكره المنتجب، وهو أنها تكـون تارة فعلاً وتكون حرفاً، وهو رأي المبرد وتابعه فيه ابن كيسان، والنحاس، وابن جنى، والمالقي[٣]، قال الإربلى: " وعندي أن الصحيح هو مذهب المبرد لورود الجر بها، والنصب بها، فإذا جرت تكون حرفاً، وإذا نصـبت تكـون فعلاً[٤].

ولا داعي لإنكار ما جاء عن العرب من النصب والجر بها فهو تعسف وتكلف. قال ابن الناظم: " والتزم سيبويه حرفية "حاشا "، وفعلية "عدا"، ولم يتابع عليه، لأنه قد ثبت بالنقل الصحيح النصـب ب "حاشـا" والجـر بعـد "عدا"[٥]، إلا أن استعمالها حرفاً أكثر من استعمالها فعلاً كما قال ابن مالك: " وكون "حاشا" حرف جر هو المشهور". [٦]

---

(١) المغني: ١٦٥.
(٢) الدرة الفريدة: ٤ /١٩٩.
(٣) ينظر الموفقي فى النحو لابن كيسان: ١٢١، وشـرح القصـائد المشـهورات للنحـاس: ١٦٦/٢، والمحتسب: ٣٤١/١، ٣٤٢، ورصف المبانى: ١٧٩، ١٨٠.
(٣) شرح العوامل المائة للشيخ / خالد الأزهري: ١٥٦.
(٤) جواهر الأدب: ٥٢٦.
(٥) شرح الألفية: ٢٢٦.
(٦) شرح التسهيل: ٣٠٦/٢.

٢ - نيابة بعض حروف الجر عن بعض

قال المنتجب في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿حقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّه﴾ (١) بألف بعد لام ﴿عَلَى﴾ الأولى(٢)، وجعلها حَرْف جَرّ بمعنى الباء: "... وتعضده قراءة من قرأ: ﴿حَقِيقٌ بِألاّ أقولَ﴾، وهو عبدالله بن مسعود (٣)، وحروف الجر ينوب بعضها عن بعض إذا تقارب معانيها، وليس ذلك بمطرد لو قلت: ذهبت على زيد. وأنت تريد: ذهبت به. لم يجز" (٤).

الدراسة:

ذهب المنتجب إلى جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وهو ما ذهب إليه الكوفيون(٥) والأخفش(٦)؛ فتأتي "على" بمعنى الباء، وجعلوا من ذلك قولهم: سِرْ على اسمِ الله، وحقيق علي أن أنتفع، أي: باسم الله، وحقيق بي(٧)، قال الفراء: "وقوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ﴾، ويقرأ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىّ أَنْ لا أَقُولَ﴾، وفى قراءة عبد اللّه: ﴿حَقِيقٌ بِألاّ أقولَ على اللّه﴾، فهذه حجة من قرأ ﴿عَلَى﴾ ولم يضف، والعرب تجعل الباء في موضع "على"، تقول: رميت على القوس، وبالقوس، وجئت على حال حسنة، وبحال حسنة" (٨).

---

(١) من الآية: ١٠٥ سورة الأعراف.
(٢) سبق تخريج القراءة. ينظر:٢٠١٤ من البحث.
(٣) سبق تخريج القراءة. ينظر: ٢٠١٥ من البحث.
(٤) الدرة الفريدة: ٤ / ٢٨.
(٥) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٨٦.
(٦) ينظر معاني القرآن: ١/ ٣٣٤.
(٧) ينظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ١/ ٢٣١، والنحو الوافي لعباس حسن: ٢ / ٥١٠
(٨) معاني القرآن: ١/ ٣٨٦.

ومنع ذلك جمهور البصريين[١]، وقالوا بإبقاء كل حرف على موضوعه الأول، فلا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم محمول على أنه مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[٢]: إنَّ ﴿في﴾ ليست بمعنى "على"، ولكن شبِّه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالِّ في الشيء، أو هو محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمَّن بعضهم "شربن" معنى "روين" في قول أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ *** مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[٣]

وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى.

قال ابن عصفور: " وزعمت طائفة من النحويين أنَّ "على" تكون بمعنى الباء، واستدل على ذلك بقولهم: اركبْ على اسمِ الله، أي: باسم الله،

---

(١) ينظر الكتاب: ٤/٢٣١، وأدب الكتاب لابن قتيبة: ٥٢٠، والمغني: ١٥٠، والتصريح: ١/ ٦٣٧، والهمع: ٢/ ٤٦٣.

(٢) من الآية: ٢٠ سورة طه.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في شرح أشعار الهذليين للسكري: ١/ ١٢٩، والمحتسب: ٢/ ١١٤، وسر الصناعة: ١/ ١٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٨٦، والخزانة: ٧/ ٩٢.

- و "ترفعت" تصاعدت وتباعدت، "لجج" جمع: لجة بزنة غرفة وغرف، "نئيج" -بفتح النون وكسر الهمزة- الصوت العالي المرتفع.
- المعنى: يدعو لامرأة بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عالٍ.
- الربابة بكسر الراء: خرقة تغطى بها القداح. واليسر محركة: الذي يضرب بالقداح، والشاعر يصف الحمار والأُتن.

فتكون للاستعانة، ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن "على" يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف، ويكون المجرور في موضع الحال كأنه قال: اركبْ متّكِلاً على اسمِ اللَّهِ، واستدل على ذلك – أيضاً – بقوله:

فَكَأَنَّهُنَّ رِبابَةٌ وكَأَنَّهُ **** يَسَرٌ يُفيضُ على القِداحِ ويَصْدَعُ(١)

يريد: يفيضُ بالقِداحِ، وهذا لا حجة فيه؛ لأنّه قد يُضمّن "يَفيض " معنى يَحمِلُ على القِداح، وقد يُتصوَّر أن يتعلق "على القداح" ب "يصدع"؛ لأنه قد حُكي أَنَّ "يصدع" يكون بمعنى "يَصيح "، فكأنه قال: يصيحُ على القِداح، ثم قدَّم ضرورة" (٢).

تعقيب:

نيابة حروف الجر بعضها عن بعض عند المنتجب مشروطة بما إذا تقاربت معانيها، يفهم ذلك من قوله: " وليس ذلك بمطرد لو قلت: ذهبت على زيد. وأنت تريد: ذهبت به. لم يجز" (٣).

فهو بذلك يتخذ موقفًا وسطًا بين المذهبين، ورأيه في ذلك حسن، فليس هو ممن يبالغ في استخدام حروف الجر مكان بعضها دون مسوغ

---

(١) البيت من بحر الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين: ٦، وكتاب العين للخليل بن أحمد: ١/ ٢٩١، والزاهر في معاني كلمات الناس: ٦٤٧، وبلا نسبة في الارتشاف: ٥ / ٢٤٣٩.

– الربابة بكسر الراء: خرقة تغطى بها القداح. واليسر محركة: الذي يضرب بالقداح، ويصدع يفرق، والشاعر يصف الحمار والأُتن، يقول: هذا الحمار قد جمع هذه الآتن كما يجمع اليسر القداح، يقول يفرقها تارة ويجمعها أخرى.

(٢) شرح الجمل: ١/ ٥١٠، ٥١١.

(٣) الدرة الفريدة: ٤ / ٢٨.

أو حاجة، وهذا مما يؤدى إلى الاضطراب اللغوي، أو إرادة المعاني البعيدة، وليس من الذين يمنعون ذلك؛ لأن لغة العرب قد ملئت بما يشهد بذلك، وفي ذلك فرار من التأويل والتضمين والشذوذ.

٣ – حذف حرف القسم

قال المنتجب عن توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾[١] بنصب ﴿الحقّ﴾ الأولى(٢) : "... وقيل: هو منصوب على القسم، كقولك: اللهَ لأفعلن، وجوابه قوله: "لأملأنّ" [٣]، والتقدير: فو الله لأملأن، فلما حذف الواو تعدى الفعل فنصب ﴿الحَقّ﴾، يدل عليه قراءة من قرأ: ﴿قَالَ فَالْحَقِّ والْحَقَّ أَقُولُ﴾ بالجر فيهما[٤] على أن الأول مقسم به قد أضمر حرف قسمه، كقولك: اللهِ لأفعلن، أو الحق أقول، أي: ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ المقسم به، ومعناه التوكيد" [٥].

الدراسة:

في قراءة جر ﴿الحَقّ﴾ التي أوردها المنتجب نَزْع حرف الجر وبقاء الاسم المقسم به مجروراً بلا عوض، وقد أجاز الشيخ ذلك مطلقاً، سواء أكان لفظ الجلالة مقسمًا به أم غيره، يفهم ذلك من قوله بعد القراءة الشاذة: "...كقولك: اللهِ لأفعلن، أو الحق أقول، وهو في ذلك متابع للكوفيين، يقول

---

(١) الآية: ٨٤ في سورة ص.

(٢) القراءة للسبعة ما عدا حمزة وحفصًا. ينظر حجة القراءات: ٨١٨، والعنوان في القراءات السبع: ١٦٤.

(٣) من الآية: ٨٥ في سورة ص.

(٤) سبق تخريج القراءة. ينظر: ٢٠٢٠ من البحث.

(٥) الدرة الفريدة: ٥ / ٣٩، وينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ١٨١.

الفراء: " ولو خفض ﴿الحقَّ﴾ الأول خافضٌ يجعله الله تعالى – يعني في الإعراب – فيقسم به كان صواباً، والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: اللهِ لأفعلنَّ، فيقول المجيب: اللهِ لأفعلنَّ؛ لأن المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه الحذفُ" (١).

وعلى هذا الرأي يقال: اللهِ لأسافرنَ، الحق لأقومنَّ.

وحكى الجرمي(٢) أنّ من العرب من يضمر حرف الجر في كل قسم كما أضمروا "رب" مع الواو وغيرها، ويشهد لهذا القول قراءة بعضهم: " ولا نكتم شهادةً اللهِ" (٣) بتنوينِ "شهادة "، وقطع الهمزة من لفظ الجلالة وجره(٤)، ويشهد له – أيضاً – تخريج كثير من المعربين والمفسرين الحروف المقطعة في فواتح السور على أنها في موضع جر على نزع حرف القسم(٥).

وهناك رأي ثان يمنع ذلك مطلقاً، قال المبرد: "وَاعْلَم أَن من الْعَرَب من يَقُول: اللهِ لَأَفْعَلَنَّ، يُرِيد الْوَاو فيحذفها، ولَيْسَ هَذَا بجيد فِي الْقيَاس، ولَا مَعْرُوف فِي اللُّغَة، ولَا جَائِز عِنْد كثير من النَّحْوِيين، وَإِنَّمَا ذكرْنَاهُ لِأَنَّهُ شَيْء قد قيل، ولَيْسَ بجائز عِنْدِي؛ لِأَن حرف الْجَرّ لَا يحذف ويَعْمل إِلَّا بعوض" (٦)، وعلى هذا الرأي لا يقال: اللهِ لأفعلن، ولا الحق لأذاكرن.

---

(١) معاني القرآن: ٤١٣/٢.

(٢) ينظر الارتشاف: ٤٧٩/٢، والمساعد: ٣٠٧/٢، ٣٠٨.

(٣) القراءة المتواترة ﴿ولا نَكْتُم شهادةَ اللهِ﴾ من الآية: ١٠٦ في سورة المائدة.

(٤) القراءة للشعبي في المحتسب: ١ / ٢٢١، وشواذ القراءات: ١٦٢، وله ولسعيد بن جبير في مختصر شواذ القرآن: ٣٥.

(٥) ينظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٤، والبحر المحيط: ١/ ٦٠.

(٦) المقتضب: ٢/ ٣٣٦.

ورأي ثالث وأخير يرى جواز ذلك في لفظ الجلالة وحده دون ما سواه، وذلك لكثرة استعمال هذه اللفظة في القسم، ولاختصاص لفظ الجلالة بخصائص ليست لغيره، وإلى هذا ذهب سيبويه وأكثر النحويين(١)، قال سيبويه: " ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلن، وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه" (٢).

وقد جعل ابن عصفور هذا الحذف سماعيًا، وذلك في قولهم: اللهِ لأقومن، فقال: " لا يقاس عليه؛ لأن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز حيث إلا سمع" (٣).

وجعله الرضي قياسيًا، فقال: " اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياساً إلاّ في: اللهِ قسماً عند البصريين" (٤).

وعلى هذا الرأي لا يصح تخريج قراءة الجر على حذف حرف القسم، فلا يقال: "الحق" مرادًا به القسم.

تعقيب:

يظهر مما سبق أن مذهب البصريين – وهو أن المقسم به يظل مجرورًا إذا كان لفظ الجلالة وحده – هو الراجح؛ وذلك لكثرة الاستعمال، ولم يعهد: العزيزِ لأصومن، أو الحميدِ لأسافرن.

---

(١) ينظر البسيط: ٩٣٢/٢، وجواهر الأدب: ٢٢٢، والمساعد: ٣٠٧/٢.

(٢) الكتاب: ٤٩٨/٣.

(٣) شرح الجمل: ٥٤٣/١.

(٤) شرح الكافية: ٤/ ٢٩٦.

٤ – اكتساب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التأنيث

قال المنتجب في توجيه قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ لَمْ تكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ (١) بالتاء، ونصب ﴿فتنتُهُم﴾ (٢)، وأن في ذلك حملًا على المعنى: "... وقريب من هذا قراءة: (٣) ﴿تلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (٤) (٤) بالتاء، لما كان البعض السيارة، ومثله ما حكاه سيبويه: ذهبت بعض أصابعه، فأنث البعض حيث أضافه إلى مؤنث هو منه(٥) " (٦).

الدراسة:

أشار المنتجب في النص السابق إلى أن المضاف المذكر قد يكتسب من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وشرط ذلك صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة(٧)، ومن ذلك قراءة: ﴿تلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ بتأنيث: ﴿تلتقِطه﴾، وقولهم: قطعت بعض أصابعه"، ف"بعض": نائب فاعل "قطعت"، وأنث الفعل المسند إليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه، وهي "الأصابع"؛ لصلاحية الاستغناء عنه

---

(١) الآية: ٢٣ في سورة الأنعام.

(٢) القراءة للسبعة إلا حمزة وحفصًا. ينظر كتاب السبعة: ٢٥٥، والعنوان في القراءات السبع: ٩٠.

(٣) القراءة للحسن وابن أبي عبلة وابن كثير وقتادة. ينظر مختصر شواذ القرآن: ٦٢، وشواذ القراءات: ٢٤٢.

(٤) القراءة المتواترة بالياء، وهي من الآية: ١٠ سورة يوسف.

(٥) ينظر الكتاب: ١/ ٥١.

(٦) الدرة الفريدة: ٣ / ٣٩٧.

(٧) ينظر الأصول: ٣/ ٤٧٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٦، والمحتسب: ١/ ٢٣٧، ٢٣٨، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٨٩.

بالمضاف إليه، فيقال: "قطعت أصابعه" تعبيرًا عن الجزء بالكل مجازًا، ومثله قول الراجز:

طولُ اللَّيالي أسْرَعَتْ في نَقْضِي *** نَقَضْنَ كُلِّي ونَقَضْنَ بَعْضِي(١)

فأنث "أسرعت" مع أنه خبر عن مذكر، وهو "طول" لأنه اكتسب التأنيث من "الليالي.

وقول الآخر:

أَتْيُ الفواحشِ عندَهم معروفةٌ *** ولدَيْهُم تركُ الجَميلِ جميلُ(٢)

حيث أخبر بالمؤنث "معروفة" عن المذكر "أتي"؛ لأنه أضيف إلى مؤنث "الفواحش"، قال سيبويه: "... ومثلُ قولهم: ما جاءتْ حاجتَك إذ صارتْ تقَع على مؤنَّث قراءةُ بعض القرّاء: ﴿ثُمَّ لَمْ تكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ و﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾، وربَّما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بعض أصابعه، وإنما أنث البعضَ؛ لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤنّثْه؛ لأنه لو قال: ذهبتْ عبدُ أمّك لم يَحْسُنْ" (٣).

---

(١) البيتان من بحر الرجز، وهو للأغلب العجلي في الخزانة: ٤/ ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، والتصريح: ١ / ٦٨٨، وللعجاج في الكتاب: ١/ ٥٣، ومجاز القرآن: ١/ ٩٩، وليس في ديوانه، ولهما في شرح شواهد المغني: ٢/ ٨٨١، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ١٩٩.

الشاهد: "طول الليالي أسرعت" حيث أعاد الضمير مؤنثًا في قوله: "أسرعت" على مذكر "طول"؛ والذي سوغ ذلك إضافة طول إلى المؤنث "الليالي" فاكتسب التأنيث منه.

(٢) البيت من بحر الكامل، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢/ ٩٢٠، وشرح الأشموني: ٢/ ١٣٨، وحاشية الخضري: ٢/ ٨.

الشاهد: "أتى الفواحش معروفة" حيث أخبر باسم مؤنث "معروفة" عن مبتدأ مذكر "أتي"؛ لأن المبتدأ مضاف إلى مؤنث "الفواحش"، فاكتسب التأنيث من المضاف إليه.

(٣) الكتاب: ١/ ٥١.

٥ – إضمار فاعل "بئس"

قال المنتجب عن قراءة قوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بِئِيسٍ﴾ [١] بكسر الباء وسكون الياء وكسر السين مع تنوينها ﴿بِئْيِسٍ﴾ [٢] "... وتعضده قراءة من قرأ ﴿بِعذَابٍ بِئْسَ﴾ وهو الحسن[٣]، وأتى بفعل ماض كما ترى، أي: بعذاب بئس العذاب" [٤].

الدراسة:

يرى المنتجب جواز إضمار فاعل "بئس"، حيث ذكر تقدير القراءة فقال: "وأتى" بفعل ماض كما ترى، أي: بعذاب بئس العذاب، وهو ما منعه أبو حاتم السجستاني[٥] في قراءة الحسن: ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾، قال: " لأنه لا يقال: مررت برجل بئس، حتى يقال: بئس الرجل".

---

(١) من الآية: ١٦٥ في سورة الأعراف.

(٢) هي قراءة نافع، وهي فعل من الْبُؤْس ترك همزه، فأبدلت الْيَاء من الْهمزَة؛ لثقل الْهَمْز؛ لأَن الْيَاء أخف مِنْهُ، تنظر القراءة في كتاب السبعة: ٢٩٦، والتيسير في القراءات السبع: ١١٤، وتحبير التيسير: ٣٨٠، وروي عن نافع – أيضا – أنه قرأ بدون الهمز كقراءة الحسن الآتي تفصيلها. ينظر المحتسب: ٢٦٤/١، وعنه – أيضا – في رواية أبي قرة ﴿بئيس﴾ بياء بعد الهمزة المكسورة والسين المنونة على وزن "رئيس" كقراءة عاصم. ينظر المحرر الوجيز: ٤٦٩/٢، وعنه – أيضا – أنه قرأ ﴿بَيْسٍ﴾ بفتح الباء وسكون الياء مثل كَيْل. ينظر الدر المصون: ٥/ ٤٩٧، وروي أيضا أنه قرأ ﴿بِيّسٍ﴾ عَلَى وَزْنِ جَيِّد. ينظر البحر المحيط: ٥/ ٢٠٨.

(٣) القراءة للحسن بن أبي الحسن في المحتسب: ١ / ٢٦٧، والمحرر الوجيز: ٢/ ٤٩٦، وروي عنه أنه قد قرأ ﴿بِئْيَسٍ﴾ بياءٍ مكسورة ثم همزةٍ ساكنة ثم ياءٍ مفتوحةٍ بزنة حِذْيَم وعِثْيَر. ينظر البحر المحيط: ٥/ ٢٠٨، والدر المصون: ٤٩٩/٥.

(٤) الدرة الفريدة: ٤ / ٤٨.

(٥) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي للدكتور/ محمود أحمد الصغير: ١/ ٤٦٧، ٤٦٨.

وقد رد النحاس رأي أبي حاتم فقال: "وهذا مردود من كلام أبي حاتم، حكى النحويون: إن فعلت كذا وكذا فبها ونعمت. يريدون: ونعمت الخصلة، فالتقدير على قراءة الحسن: بعذاب بئس العذاب" (١).

قال السمين الحلبي: "أبو حاتم معذورٌ في ردّ القراءة (٢)؛ فإن الفاعلَ – ظاهرًا – غيرُ مذكور، والفاعلُ عمدةٌ لا يجوز حذفه، ولكن قد ورد في الحديث: "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا، وَنِعْمَتْ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ"(٣)، ففاعل "نعمت" هنا مضمرٌ يفسِّره سياقُ الكلام" (٤).

تعقيب:

يظهر أن ما ذهب إليه المنتجب من جواز إضمار فاعل "بئس" هو الراجح؛ فقد ذكر أكثر النحويين(٥) أنها ترفع فاعلًا مضمرًا مبهمًا يفسره مميز، ومن ذلك قول الراجز:

تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَومَرَهْ *** بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ المَرَهْ (٦)

ومن أجاز إظهاره فهو نادر.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٧٨.

(٢) يظهر أن أبا حاتم لم يردّ القراءة كما قال السمين؛ وإنما أراد توجيهها.

(٣) هذا الحديث رواه النسائي في السنن الكبرى: باب فضل الغسل – ١٦٩٦ –الجزء الثاني: ٢٦٧، والترمذي في سننه: ٢/ ٣٦٩ بَابٌ فِي الْوُضُوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ – رقم الحديث: ٤٩٦.

(٤) الدر المصون: ٤٩٩/٥، ويظهر أن أبا حاتم لم يرد القراءة كما قال السمين؛ وإنما أراد توجيهها.

(٥) ينظر الكتاب: ٢/ ١٧٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١١١١.

(٦) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة لابن دريد: ٧٣٣/٢، ١١٧٦، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣/ ١٦٢، وشرح الأشموني: ٢: ٢٨٣.

والعرس: الزوجة، العومرة: الضجة والصياح.

الشاهد فيه قوله: "بئس امرأ" حيث رفع الفعل "بئس" ضميرًا مستترًا فسره التمييز الذي بعده "امرأ".

المبحث الخامس

القراءات الشاذة في باب إعراب الفعل

١ – الفعل المضارع بين العطف والاستئناف

قال المنتجب في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ (١) برفع ﴿يَأمرَكم﴾ (٢) "... ويعضده قراءة من قرأ: ﴿ولَن يأمرَكم﴾ وهو عبد الله بن مسعود (٣)، فهذا يدل على القطع والاستئناف" (٤).

الدراسة:

قراءة من قرأ: ﴿لن يأمرَكم﴾ تقوي قراءة الرفع: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ ﴾؛ لأنها تدل على الانقطاع من الأول، فلما فقد الناصب عاد إلى إعراب ما وجب له بالمضارعة (٥)، ومن قرأ بالرفع فهو على القطع والاستئناف، و"لَا " نَافِيَة لَا غير، حيث أخبر الله بأن ذلك الأمر لا يقع. وهذا هو رأى سيبويه حيث قال في باب اشتراك الفعل في "أن"، وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه "أن": " ثم قال سبحانه: ﴿ولا يأمركم﴾، فجاءت منقطعة مستأنفة من الأول، أنه أراد: ولا يأمركم الله" (٦).

---

(١) من الآية: ٨٠ في سورة آل عمران.

(٢) سبق تخريج القراءة. ينظر: ٢٠١٢ من البحث.

(٣) سبق تخريج القراءة. ينظر: ٢٠١٢ من البحث.

(٤) الدرة الفريدة: ٣ / ٢٤٦.

(٥) ينظر الحجة للفارسي: ٣/ ٥٨، والكشاف:١/ ٣٧٨.

(٦) الكتاب: ٣/ ٥٢.

والفاعل ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌّ فِي "يَأْمُرُ"، وفيه احتمالان:

أحدهما: أنه ضمير اسم الله تعالى، والمعنى على عَوْده على "الله" تعالى: أنه أخبر أنه لم يأمر بذلك؛ فانتفى أمر الله وأمر أنبيائه بعبادةِ غيره تعالى.

والثاني: أنه ضمير البشر الموصوف بما سبق، وهو محمد ﷺ، والمعنى على عَوْدِهِ على ﴿بَشَرَ﴾ في الآية التي قبلها[١]: أنه لا يقع مِنْ بشر موصوفٍ بما وُصِف به أَنْ يَجْعَلَ نفسَه رباً فيُعْبَدَ، ولا يأمر أيضاً أن تُعْبَدَ الملائكة والأنبياءُ من دون الله، فانتقى أن يدعوَ الناس إلى عبادة نفسه وإلى عبادة غيره[٢].

قال الفراء: "وهي فِي قراءة عَبْد اللَّه: ﴿ولَن يأمركم﴾ فهذا دليل على انقطاعها من النسق، وأنها مستأنفة، فلما وقعت (لا) فِي موقع (لن) رفعت، كما قال تبارك وتعالى:﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بالحق بَشِيراً وَنَذِيراً وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الجحيم﴾ [٣]" [٤].

---

(١) هي قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ من الآية: ٧٩ في سورة آل عمران.

(٢) ينظر الكتاب: ٣/ ٥٢، والمقتضب: ٢/ ٣٣٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٣٦، والبحر المحيط: ٣/ ٢٣٣، والدر المصون: ٣/ ٢٧٩.

(٣) من الآية: ١١٩ في سورة البقرة.

(٤) معاني القرآن: ١/٢٢٤.

٢ – نصب المضارع ورفعه إذا وقعت "أنْ" بعد الظن وشبهه

قال المنتجب عن قراءة من قرأ: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾[١] بفتح الياء[٢]: "... والخوف هنا بمعنى الظن، يعضده قراءة من قرأ: ﴿إلا أنْ يَظنّا﴾ وهو أُبيّ" [٣]، ومن جعله هنا بمعنى اليقين أو العلم فقد أخطأ؛ لوقوع "أن" الناصبة بعده. فاعرفه" [٤].

الدراسة:

ذكر النحويون[٥] أن "أنْ" إذا وقعت بعد علم ونحوه مما يدل على اليقين وجب رفع الفعل بعدها، وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة نحو: علمت أن يقومُ، التقدير: أنه يقوم، فخففت "أن" وحذف اسمها وبقي خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[٦] وهذه هي غير الناصبة للمضارع؛ لأن هذه ثنائيةً لفظًا، ثلاثيَة وضعًا، وتلك ثنائيَة لفظًا ووضعًا.

وإن وقعت بعد "ظن" ونحوه مما يدل على الرجحان جاز في الفعل بعدها وجهان:

أحدهما: النصب على جعل "أن" من نواصب المضارع.

---

(١) من الآية: ٢٢٩ في سورة البقرة.

(٢) القراءة للسبعة ما عدا حمزة. ينظر التيسير في القراءات السبع للداني: ٨٠، وإبراز المعاني: ٣٦١.

(٣) تنظر القراءة في شواذ القراءات: ٩١، والبحر المحيط: ٢/ ٤٧١..

(٤) الدرة الفريدة: ٣ / ١٣٠.

(٥) ينظر الأصول: ٢/ ٢٠٩، والمغني: ٤٦.

(٦) من الآية: ٢٠ في سورة المزمل.

الثاني: الرفع على جعل "أن" مخففة من الثقيلة، فتقول: ظننت أن يقومَ، وأن يقومُ، والتقدير مع الرفع: ظننت أنه يقوم، فخففت "أن" وحذف اسمها وبقي خبرها، وهو الفعل وفاعله، إلا أن النصب هو الأكثر؛ ولذلك أجمع عليه في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ (١) (٢).

وقد حُمِل الخوف في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخافا أَلَّا يُقِيما حُدُودَ اللَّـهِ﴾ على معنى الظنّ، قال الفراء: "وهى في قراءة أبيّ﴿إلّا أن يظنّا ألّا يُقيمَا حُدودَ اللّه﴾ والخوف والظنّ متقاربان في كلام العرب، من ذلك أن الرجل يقول: قد خرج عبدك بغير إذنك، فتقول أنت: قد ظننت ذاك، وخفت ذاك، والمعنى واحد".(٣)

وذكر أبو عبيدة والزجاج(٤) أنها بمعنى العلم في الآية، قال أبو عبيدة: ﴿إِلَّا أَنْ يَخافا أَلَّا يُقِيما حُدُودَ اللَّهِ﴾ معناها: إلّا أن يوقنا" (٥)، وقد رد عليهما النحاس فقال: "وقول من قال: يخافا بمعنى يوقنا لا يُعرف"(٦).

تعقيب:

خطّأ المنتجب حمل "أن" على معنى اليقين أو العلم؛ معللاً ذلك بأن الذي يقع بعد الظن يجوز فيه أن تكون "أن" ناصبة أو مخففة، والذي يقع بعد العلم هو "أن" المخففة من الثقيلة، وما قاله صحيح؛ فقد جاء الفعل

---

(١) من الآية: ٢ في سورة العنكبوت.
(٢) ينظر الكتاب: ٣/ ١٦٥، ١٦٦، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٣٥، والتصريح: ٢/ ٣٦٦.
(٣) ينظر معاني القرآن: ١/ ١٤٦.
(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٠٨.
(٥) مجاز القرآن: ١/ ٧٤.
(٦) إعراب القرآن: ١/ ١١٤.

"يخافا" منصوبًا ب "أن" المصدرية، فتعين أن يحمل معنى "الخوف" على "الظن".

٣ – حذف «أنْ» المصدرية وبقاء صلتها

ذكر المنتجب في توجيه قَرَاءة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ (١) بالياء(٢) وجوهًا كثيرة منها أن التقدير: أنهم سبقوا، فحذف الموصول احترازًا بالصلة، وسدت "أن" مسد المفعولين، وقال قومٌ: بل «أنْ» مضمرة في "سبقوا "، وهي وما في حيِّزها سادةٌ مسدَّ المفعولين، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقُوا، فحذفت «أنْ» الموصولة وبقيت صلتها، ثم قال: "... ويعضد هذا الوجه، والوجه الذي قبله قراءة من قرأ: ﴿أَنَّهُم سَبَقُوا﴾ وهو أبي بن كعب(٣)، وقد قال سيبويه(٤) – رحمه الله – في قوله ﷻ: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ (٥) تقديره: أن أعبدَ، فلما حذفت "أن" ارتفع الفعل"(٦).

(١) من الآية: ٥٩ في سورة الأنفال.
(٢) القراءة لابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم. ينظر السبعة في القراءات: ٣٠٧، والعنوان في القراءات السبع: ١٠١.
(٣) القراءة لابن مسعود في شواذ القراءات: ٢٠٧، والدر المصون: ٥/ ٦٢٣، ولم أجد من نسب هذه القراءة لأبي بن كعب – كما نسبها المنتجب له – فيما وقفت عليه من كتب القراءات والتفسير. ينظر معجم القراءات د/عبد اللطيف الخطيب: ٣ / ٣١٧، ومعجم القراءات القرآنية لعبد العال سالم مكرم – أحمد مختار عمر: ٤٥٧/٢.
(٤) ينظر الكتاب: ٣/ ١٠٠.
(٥) من الآية: ٦٤ في سورة الزمر.
(٦) الدرة الفريدة: ٤ /٧٨، وينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ /١٩٨.

الدراسة:

استدل المنتجب بقراءة ابن مسعود على جواز حذف "أن" وبقاء صلتها، وهو من أحكام "أن" الناصبة[١]، وهو مما اختصت به من بين سائر أخواتها، قال الفراء عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحسَبَنّ الذِينَ كَفَرُوا سَبَقوا﴾: "وقد قرأها حمزة بالياء، ونرى أنه اعتبرها بقراءة عبد الله، وهى في قراءة عبد الله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أنهم سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ فإذا لم تكن فيها ﴿أنهم﴾ لم يستقم الظن ألا يقع على شيء..."[٢]، وعلى هذا التخريج – أيضًا– حملها الزجاج، قال– بعد أن وصفها بالضعف عند أهل العربية: "... إلا أنها جائزة على أن يكون المعنى: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا؛ لأنها في حرف ابن مسعود ﴿أنّهُم سَبَقُوا﴾، فإذا كان كذلك فهو بمنزلة قولك: حسبت أن أقومَ، وحسبت أقوم على حذف "أن" وتكون "أقوم" تنوب عن الاسم والخبر، كما أنك إذا قلت: ظننت لزيد خير منك، فقد نابت الجملة عن اسم الظن وخبره".[٣]

وحذف "أن" وبقاء صلتها كثير في لغة العرب، ورفع الفعل بعد حذفها ليس بشاذ، قال الفراء: "وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ﴾ [٤] رفعت ﴿تَعبُدونَ﴾؛ لأن دخول "أن" يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت، كما قال الله: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [٥] الآية، وكما قال: ﴿وَلاَ

(١) ينظر المقتضب: ٢/ ٨٥، والمقاصد الشافية للشاطبي: ٦ /٩٣.
(٢) معاني القرآن: ١ / ٤١٤، ٤١٥.
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٢١.
(٤) من الآية: ٨٣ في سورة البقرة.
(٥) من الآية: ٦٤ في سورة الزمر.

تَمْنُن تَسْتَكْثِر﴾ (١) وفي قراءة عبد الله: ﴿وَلاَ تَمْنُن أن تَسْتَكْثِر﴾ (٢) فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رفعت" (٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمن آياتِه يُريكمُ البَرقَ خَوفَـاً وطَمَعـاً﴾ (٤)، ف ﴿يُريكُم﴾ صلة ل "أن" حذفت وبقي ﴿يُريكُم﴾ مرفوعًا، وهذا هو القياس عند الأخفش(٥) وابن مالك(٦)؛ لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بَطَلَ عمله(٧)، ومثله قوله ﷺ: "لاَ يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلاَثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا" (٨)، وقوله عليه الصلاة والسلام: " لاَ يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تَسْأَلُ طَلاَقَ أُخْتِهَا؛ لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا، فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا"(٩). أراد: أن تحد، وأن تسأل، وقول العرب: "تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه"، أي: أن تسمَعَ".

---

(١) الآية: ٦ في سورة المدثر.

(٢) قرأ الجمهور بالرفع على أنه في موضع الحال، أي: لا تمنن مستكثراً ما أعطيت، أو على أن الأصل: أن تستكثر، فلما حذفت (أن) ارتفع، وقرأ الحسن وابن أبى عبلة بالجزم بدلاً من الفعل قبله، وقرأ الحسن – أيضاً – والأعمش بالنصب على إضمار (أن)، وقرأ عبد الله بن مسعود بالنصب – أيضاً – ولكن بإظهار (أن).
ينظر مختصر شواذ القرآن: ١٦٤، وشواذ القراءات: ٤٩١، ٤٩٢.

(٣) معاني القرآن: ٥٣/١.

(٤) من الآية: ٢٤ في سورة الروم.

(٥) ينظر رأيه في توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٦٤.

(٦) ينظر شرح التسهيل: ١ / ٢٣٤.

(٧) ينظر توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٦٤، والتصريح: ٢/ ٣٩٢.

(٨) الحديث رواه البخاري في صحيحه: ٢ /١٨ – بَابُ إِحْدَادِ المَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا – رقم الحديث: ١٢٨١.

(٩) الحديث رواه البخاري في صحيحه: ٧/ ٢١ – بَابُ الشُّرُوطِ الَّتِي لاَ تَحِلُّ فِي النِّكَاحِ – رقم الحديث: ٥١٥٢.

وذهب قوم إلى أن حذف "أن" مقصور على السماع مطلقًا[١]، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح.

وقد اعترض النحاس تخريج الفراء للآية فقال: "وزعم الفراء أنه تجوز قراءة حمزة على إضمار "أن"، يكون المعنى: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، قال أبو جعفر: لا يجوز إضمار "أن" إلا بعوض، ومن أضمرها فقد أضمر بعض اسم، وقد شبه الفراء هذا بقولهم: عسى زيد يقوم، وهذا لا يشبهه؛ لأن "أن" لو كانت ههنا مضمرة لنصب يقوم". [٢]

وتبعه العكبري فقال معترضًا أيضًا: "وقيل التقدير: "أن سبقوا" و"أن" هنا مصدرية مخففة من الثقيلة، حُكى عن الفراء، وهو بعيد؛ لأن "أن" المصدرية موصولة، وحذف الموصول ضعيف في القياس، شاذ في الاستعمال" [٣].

تعقيب:

يظهر أن حمل قراءة ابن مسعود: ﴿أَنّهم سَبَقُوا﴾ على حذف "أن" المصدرية ورفع الفعل بعدها – كما ذكر المنتجب – ليس ضعيفًا؛ فله شواهد كثيرة من كلام الله تعالى، وكلام العرب، وقد ذكر الشيخ أن هذا وارد عن سيبويه، وهو َالصَّحِيحُ طالما وجد المحمل الصحيح.

---

(١) المغني: ٨٣٩.

(٢) إعراب القرآن: ٢ / ١٠٢.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٠.

٤ – الإسكان لعدم الاكتفاء بحذف حرف العلة

قال المنتجب عن إسكان الهاء في قراءة قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ (١) (٢)"... وجه من أسكن أنها لغة مسموعة من العرب حكاها قطرب، ووجه هذه اللغة أن هاء الكناية تشبه ياء المتكلم وميم الجمع، من حيث كانت كل واحدة منهن ضميرًا، فأسكنوها تشبيهًا بهما بعد حذف صلتها، وقيل: إن هذه الأفعال لما حذفت فيها الياء التي هي قبل الهاء للجزم، وصارت الهاء في موضع لام الفعل وحلت محلها أسكنت كما تسكن لام الفعل للجزم، ويعضد هذا الوجه قراءة من قرأ: ﴿أَلَمْ تَرْ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾(٣) بإسكان الراء(٤) لما ذكرت، وأيضًا فقد حكى صاحب الكتاب – رحمه الله –: هذه أمةْ الله بالإسكان في الوصل والوقف(٥)" (٦).

الدراسة:

بعض العرب لا يكتفون في الجزم بحذف حرف العلة من آخر الفعل المعتل؛ فقد قالوا: قام القوم ولو ترْ ما زيد، فحذفوا الألف، كما حذفت ياء لا أبالي في: لا أبالِ، فلما دخل الجازم تخيل أنّ الراء هي آخر الكلمة فسكنت للجازم، كما قالوا في: لا أبالي لم أُبَلْ، تخيلوا اللام آخر الكلمة(٧)، قالَ ابن جني: "

(١) من الآية: ٢٨ في سورة النمل.
(٢) هي قراءة حمزة وعاصم وأبي عمرو. تنظر القراءة في العنوان في القراءات السبع: ١٤٤، وإبراز المعاني: ١٠٧،
(٣) القراءة المتواترة بفتح الراء. من الآية: ١ في سورة الفيل.
(٤) القراءة للسلمي في شواذ القراءات: ٢٦٠، والبحر المحيط: ٦/ ٤٢٤.
(٥) ينظر الكتاب: ٤/ ١٩٨.
(٦) الدرة الفريدة: ١ / ٣٣٥، وينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ /٧٢٩.
(٧) ينظر البحر المحيط: ٣/ ٦٧٣، والدر المصون: ٢/ ٥٠٦.

ومن ذلك قراءة السلمي: ﴿أَلَمْ تَرْ أَنَّ اللَّهَ﴾ (١) ساكنة الراء، قال أبو الفتح: " فيها ضعف؛ لأنه إذا حذف الألف للجزم فقد وجب إبقاؤه للحركة قبلها دليلًا عليها، وكالعوض منها لا سيما وهي خفيفة، إلا أنه شبه الفتحة بالكسرة المحذوفة في نحو هذا استخفافًا. أنشد أبو زيد:

قالت سليمى اشْتَرْ لنا دقيقا (٢)

وروينا عن أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قول الشاعر:

وَمَنْ يَتَّقْ فإنَّ الله مَعْهُ *** وَرِزْقُ الله مُؤْتَابٌ وَغَادِ (٣)

فأسكن قاف "يتقْ" لما ذكرنا، وكذلك شبه السلمى "أَلَمْ تَرْ" بذلك؛ إذ كانت الكسرة أثقل" (٤).

تعقيب:

يمكنُ أَنْ يَكُونَ كل ما مر من شواهد مِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الكريم كَإِثْبَاتِ الأَلِفِ: في قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ

(١) من الآية: ١٩ في سورة إبراهيم.

(٢) هذا شطر من الرجز، وتتمته: وهات خبز الْبُرِّ أوْ سَوِيقَا، وهو للعذافر الكندي في إيضاح شواهد الإيضاح: ٣٥٥، وشرح شواهد الشافية للبغدادي: ٤/ ٢٢٥، وبلا نسبة في الخصائص: ٢/ ١١٩.

الشاهد: قوله: (اشترْ) حيث سكن الراء وهي عين الفعل، وكان حقها الكسر، فكأنه توهم أنها لام الفعل فسكنها، كما يسكن باء "اضربْ".

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو بلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس: ٢٥، والهمع : ١/ ٢٠٣.

مؤتاب: راجع، من ائتاب بمعنى آب.

الشاهد: قوله (يتقْ) حيث سكن القاف، والقياس كسرها.

(٤) ينظر المحتسب: ١/ ٣٦٠، ٣٦١.

بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [١]وقوله جل وعلا: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [٢]، وقوله تقدست أسماؤه: ﴿يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾ [٣]فِي الْوَصْلِ، وهو كثير[٤]؛ لذا جعل بعض النحويين الحمل على هذا الوجه أولى[٥]، لكن المنتجب استدل بقراءة السلمي: ﴿ألم تر﴾ على أن الأفعال التي تشبه "ألقه" لما حذفت فيها التي هي قبل الهاء للجزم، وصارت الهاء في موضع لام الفعل، وحلت محلها أسكنت كما تسكن لام الفعل للجزم، فكأنه يرجح أن الإسكان لعدم الاكتفاء بحذف حرف العلة.

٥ – منع اقتران جواب الدعاء بالواو

قال المنتجب عن قراءة قوله تعالى: ﴿هَارُونَ أَخِي . اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾[٦] بهمزة وصل، مضمومة في الابتداء[٧]، : "... تعضده قراءة من قرأ: ﴿أَخِي . واشْدُدْ بِهِ﴾ بالواو، وهو ابن مسعود[٨]، ولو كان جوابًا لما جاز فيه الواو". [٩]

---

(١) من الآية: ١٠ في سورة الأحزاب.
(٢) من الآية: ٦٧ في سورة الأحزاب.
(٣) من الآية: ٦٦ في سورة الأحزاب.
(٤) ينظر المحتسب: ١ / ٣٦١، والبحر المحيط: ٢/ ٥٦١، ٣/ ٦٧٣، ٦/ ٤٢٤.
(٥) ينظر الدر المصون: ٢/ ٥٠٦.
(٦) الآيتان: ٣٠، ٣١ في سورة طه.
(٧) القراءة للسبعة إلا ابن عامر. ينظر كتاب السبعة: ٤١٨، وجامع البيان في القراءات السبع: ٣/ ١٣٥٤.
(٨) ينظر الكشاف: ٣/ ٦٢، والبحر المحيط: ٧/ ٣٢٩.
(٩) الدرة الفريدة: ٤ /٣٦٨.

الدراسة:

قوله تعالى: ﴿اشْدُدْ﴾ بضم الألف على معنى الدعاء، يعني: اللهم اشدد به أزري، وهمزته همزة وصل مضمومة إذا ابتدئ بالكلمة ضُمّت، وإذا وصلت الكلمة بما قبلها سقطت؛ لأنه أمر من فعل ثلاثي كما تقول: يا زيد اخرج وادخل، وهو طلب مستأنف كقوله جل وعلا: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾[١]، ولو كان معطوفًا لكان بالواو كالباقي، قال أبو عبيدة: بهذه القراءة نقرأ، ويكون حرف ابن مسعود شاهداً لها[٢].

قال أبو علي: الوجه الدعاء دون الإخبار؛ لأن ذلك معطوف على ما تقدمه من قوله: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي. وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [٣]، فكما أن ذلك كله دعاء فكذلك ما عطف عليه[٤].

تعقيب:

بناءً على قراءة ابن مسعود فإن قوله تعالى: ﴿اشدد﴾ لا يصح أن يكون جوابًا للدعاء، إذ لو كان كذلك لما جاز اقترانه بالواو، فهو دعاء وطلب مستأنف كما ذكر المنتجب، وهذا بخلاف قراءة ابن عامر: ﴿أَشْدُد﴾ بقطع الهمزة وفتحها للمتكلم وصلًا ووقفًا، والجزم في "أَشْدُد" على جواب الدعاء والطلب على إضمار حرف الشرط، أي: أن تجعل "أشدد" ، وما عطف عليه ﴿وأَشْرِكه﴾، والذي حسّن ذلك عدم الواو، ولو كان دعاءً وطلبًا لكان بالواو كإخوته في قوله: ﴿ويَسِّرْ لي أمْرِي. وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي﴾ [٥] إلى قوله: ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا﴾ [٦].

---

(١) الآية: ٢٥ في سورة طه.
(٢) ينظر الحجة للفارسي: ٥/ ٢٢١، وبحر العلوم للسمرقندي: ٢/ ٣٩٤.
(٣) الآيتان: ٢٥، ٢٦ في سورة طه.
(٤) ينظر بحر العلوم للسمرقندي: ٢/ ٣٩٤، وإبراز المعاني: ٥٨٨.
(٥) الآيتان: ٢٦، ٢٧ في سورة طه.
(٦) الآية: ٣٣ في سورة طه.

٦ – الفعل المضارع الواقع بعد الشرط وجوابه بين النصب والجزم

قال المنتجب عن قراءة جزم الراء والباء في ﴿فيغفر﴾ و﴿يعذب﴾ ورفعهما[١] في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢] "... وتعضد الأولى قراءة من قرأ: ﴿يغفرْ﴾ بغير فاء مجزومًا على البدل من ﴿يُحَاسِبكم﴾ وهو الأعمش[٣]،... وتنصر الثانية قراءة من قرأ: ﴿فيغفرَ﴾ منصوبًا[٤] على الصرف[٥] مما قبله، وهو ابن عباس وغيره" [٦].

---

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بجزم الفعلين، عطفًا على الجزاء المجزوم، وقرأ الباقون – وهم عاصم وابن عامر – برفعهما على الاستئناف.
ينظر كتاب السبعة: ١٩٥، والتيسير في القراءات السبع ٨٥.

(٢) من الآية: ٢٨٤ في سورة البقرة.

(٣) تنظر القراءة للأعمش في المحتسب:١ /١٤٩، والكشاف:١/٣٣٠، ولطلحة بن مصرف في إعراب القرآن للنحاس:١/١٤٠، قال ابن عطية: "وقرأ الجعفي وخلاد وطلحة بن مصرف "يغفر" بغير فاء، وروي أنها كذلك في مصحف ابن مسعود " المحرر الوجيز: ١/ ٣٩٠.

(٤) القراءة لابن عباس والأعرج وأبي حيوة وأبي العالية والجحدري. ينظر القراءة في المحرر الوجيز: ١/ ٣٩٠، وشواذ القراءات: ١٠٦، والجامع لأحكام القرآن: ٣/٤٢٤، والبحر المحيط: ٢ / ٧٥٢.

(٥) مصطلح الصرف أكثر الفراء من ذكره، ويقصد به النصب في بابين هما: باب الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو، وباب المفعول معه، إذ يصرف المضارع والمفعول معه عما قبله، فلا تكون الواو فيهما عاطفة، بل تكون واو صرف لهما عما قبلهما، ومثلها الفاء وأو، ويشرح ذلك مع الواو، فيقول: الصرف "أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة، لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها ... كقول الشاعر:
لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله ... عار عليك إذا فعلتَ عظيم
ألا ترى أنه لا يجوز إعادة لا في "تأتي مثله"؛ فلذلك سمي صرفا؛ إذ كان معطوفًا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله". ينظر معاني القرآن للفراء:١/ ٣٤، والمدارس النحوية للدكتور/ شوقي ضيف: ١٩٩.

(٦) الدرة الفريدة: ٣ / ١٩٥، ١٩٦.

الدراسة:

خرّج المنتجب قراءة الأعمش وطلحة بن مصرف: ﴿يَغْفِرْ﴾ و﴿ويعذبْ﴾ بالجزم على أنها بدل من ﴿يُحَاسِبكُم﴾، وهو مسبوق في ذلك، فقد قال ابن جني: "جزم هذا على البدل من "يحاسبكم" على وجه التفصيل لجملة الحساب، ولا محالة أن التفصيل أوضح من المفصَّل، فجرى مجرى بدل البعض أو الاشتمال، والبعض ك ضربت زيدًا رأسه، والاشتمال ك أُحب زيدًا عقله. وهذا البدل ونحوه واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان، فمن ذلك قول الله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ (١)؛ لأن مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الآثام" (٢).

وهذه القراءة تؤيد من قرأ بالفاء: ﴿فيغفر﴾ و﴿ويعذبْ﴾ وجزم على الإتباع مما قبله للمشاكلة(٣).

أما قراءة نصب الفعلين فعَلَى إِضْمَارِ" أَنْ"، فَيَنْسَبِكُ مِنْهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا مَصْدَرٌ مَرْفُوعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى مَصْدَرٍ مُتَوَهَّمٍ مِنَ الْحِسَابِ، تَقْدِيرُهُ: يَكُنْ مُحَاسَبَةٌ فَمَغْفِرَةٌ وَتَعْذِيبٌ، وَهَذِهِ الْأَوْجُهُ قَدْ جَاءَتْ فِي قَوْلِ النابغةِ الذبياني:

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ *** رَبِيعُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ

(١) الآية: ٦٨، ٦٩ في سورة الفرقان.
(٢) المحتسب: ١/ ١٤٩، ١٥٠.
(٣) ينظر الحجة للفارسي: ٢/ ٤٦٤، والمحرر الوجيز: ١/ ٣٩٠.

وَنَأْخُذْ بعدَه بِذِنابِ عَيْشٍ *** أَجَبَّ الظَّهْرَ ليس له سَنامُ [١]

يُرْوَى بِجَزْمِ" وَنَأْخُذُ"، ورَفْعِهِ، ونَصْبِهِ.

وهي تؤيد قراءة الرفع التي حملت على جعل الفعل خبراً لمبتدأ محذوف، على تقدير: فهو يغفر، أي: فالله يغفر، فيكون عطف جملة اسمية على جملة فعلية. [٢] ، قال ابن مالك:

والفِعْلُ من بعد الجزَا إن يَقْتَرِنْ *** بالفا أو الواو بتَثْليثٍ قَمِنْ

(١) البيتان من بحر الوافر، وهما للشاعر في ديوانه: ١٠٥، ١٠٦؛ والخزانة: ٧/ ٥١١، ٩/ ٣٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٨٣، ٨٥، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٠٩، والمقتضب ٢/ ١٧٩.

اللغة: ربيع الناس: شبه ممدوحه بالربيع للدلالة على ما يحمله من نعم للناس. الذناب: الأطراف. أجب الظهر: بدون سنام، كناية عن الحاجة التي تعقب موته.

الشاهد: «ونأخذ» حيث روي الجزم عطفًا على جواب الشرط، وبالنصب على الجواب، وبالرفع على الاستئناف.

(٢) ينظر الحجة للفارسي: ٢/ ٤٣.

الفصل الثاني

الفكر الصرفي عند المنتجب في شواذ قراءات الدرة الفريدة

ذكرت في الفصل السابق المسائل النحوية التي تعلقت بالقراءات الشاذة في كتاب الدرة الفريدة، وفيها تبينت طريقة المنتجب في عرض تلك المسائل، واتضح فيها فكره وجهده، وفي هذا الفصل – إن شاء الله – دراسة للمسائل التي تعلقت بالجانب الصرفي، وقد اشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: **القراءات الشاذة في بابي أبنية المصدر والجموع**.

المبحث الثاني: **القراءات الشاذة في باب الإبدال والإعلال**.

المبحث الثالث: **القراءات الشاذة في باب الحذف**.

المبحث الرابع: **القراءات الشاذة في بابي الإدغام والفك والوقف**.

المبحث الأول

القراءات الشاذة في بابي أبنية المصدر والجموع

١ – مجيء المصدر على غير فعله الجاري عليه

قال المنتجب عن قراءة تشديد التاء في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ (١) (٢).. تدل عليه قراءة من قرأ: ﴿وَأُنزِلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ (٣)، وهو عبد الله بن مسعود(٤) " (٥).

الدراسة:

مصدر قوله تعالى: ﴿ فَأُمَتِّعُهُ﴾ مقدر دُل عليه بالوصف، والتقدير: إمتاعًا، وقد نظره الشيخ بالقراءة الشاذة: ﴿وَأُنزِلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ التي جاء فيها مصدر "أفعل" على "تفعيل"، وحقه أن يكون على "إفعال" كما ذكر الصرفيون(٦)، ومصدر أقال سيبويه: "باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً تجاوروا اجتواراً؛ لأن

---

(١) من الآية: ١٢٦ في سورة البقرة.

(٢) قراءة السبعة إلا ابن عامر. تنظر القراءة في كتاب السبعة: ١٧٠، والمبسوط في القراءات العشر: ١٣٦.

(٣) القراءة المتواترة: ﴿ونُزِّل﴾ من الآية: ٢٥ في سورة الفرقان.

(٤) القراءة لابن مسعود في مختصر شواذ القرآن: ١٠٤، وله ولأُبي في شواذ القراءات: ٣٤٨، وللأعمش وابن مسعود في المحرر الوجيز: ٢٠٨/٤.

(٥) الدرة الفريدة: ٣ / ٨٢.

(٦) قال الرضي: "اعلم أن مصدر الفعل الثلاثي المزيد فيه والرباعي يأتي على قياس مطرد؛ فيأتي مصدر "أَفْعَلَ" على إفعال، نحو: أخرجَ إخراجا. ينظر شرح الشافية: ١/ ٢٩٧، وينظر أوضح المسالك: ٣/ ٢٠٤.

معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. ومثل ذلك: انكسر كسراً وكسر انكساراً؛ لأن معنى كسر وانكسر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (١)؛ لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت، وقال ﷻ: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (٢)؛ لأنه إذا قال تبتل فكأنه قال: بتل. وزعموا أن في قراءة ابن مسعود: ﴿وَأَنزلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾؛ لأن معنى "أنزل" و"نزل" واحد. وقال القطامي:

وخَيرُ الأمرِ ما استقبَلَت منهُ *** وليس بأن تَتَبّعهُ اتِّباعًا (٣)

لأن تتبعت وأتبعت في المعنى واحد، وقال رؤبة:

وقد تطَوّيتُ انطِواءَ الحِضْبِ (٤)

لأن معنى "تطويت" و"انطويت" واحد" (٥)

---

(١) الآية: ١٧ في سورة النبأ.

(٢) الآية: ٨ في سورة المزمل.

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو للشاعر في ديوانه: ٣٥، ولسان العرب (تبع)، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٢٠٥.

الشاهد: "تتبعه اتباعا" حيث وقع قوله: "اتباعا" مصدرا لغير فعله الجاري عليه وهو "تتبعه"؛ لأن المعنى واحد.

(٤) من الرجز، وتتمته: بَيْنَ قَتَادِ رَدْهَةٍ وشِقْبِ، وهو للشاعر في ديوانه: ١٦، ولسان العرب "حضب"، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١١٢.

المعنى: تطوّيت انطواء: طَوَى الشئ طيّاً: ضم بعضه على بعض، وانطوت الحية وغيرها: التف بعضها حول بعض، الحضب: بفتح الحاء وكسرها ضرب من الحيات، وقيل: هو الذكر الضخم منها.

الشاهد فيه: أنه أتي بالانطواء مصدراً مؤكداً ل" تطويت"؛ لأن معني "تطويت" و"انطويت" سواء.

(٥) الكتاب: ٤/ ٨١، ٨٢.

فعلم مما تقدم أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَعْنَى "أَنْزَلَ وَنَزَلَ" وَاحِدًا جَازَ مَجِيءُ مَصْدَرِ أَحَدِهِمَا مكان الآخر(١).

٢ – وضع المصدر موضع اسم الفاعل

قال المنتجب عند حديثه عن قراءة: ﴿سَال سَائِل بِعَـذابٍ وَاقِـع﴾ (٢) بألف مكان الهمزة (٣) : "... وتعضده – يعني كون الألف بدلًا من الهمزة – قراءة من قرأ: ﴿سَالَ سَيل﴾، وهو ابن عباس(٤)، فوضع المصدر موضع اسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا﴾ (٥)، أي: غائرًا " (٦).

الدراسة:

في قراءة ابن عباس ﴿سَيْل﴾ وضع للمصدر موضع اسم الفاعل، فهو في معنى سائل، كالغَوْر بمعنى الغائر. والمعنى: اندفع عليهم وادي عذابٍ، وقد تحدث عن ذلك إمام النحويين سيبويه فقال عن المصدر: "...ويقع على الفاعل، وذلك قولك: يومٌ غمٌّ، ورجلٌ نومٌ، إنما تريد النائم والغامّ" (٧).

---

(١) ينظر الأصول: ٣/ ١٣٤، وحجة القراءات: ٥١٠، والدر المصون: ١٠/ ٥٢٠.
(٢) الآية: ١ من سورة المعارج.
(٣) هي قراءة نافع وابن كثير. ينظر التيسير في القراءات السبع: ٢١٤، وكتاب السبعة في القراءات: ٦٥٠، وجامع البيان في القراءات السبع: ٤/ ١٦٥٧.
(٤) سبق تخريج القراءة: ٢٠١١ من البحث.
(٥) من الآية: ٤١ في سورة الكهف.
(٦) الدرة الفريدة: ٥ /١٩٦.
(٧) الكتاب: ٤/ ٤٣.

وقال: " وقد يكون الحلَب الفعل والحلَب المحلوب، فكأن الوزن ههنا اسمٌ، وكأن الضرب اسم، كما تقول: رجلٌ رِضاً وامرأة عدلٌ ويومٌ غمٌّ" (١).

والعدول عن اسم الفاعل إلى المصدر لأمرين:

الأول: صناعي، وهو زيادة الأنس بمشابهة المصدر للصفة الواقع موقعها، كما وقعت الصفة موقع المصدر نحو: أقائماً والناس قعود، أي: أتقوم قياماً والناس قعود. فالمصدر واسم الفاعل على هذا يقوم أحدهما مقام الآخر.

والثاني: معنوي؛ لأن المصدر إذا وصف به أصبح الموصوف كأنّه مخلوق عن ذلك الفعل، فهو يتعاطاه ويعتاده كثيراً، وقد ورد هذا المعنى في كلام العرب كثيراً كقول الشاعر:

أَلا أَصْبَحَتْ أَسماءُ جاذِمةَ الحَبْلِ *** وضَنَّتْ عَلَيْنَا، والضَّنِينُ مِنَ البُخْلِ (٢)

أي: كأنه مخلوق من البُخل لكثرة ما يأتي به منه(٣).

ويرى ابن جني أن الوصف بالصفة أقوى إعراباً من حيث النحو، والوصف بالمصدر أقوى من حيث المعنى(٤).

---

(١) السابق: ٢/ ١٢٠.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للبعيث المجاشعي في الحجة للفارسي: ٦ / ٣٥٢، ولسان العرب لابن منظور "ضنن "، وبلا نسبة في الأمالي الشجرية: ١ /١٠٧، والمغني: ٤٠٩، والجاذمة: التي انقطع وصلها، والضنين: البخيل.

(٣) ينظر الخصائص: ٣/ ٢٦٢.

(٤) ينظر السابق: ٣/ ٢٦٢.

وإقامة المصدر مقام اسم الفاعل كثيرة في القرآن الكريم، فمن ذلك قوْل الله جلّ وَعز: ﴿لَيْسَ الْبر أَن تولّوا وُجُوهكُم قبل الْمشرق وَالْمغْرب وَلَكِن الْبر من آمن بِاللَّه وَالْيَوْم الآخر﴾ (١) يَعْنِي: وَلَكِن الْبَار من آمن بِاللَّه وَالْيَوْم(٢)، وقال تعالى: ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (٣) قال الأزهري: "انتصب قوله: ﴿عَدْوًا﴾ و﴿عُدُوًا﴾ على المصدر، وإن شئت على إرادة اللام، ويكون نصبه على الحال، المعنى: فَيَسُبُّوا اللَّهَ عادينَ. فأقامَ المصدر مقام الفاعلين" (٤).

تعقيب:

العدول عن اسم الفاعل إلى المصدر أكثر من أن يحصى في لغة العرب، وقد ساق المبرد جانبًا من ذلك فقال: "وقرأ بَعضهم(٥): ﴿في أَرْبَعَة أَيَّام سَوَاءٍ﴾ (٦) على معنى مستويات، وَقَالَ جلّ وَعز: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ (٧) فَالْمَعْنى – وَالله أعلم – غائرا؛ فَوضع الْمصدر مَوضِع الِاسْم، وَقَالَت الخنساء:

---

(١) من الآية: ١٧٧ في سورة البقرة.
(٢) ينظر الجمل في النحو: ٣٢٥.
(٣) من الآية: ١٧٧ في سورة البقرة.
(٤) ينظر معاني القراءات: ١/ ٣٧٨.
(٥) القراءة لزيد بن علي، والحسن، وابن أبي إسحق، وعمرو بن عُبيد، وعيسى، ويعقوب. ينظر المحرر الوجيز: ٥/ ٦، وتحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن: ١٧.
(٦) القراءة المتواترة ﴿سَوَاءً﴾ بالنصب. من الآية: ٤١ في سورة فصلت.
(٧) من الآية: ٣٠ في سورة الملك.

تَرْتَعُ مَا عَقَلَتْ حتَّى إِذا ادّكَرَتْ *** فإِنَّما هِيَ إِقْبالٌ وإِدْبارُ[١]

فالمصدر فِي كل هَذَا فِي مَوضِع الِاسْم، وَقَالَ لَقِيط بن زُرَارَة:

شَتَّانَ هَذَا والعِناقُ والنَّوْمْ **** والمُشْرَبُ البارِدُ والظِّلُّ الدَّوْمْ[٢]

يُرِيد الدَّائِم" [٣].

وتقول العرب: رجل عَدْل: أي عادل ورِضاً، أي: مَرْضِي، وبنو فلان لنا سَلْم، أي: مسالمون، وحَرْب، أي: محاربون[٤].

٣ – جمع "أفعلة" على "أفاعلة"

قال المنتجب عن قراءة ﴿أساورة﴾ بفتح السين وبعدها ألف[٥] في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [٦] : "... وتعضده قراءة من قرأ

(١) البيت من بحر البسيط، وهو للشاعرة في شرح ديوانها: ٧٨، والكتاب: ١/ ٣٣٧، والخزانة: ١/ ٤٣١، ٢/ ٣٤، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١١٥، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٦٦.

اللغة: ترتع: ترعى، ادكرت: تذكرت، الإقبال: ضد الإدبار.

(٢) البيت من بحر الرجز، وهو للشاعر في مجاز القرآن: ١/ ٤٠٤، واتفاق المباني وافتراق المعاني لسليمان بن بنين الدقيقي: ١٢٠، وبلا نسبة في الأصول : ٢/ ١٣٣، والمفصل: ٢٠٤.

المعنى: يقول الشاعر: هناك فرق بين ما أنا فيه من حرمان وتعب وما كنت فيه من وصل وراحة، من العناق والنوم والشراب العذب في ظل الأشجار الضخمة.

(٣) المقتضب: ٤/ ٣٠٤، ٣٠٥.

(٤) ينظر فقه اللغة وسر العربية للثعالبي: ٢٣٠.

(٥) القراءة للسبعة إلا حفصًا. ينظر كتاب السبعة: ٥٨٧، والتيسير في القراءات السبع: ١٩٧.

(٦) من الآية: ٥٣ سورة الزخرف.

﴿أَسَاوِير من ذَهَبٍ﴾، وهو ابن مسعود [١]، وقيل: أساورة جمع أسورة، وزيدت الهاء لتأنيث الجمع، كما زيدت في نحو: صياقلة. فاعرفه" [٢].

الدراسة:

"أساوير" جمع "إسوار"، على زنة "أفاعيل" مثل: إعصار وأعاصير؛ والقراءة بها تعضد قراءة من قرأ: ﴿أَسْاوِرَةٌ﴾، وهي جمع الجمع واحده أَسْوِرَة، وواحد "أَسْوِرَة" سَوار وسِوَار، قال سيبويه: " ومن هذا الباب، أي – جمع الجمع – قولهم: أسورة وأساورة" [٣]، وقال الزجاج: " ويصلح أن يكون جمع الجمع فتقول: أسورة وأساورة كما تقول: أقوال وأقاويل" [٤].

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ" أَسَاوِرَةٌ" جَمْعَ" إِسْوَارٍ" وَأُلْحِقَتِ الْهَاءُ فِي الْجَمْعِ عِوَضًا مِنَ الْيَاءِ، فَهُوَ مِثْلُ: زَنَادِيقَ وَزَنَادِقَةٍ، وَبَطَارِيقَ وَبَطَارِقَةٍ، وَشَبَهَهُ[٥]، وتعضده القراءة الشاذة ﴿أساويرِ﴾؛ فإنها تبين هذا الأصل.

قَالَ أَبُو عَمْرِو ابن الْعَلَاءِ: وَاحِدُ الْأَسَاوِرَةِ وَالْأَسَاوِرِ وَالْأَسَاوِيرِ: إِسْوَارٌ، وَهِيَ لُغَةٌ فِي سِوَار[٦].

---

(١) نسبت القراءة لابن مسعود وأبي في مختصر شواذ القرآن: ١٣٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٧٥، ولابن وثاب في شواذ القراءات: ٤٢٨.

(٢) الدرة الفريدة: ٥ /٨١.

(٣) الكتاب: ٣/ ٦١٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٤١٥.

(٥) ينظر البحر المحيط: ٩/ ٣٨٣، والدر المصون: ٩/ ٥٩٩.

(٦) المحرر الوجيز: ٥/ ٥٩.

المبحث الثاني

القراءات الشاذة في باب الإبدال والإعلال

١ – قلب الواو ياء لاجتماعهما

قال المنتجب عن قراءة: ﴿طيْف﴾ بالإسكان[١]: في قوله تعالى: ﴿إنّ الذينَ اتّقوُا إذا مسّهم طَائفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ [٢] "... تعضده قراءة من قرأ ﴿طيِّف﴾ وهو ابن جبير[٣]" [٤].

الدراسة:

الطَّيِّف – بتشديد الياء – بزنة " فَيْعِل"، والأصل: طَيْوِف، فهو من الواوي، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، ثم حذفت عين الكلمة على قراءة الكسائي ومن معه، كقولهم في مَيِّت: مَيْت، وفي لَيِّن: لَيْن، وفي هَيِّن: هَيْن[٥]؛ قال النحاس: "... وقال أبو حاتم: سألت الأصمعيّ عن "طيّف"، فقال: ليس في المصادر "فيْعل". قال أبو جعفر: ليس هذا بمصدر، ولكن يكون بمعنى طائف" [١]، وَقِيلَ: إن "طيْف" مَصْدَرُ يَطُوفُ، مثل: باع يبيع، ومنه قول كعب بن زهير:

---

(١) القراءة للكسائي وابن كثير وأبي عمرو. تنظر القراءة في التيسير في القراءات السبع: ١١٥، وتحبير التيسير: ٣٨٢.

(٢) من الآية: ٢٠١ سورة الأعراف.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٨٦، وشواذ القراءات: ٢٠١، والبحر المحيط: ٥/ ٢٥٨.

(٤) الدرة الفريدة: ٤ /٦٣.

(٥) ينظر المقتضب:٢/ ٢٨٣، وشرح التصريف للثمانيني: ٤٧٦، وأمالي ابن الشجري:٣/ ١٨٩ ، وشرح الشافية للرضي:١/ ١٤٩.

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٨٦.

أَنَّى أَلَمَّ بِكَ الخَيالُ يَطِيفُ **** ومَطافُه لَكَ ذُكْرَةٌ وشُعُوفُ[١]

فقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً، كَمَا قُلِبَتْ فِي "أَيْدٍ"، وَهُوَ بَعِيدٌ.[٢]

٢ – وقوع الياء لامًا ل "فَعْلَى" وصفًا

قال المنتجب في باب الإمالة: "...أما فَعْلَى بفتح الفاء وإسكان العين، فنحو ﴿السَّلْوَى﴾ [٣]، و﴿المَوتَى﴾[٤] و﴿مَرضَى﴾ [٥]،... و﴿ضَيْزَى﴾[٦] [٧] على غير قراءة ابن كثير[٨] وأبي عمرو" [٩].

الدراسة:

قَراءة: ﴿ضَيزَى﴾ بِفَتْحِ الضَّادِ وَسُكُونِ الْيَاءِ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ، كَ دَعْوَى وُصِفَ بِهِ، أَوْ وَصْفٌ، كَ سَكْرَى وعطشى[١٠].

ووزن "ضِيزى" فُعْلَى بِضَمِ الْفَاءِ مِنْ ضَازَهُ حَقَّهُ إِذَا نَقَصَهُ، وَأَصْلُ عَيْنِ "ضَازَ "هَمْزَةٌ، يُقَالُ: ضَأَزَهُ حَقَّهُ كَ مَنَعَهُ، ثُمَّ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ فَقَالُوا: ضَازَهُ بِالْأَلِفِ.

---

(١) البيت من بحر الكامل، وهو للشاعر في شرح ديوانه للسكري: ١١٣، ومجاز القرآن:١/ ٢٥٧، وبلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس:١ / ٢١٦.
والشعوف: الولوع بالشيء حتى لا يعدل عنه.
الْمَعْنَى: أنه يبغض طيف محبوبه مَعَ كلفه بِهِ، ويكرهه مَعَ ارتياحه لَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يهجره فِي زمن الْوَصْل، وَلَا يطرقه مَعَ التئام الشمل.
(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن:١/ ٦٠٩.
(٣) من الآية: ٥٧ في سورة البقرة، ١٦٠ في سورة الأعراف،٨٠ في سورة طه.
(٤) من الآية: ٧٣ في سورة البقرة، وقد ورد هذا اللفظ سبع عشرة مرة في القرآن الكريم.
(٥) من الآية: ٤٣ في سورة النساء، وقد ورد هذا اللفظ سبع مرات في القرآن الكريم.
(٦) القراءة المتواترة: ﴿ضِيزى﴾ و﴿ضئزى﴾ من الآية: ٢٢ في سورة النجم.
(٧) القراءة لابن عمير وزيد بن علي في شواذ القراءات: ٤٥٢، والبحر المحيط:١٠/ ١٨.
(٨) قَرَأَ ابْن كثير﴿ضئزى﴾ بِالْهَمْز، وَقَرَأَ بَاقِي السبعة – ومن ضمنهم أبو عمرو – بِغَيْر همز.
– ينظر كتاب السبعة: ٦١٥، وحجة القراءات: ٦٨٥، ولا أدري لم أخرج المنتجب أبا عمرو من باقي السبعة.
(٩) الدرة الفريدة:٢ /٨٤، ٨٥.
(١٠) ينظر البحر المحيط:١٠/ ١٨، وروح المعاني: ١٤/ ٥٧.

وَيَجُوز فِي مُضَارِعِه أَنْ يَكُونَ يَائِيَّ الْعَيْنِ أَوْ وَاوِيَّهَا، فتقول: ضَازَ يَضِيزُ، وَضَازَ يَضُوزُ. وَمَهْمُوز الْعَيْنِ إِذَا خُفِّفَ جاز أَنْ تُلْحِقَهُ بِالْوَاوِ أَو الْيَاءِ، لَكِنَّ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِهِم اعْتِبَار الْعَيْنِ يَاءً فَقَالُوا: ضَازَهُ حَقَّهُ ضَيْزًا ولَم يَقُولُوا ضَوْزًا؛ لِأَنَّ الضَّوْزَ لَوْكُ التَّمْرِ فِي الْفَم، فَأَرَادُوا التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْمَصْدَرَيْنِ، وَهَذَا مِنْ مَحَاسِنِ الِاسْتِعْمَالِ، وَعَنِ الْمُؤَرِّجِ السَّدُوسِي كَرِهُوا ضَمَّ الضَّادِ فِي ضُوزَى فَقَالُوا: ضِيزَى. كَأَنَّهُ يُرِيدُ اسْتَثْقَلُوا ضَمَّ الضَّادِ، أَيْ: فِي أَوَّلِ الْكَلِمَة مَع أَنَّ لَهُمْ مَنْدُوحَةً عَنْهُ بِالزِّنَةِ الْأُخْرَى(١).

و"ضِيزى" اسْم تَفْضِيل مِثْلَ: كُبْرَى وَطُوبَى، أَيْ: شَدِيدَةُ الضَّيْزِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ بَعْدَ الضَّمَّةِ حَرَّكُوهُ بِالْكَسْرِ؛ مُحَافَظَةً عَلَى الْيَاءِ؛ لِئَلَّا يَقْلِبُوهَا وَاوًا؛ فَتَصِيرَ "ضُوزَى"، وَهُوَ مَا كَرِهُوهُ كَمَا قَالَ الْمُؤَرِّجُ، وَهَذَا كَمَا فَعَلُوا فِي "بِيضٍ" جَمْعُ أَبْيَضَ، وَلَو اعْتَبَرُوهُ تَفْضِيلًا مِنْ ضَازَ يَضُوزُ لَقَالُوا: ضَوْزَى، وَلَكِنَّهُمْ أَهْمَلُوهُ(٢).

وَقِيلَ: وَزْنُ ضِيزى "فِعْلَى" بِكَسْرِ الْفَاءِ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ مِثْلُ: دِفْلَى وَشِعْرَى(٣)، وَيُبعد هَذَا أَنَّهُ مُشْتَقٌّ فَهُوَ بِالْوَصْفِيَّةِ أَجْدَرُ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: لَا يُوجَدُ فِعْلَى بِكَسْرِ الْفَاءِ فِي الصِّفَاتِ(١)، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِثْلُ: ذِكْرَى، وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ كَسْرَتُهُ أَصْلِيَّةٌ.

---

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٧٣، والبحر المحيط: ١٠/ ١٨، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور: ٢٧/ ١٠٦، ١٠٧.

(٢) ينظر الحجة للفارسي: ٦/ ٢٣٢، والدر المصون: ١٠/ ٩٥، والتحرير والتنوير: ٢٧/١٠٧.

(٣)"الدفلى": نبت مر زهره كالورد الْأَحْمَر يتخذ للزِّينَة، و"الشِعْرَى": نجم فِي السَّمَاء.
ينظر لسان العرب: "دفل" و"شعر".

(١) الكتاب: ٤/ ٣٦٤.

المبحث الثالث

القراءات الشاذة في باب الحذف

١ – حذف الهمزة

قال المنتجب عن قراءة: ﴿ويَقُولُ أَيْنَ شُرَكَايَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾ [١] بِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ دُونَ هَمْزٍ ولا مد [٢]: "... وجه من قرأ ﴿أين شركاي﴾ بطرح الهمزة: هو أن الهمزة حرف جلد ثقيل بعيد المخرج، والجمع – أيضًا ثقيل؛ فَكَره أن يجمع بينهما، فخففهما بالحذف مثل الكسائي في نحو: "اريت"، وكما فعل من قرأ: ﴿إِنَّهَا لَحْدَى الْكُبَرِ﴾ [٣]، بطرح الهمزة [٤]، وكما قالوا: سواية في سوائية [٥]..، وما ذكرت من نحو: سواية، و﴿لَحْدَى الكُبَرِ﴾، وإن كان مستعملًا في كلام القوم، فليس بالمتين؛ لقلة المستعملين له[٦].

---

(١) من الآية: ٢٧ في سورة النحل.

(٢) تنظر القراءة في كتاب السبعة: ٣٧١، وتحبير التيسير: ٤٣٠.

(٣) القراءة المتواترة ﴿لإحدى﴾من الآية: ٣٥ في سورة المدثر.

(٤) القراءة لنَصْر بْن عَاصِمٍ، وَابْن مُحَيْصِنٍ، وَوَهْب بْن جَرِيرٍ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ ﴿إِنَّهَا لَحْدَى الْكُبَرِ﴾.

يَنظر الحجة للفارسي: ٦/ ٣٣٩، والدر المصون: ١٠/ ٥٥١.

(٥) مصدر سؤته، يقال: سؤته: مَساءة ومَسايةً ومَساءً ومَسائيةً، وسواية. ينظر لسان العرب: سوأ.

(٦) الدرة الفريدة: ٤ / ٢٥٨.

الدراسة:

استشهد المنتجب على حذف الهمزة بقرَاءة من قرأ ﴿إِنَّهَا لَحْدَى الْكُبَرِ﴾، بحذف همزة إحدى وسكون الحاء، وهو كثير في لغة العرب، وقد جعله ابن جني من حذف الهمزة اعتباطًا وتعجرفًا(١)، وهو من الشُّذوذِ بحيثُ لا يُقاسُ عليه، وتوجيهُه: أَنْ يكونَ أَبْدلها ألفاً، ثم حُذِفَتِ الألفُ لالتقاءِ الساكنَيْن، وقياسُ تخفيفِها أن تجعل بين بينِ نحو: "سِيم".

وقرأ سالم بن عبد الله: (٢) ﴿فَلَثْمَ عليه﴾ (٣) أصله: ﴿فلا إثم﴾، فلما حذف الهمزة تخفيفًا التقت الألف مع ثاء "إثم" وهي ساكنة، فحذفت الألف من "لا" لالتقاء الساكنين؛ فصار "فَلَثْمَ عليه"، وقَرَأَ ابْنُ مُحَيْصِنٍ: (٤) ﴿فَجَاءَتْهُ حْدَاهُمَا﴾ (٥) ، وقَرَأَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: (٦) ﴿أَنِ ارْضِعِيهِ﴾ (٧) بحذف الهمزة.

وقد حذفها العرب – أيضًا – في قولهم: ويلمه. وأصله: ويل لأمه، فحذف لام "ويل" وتنوينه، وحذفت همزة "أم "، فبقي: ويلمه. فاللام الآن لام الجر؛ لأنها مكسورة، كما حذفوها من لفظ الجلالة " الله"، فأصله في أحد قولي سيبويه "إِلهٌ"، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وصارت الألف واللام

---

(١) المحتسب: ١/ ١٢٠.
(٢) تنظر القراءة في المحتسب: ١ / ١٢٠، والدر المصون: ٢/ ٣٤٦.
(٣) القراءة المتواترة: ﴿فلا إثم عليه﴾ من الآية: ٢٠٣ في سورة البقرة.
(٤) تنظر القراءة في المحتسب: ٢ / ١٥٠، وشواذ القراءات: ٣٦٥.
(٥) القراءة المتواترة: ﴿إحداهما﴾ من الآية: ٢٥ في سورة القصص.
(٦) تنظر القراءة في شواذ القراءات: ٣٦٥، والبحر المحيط: ٨/ ٢٨٧.
(٧) القراءة المتواترة بهمزة قطع ﴿أرضعيه﴾ من الآية: ٧ في سورة القصص.

عوضًا منها [١]، وقالوا: "أناس" ثم أدخلوا الألف واللام، فقالوا: "الأناس" ثم حذفوا الهمزة، فقالوا: الناس، ومنه قولهم: لن، في قول الخليل، وأصلها عنده "لا أن" فحذفت الهمزة تخفيفًا لكثرتها في الكلام، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها، ومنه قولهم: لاب لك، أي: لا أب لك، وحكى أبو علي الدينوري أن العرب يقولون: مخيرك، يريدون: ما أخيرك، وحكى الكوفيون – أيضاً – عن العرب: ما خير اللبن للصحيح، وما شره للمبطون، وَالْأَصْل: مَا أخيره وَمَا أشره، فَلَمَّا حذفت الْهمزَة نقلت حَرَكَة الْيَاء إِلَى الْخَاء ولَم يحْتَج إِلَى ذَلِك فِي "شَرّ" [٢].

وحذف الهمزة كثير في الشعر أيضًا، ومنه قول أبى الأسود:

يابا المُغيرةِ رُبَّ أمرٍ مُعضِلٍ *** فَرَّجتُهُ بالمَكرِ مِنِّي والدَّها[٣]

وقول الآخر:

إنْ لم أُقاتِلْ فالبسوني بُرقُعا *** وقَتَخاتٍ في اليدينِ أَرْبَعا[٤]

قال ابن جني بعد أن أورد أبياتًا من الشعر حذفت فيها الهمزة: " قد قدمنا ذكر ضَعف ذلك، وأنه إنما يجوز في الشعر لا في التنزيل" [٥].

---

(١) ينظر الكتاب: ١٩٥/٢.

(٢) ينظر إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٢٧٤، والخزانة: ٣/ ٢٧٦.

(٣) البيت من بحر الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: ٣٧٨، والحجة للفارسي: ٦/ ٣٤٠، والممتع: ٣٩٥، وبلا نسبة في رصف المباني: ٤٤.
الشاهد: " يا با المُغِيرةِ " حيث حذفت همزة "أبا" للتخفيف.

(٤) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي: ٢١١/٣، والمحتسب: ١/ ١٢٠، والخصائص: ٣/ ١٥١.
الشاهد: " فالبسوني " حيث حذفت همزة القطع للتخفيف.

(٥) المحتسب: ٢/ ١٥٠.

تعقيب

بدا بعد دراسة المسألة أمران:

الأول: ما ذهب إليه المنتجب من أن حذف الهمزة قليل يحتاج إلى توضيح، فهو قليل بالنسبة إلى اللغة الأخرى الشائعة التي تثبت الهمزة، وليس قليلًا في حد ذاته، فقد جاء في قراءات شاذة كثيرًا، وفي الحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

والآخر: أنه لا مانع من حذف الهمزة طالما أمن اللبس، ولم يتغير معنى الكلمة، وما الذي يلجأ إلى الحكم على الاستعمال الذي كثر جدًا بأنه خارج عن القياس، أو ضرورة، لاسيما وأن حذف الهمزة قد يكون هو المستعمل والجاري على لسان العرب وليس إثباتها؛ فقد حُذفت من مضارع "رأيتُ" فقالوا: يرَى وترَى، وماضيهما رأى، وإثباته في المضارع هو الأصل، ومع ذلك فلا يكاد يذكر، ومن الأفعال التي حذفت الهمزة منها فاءً، ومنه قولك إذا أمرت من الأخذ والأكل: خذ وكل، أصله: أأخذ وأأكل، فثقل عليهم اجتماع همزتين فيما يكثر استعماله، فأسقطوا الثانية، فلمَّا حُذفت الهمزة استُغني عن همزة الوصل؛ لزوال الهمزة الساكنة(١).

---

(١) ينظر الخصائص: ٣/ ١٥٢، والممتع: ٣٩٤.

٢ – حذف الألف من ضمير المؤنث الغائب

قال المنتجب عن قراءة: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ (١) بفتح الميم وضم اللام مع تنوينها، ورفع الراء (٢): " تعضده قراءة من قرأ: ﴿ونَادَى نُوحٌ ابْنَهَ﴾ (٣) بفتح الهاء" (٤)، يريد: ابنها، ثم حذف الألف، وبقي الفتحة دالة عليها، وهو عروة بن الزبير، فهو بعض أهله... " (٥).

الدراسة:

ذكر المنتجب أن الألف قد تحذف ويجتزئ عنها بالفتحة، وشاهده في ذلك قراءة: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهَ﴾ بِفَتْحِ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ، أَيِ: ابْنَهَا مُضَافًا لِضَمِيرِ امْرَأَتِهِ، فَاكْتَفَى بِالْفَتْحَةِ عَنِ الْأَلِفِ(٦)، وقد جعل النحويون منه قول الشاعر:

إِمَّا تَقُودُ بِهَا شَاةً فَتَأْكُلَهَا *** أو أن تَبِيعَه في بَعْضِ الأَرَاكِيبِ(٧)

(١) من الآية: ١١ سورة هود.

(٢) القراءة للسبعة إلا الكسائي. تنظر القراءة في جامع البيان في القراءات السبع: ٣/ ١٢٠٠، وإبراز المعاني: ٥١٤.

(٣) القراءة المتواترة بضم الهاء. من الآية: ٤٢ سورة هود.

(٤) القراءة لعلي بن أبي طالب، وعروة بن الزبير، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد ينظر المحتسب: ١/ ٣٢٢، وشواذ القراءات: ٢٣٥.

(٥) الدرة الفريدة: ٤ /١٥٤، ١٥٥.

(٦) الكشاف: ٢/ ٣٩٦.

(٧) البيت من بحر البسيط، وهو بلا نسبة في سر الصناعة: ٢/ ٣٥٨، وشرح الشافية للرضي:٤/ ٢٤٠، والارتشاف: ٥/ ٢٤٠٩.

الشاهد: " تبيعه " يريد: تَبِيعهَا، فاجتزأ بالفتحةِ عن الألفِ.

وقد جعل ابن عطية حذف الألف من ضمير المؤنث الغائب والاجتزاء بالفتحة عنها لغة[١]، وقال النحاس: "وزعم أبو حاتم أنها تجوز على أنه يريد "ابنها"، ثم يحذف الألف كما تقول: ابنه فتحذف الواو، قال أبو جعفر: هذا الذي قاله أبو حاتم لا يجوز على مذهب سيبويه؛ لأن الألف خفيفة فلا يجوز حذفها، والواو ثقيلة يجوز حذفها" [٢].

قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: "وَلَيْسَ كَمَا قال" [٣]، وقد أدخل ابن جني هذا الحذف ضمن الشذوذ، وجعله ابن عصفور من قبيح الضرائر[٤].

تعقيب:

تجدر الإشارة هنا إلى أن تقصير الحركة الطويلة قد ثبت وروده في منثور كلام العرب ومنظومه، واشتملت عليه القراءات القرآنية، فلا حجة إذاً لمن ذهب إلى تخطئة من أجاز حذف الحركة الطويلة، أو إلى من ذهب بأن الألف خفيفة فلا حاجة إلى تخفيفها، فقد ورد عن العرب – نثرًا ونظمًا – حذف الفتح، وهو أخف الحركات الثلاث[٥]، فالأولى جعل ذلك جائزًا وليس ضرورة أو شاذًا، وهو ما مشى عليه المنتجب كما يفهم من كلامه السابق.

---

(١) ينظر المحرر الوجيز: ٣/ ١٧٣.

(٢) إعراب القرآن: ٢ / ١٦٩.

(٣) المحرر الوجيز: ٣/١٧٣.

(٤) ينظر سر الصناعة: ٢/ ٣٥٨، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٦٢.

(٥) القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية: ٢/ ٤٩٦.

٣ – حذف التنوين لالتقاء الساكنين

قال المنتجب: "... كما روي عن أبي عمرو[١] أنه ترك التنوين في ﴿أَحدُ. اللهُ الصّمد﴾ [٢]لما ذكرت، وهو التقاء الساكنين، وجاز حذف التنوين لالتقاء الساكنين؛ لأنه مشبّه بحرف اللين؛ ألا ترى أنه جرى مجراها في نحو: لم يك زيد منطلقًا، وفي نحو: لم أبل، والله أعلم" [٣].

الدراسة:

يُحذف التنوين لالتقاء الساكنين كما ذكر المنتجب، وهو كثير، ومن ذلك القراءة التي أوردها الشيخ: ﴿أَحَدُ. اللهُ الصّمَد﴾، وقرأ عمرو بن عقيل: ﴿وَلاَ الَّيْلُ سَابِقُ النَّهَار﴾ [٤]، بحذف التنوين من سابق[٥]، فسئل عن ذلك فقال: لو نوَّنتُه لكان أوزن، يريد: أثقل. وكان عمرو بن عقيل فصيحاً. وقد

(١) القراءة لأبَان بْن عُثْمَانَ، وَزَيْد بْنُ عَلِيٍّ، وَنَصْر بْنُ عَاصِمٍ، وَابْن سِيرِينَ، وَالْحَسَن، وَابْن أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَبي السَّمَّال، وَأَبي عَمْرٍو فِي رِوَايَةٍ يُونُسَ، وَمَحْبُوب، والوليد بن مسلم عن ابن عامر، وَالْأَصْمَعِي، وَاللُّؤْلُؤِي، وَعُبَيْد، وَهَارُون عَنْهُ. ينظر مختصر شواذ القرآن: ١٨٢، وشواذ القراءات: ٥٢٦، والبحر المحيط: ١٠/ ٥٧١.

(٢) القراءة المتواترة بتنوين ﴿أحد﴾. من الآية: ١ سورة الإخلاص.

(٣) الدرة الفريدة: ٤ /٩٠.

(٤) من الآية: ٤٠ في سورة يس.

(٥) تنظر القراءة في إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٦٧، ومختصر شواذ القرآن: ١٢٥، والبحر المحيط : ٩/ ٦٩.

حمل على ذلك أبو عمرو قوله تعالى: ﴿عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ﴾ (١)، فجعل عزيرًا عربيًا وحذف منه التنوين لالتقاء الساكنين(٢).

ومن ذلك بَاب الصّفة الَّتِي تجْعَل وَمَا قبلهَا بِمَنْزِلَة شَيء وَاحِد، فيحذف التَّنْوِين من الْمَوْصُوف، مثل قولك: هَذَا زيد بن عبد الله، وَهَذَا عَمْرو بن زيد، والكنية كالاسم، تَقول: هَذَا أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء يَا فَتى، وَهَذَا زيد بن أبي زيد، ومنه قَول أبي الْأسود:

فَأَلْفَيْته غيرَ مُسْتَعتِبٍ *** وَلَا ذاكرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلا(٣)

وقول الشاعر:

عَمْرو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقومِه *** ورِجالُ مَكَةَ مُسنِتونَ عِجافُ(٤)

---

(١) من الآية: ٣٠ في سورة التوبة، والقراءة لابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحمزة، والباقون بالتنوين. ينظر التيسير في القراءات السبع: ١١٨، والعنوان في القراءات السبع: ١٠٢.

(٢) ينظر عمدة الكتاب: ٢٦٩، ٢٧٠، والمحرر الوجيز: ٣/ ٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥٧٧.

(٣) البيت من بحر المتقارب، وهو للشاعر في ديوانه: ٥٤، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٠٢، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٨٣، والمفصل: ٤٥٦.
الشاهد: "ذاكر الله" حيث حذف التنوين، ويريد "ذاكرٍ".

(٤) البيت من بحر الكامل، وهو لابن الزبعرى في نهاية الأرب في فنون الأدب: ٢/ ٣٥٨، ولمطرود بن كَعْب الْخُزَاعِيّ أو ابْنِ الزبعري في الحماسة البصرية لصدر الدين البصري: ١/ ١٥٥، وبلا نسبة في سر الصناعة: ٢/ ١٨٩، والإنصاف: ٢/ ٥٤٥ .
اللغة: رجل سنت: قليل الخير. وأسنتوا فهم مسنتون: أصابتهم سنة وقحط وأجدبوا، العجف: ذهاب السمنة.
الشاهد: "عمرُو" الذي" حيث حذف التنوين ويريد "عمرٌو".

وَقَول الآخر:

حَميدُ الَّذِي أمجٌ دارهُ *** أخُو الخَمرِ ذُو الشَّيبةِ الأصْلَعِ[١]

وَقَد جعل الْجرْمِي حذف التَّنْوِين لالتقاء الساكنين مُطلقًا لُغَة[٢]، وجعله الفراء جائزًا، ووصفه بالكثرة، وجعل ابن جني كثرة الحذف تكاد تجعله قياسًا. أما الزجاج فجعله ضعيفًا، بينما قصره ابن عصفور على الضرورة[٣]، أما المبرد فقد جعل الوجه إثبات التَّنْوِين[٤].

تعقيب:

ما مر من شواهد لحذف التنوين لالتقاء الساكنين يجعله جائزًا، ويُبعد ضعَفه أو قصرَه على الضرورة، وهو رأي المنتجب كما يفهم من حديثه عن القراءة الشاذة.

---

(١) البيت من بحر المتقارب، وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي: ٤/ ١٨٤، وسر الصناعة: ٢/ ١٨٩، والإنصاف: ٢/ ٥٤٦.

وحميد رجل بأمج، كان مفتونًا بالخمر، فهجاه ابن عم له، وأمج بفتح أوّله وثانيه وبالجيم: قرية جامعة بها سوق، وهى كثيرة المزارع والنّخل، وأهل أمج: خزاعة.

الشاهد: "حميدُ" الذي" حيث حذف التنوين ويريد "حميدٌ".

(٢) ينظر الهمع: ٣/ ٤١٠.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٠٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٤٢، وسر الصناعة: ٢/ ١٨٨، ٥٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٤٧.

(٤) المقتضب: ٢/ ٣١٢، ٣١٣.

المبحث الرابع

القراءات الشاذة في بابي الإدغام والفك والوقف

١ – فكَّ المِثْلين فيما سَكَنَ ثانيهما للجزمِ

قال المنتجب عن قراءة من ضم الراء وشددها[١] في قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [٢]: "... تعضده قراءة من قرأ ﴿لا تضارَرَ﴾، وهو ابن عباس[٣]، وفتح الراء الأولى لالتقاء الساكنين، وذلك أن الحرف الأول المدغم ساكن؛ لأن المدغم لا يكون إلا ساكنًا، والحرف الثاني المدغم فيه ساكن أيضًا للجزم، فلما التقى الساكنان حُرك الحرف الثاني لالتقاء الساكنين، واختار الفتح لخفته مع ثقل التضعيف" [٤].

الدراسة:

ذكر المنتجب في النص السابق أن المثلين إذا سكنا فإن الثاني يحرك؛ لثقل التقاء الساكنين، واستشهد بقراءة ابن عباس: ﴿لا تضارَرْ﴾ بفتح الراء الأولى، والفك لغةُ الحجاز، والمعنى: النهي عن أن يلحق بالوالدة الضرار من قبل الزوج، وهو أن يمنعها شيئًا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك، ونحوه قولك: لم تَمْرُرْ، وامرُرْ، وبنو تميم يُدْغِمون، والتنزيلُ قد

(١) القراءة للسبعة إلا ابن كثير وأبا عمرو. تنظر القراءة في حجة القراءات: ١٣٦، وكتاب الكشف عن وجوه القراءات: ١ /٢٩٦.

(٢) من الآية: ٢٣٣ في سورة البقرة.

(٣) سبق تخريج القراءة. ينظر: ٢٠١١ من البحث.

(٤) الدرة الفريدة: ٣/١٣٠.

جاء باللغتين نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾[١]، قرئ في السبعِ بالوجهين" [٢].

قال سيبويه: " فإذا كان حرفٌ من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإنَّ أهل الحجاز يضاعفون؛ لأنَّهم أسكنوا الآخر، فلم يكن بدٌّ من تحريك الذي قبله؛ لأنه لا يلتقي ساكنان. وذلك قولك: اردد واجترر، وإن تضار أضارر، وإن تستعدد أستعدد، وكذلك جميع هذه الحروف، ويقولون: اردد الرجل، وإن تستعدد اليوم أستعدد، يدعونه على حاله ولا يدغمون؛ لأنَّ هذا التحريك ليس بلازم لها، إنما حركوا في هذا الموضع لالتقاء الساكنين، وليس الساكن الذي بعده في الفعل مبنيًّا عليه كالنون الثقيلة والخفيفة" [٣].

ويقول ابن السراج: " إذا اجتمع حرفان من موضع واحد؛ فأهل الحجاز يقولون: "اردْ وإنْ تضاررْ أضاررْ"، وغيرهم يقول: ردَّ وفرّ، وإنْ تردَّ أرَدّ، ويقولون: لا تضارّ؛ لأن الألف يقع بعدها المدغم" [٤].

تعقيب:

فكَّ المِثْلين إذا التقى السَاكنان للجزمِ جائز لا واجب بدليل ورود الإدغام والفك في القرآن الكريم، والفك أخف على اللسان، وقد بلغت قراءة ابن عباس الغاية في الخفة؛ إذ حُرّك فيها أول الساكنين إلى أخفّ الحركات وهو النصب.

---

(١) من الآية: ٥٤ سورة المائدة.

(٢) ينظر حجة القراءات: ٢٣٠، والعنوان في القراءات السبع: ٨٨، والدر المصون: ٢/ ٤٦٧.

(٣) الكتاب: ٣/ ٥٣٠.

(٤) الأصول: ٢/ ٣٦٢.

٢ – إجراء الوصل مجرى الوقف

قال المنتجب في قراءة من شدد الميم[١] في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [٢]: "... وقيل: إن ﴿لمّا﴾ من لممت الشيء ألمه لمًّا، إذا جمعته، وأُجري الوصل مجرى الوقف، وإجراء الوصل مجرى الوقف سائغ في كلام القوم، مستعمل في نظمهم، وقد استعمله القراء في نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ [٣]... وبالتنوين قرأ الزهري وسليمان بن أرقم[٤]، وذلك حجة لهذا الوجه" [٥].

الدراسة:

إجراء الوصل مجرى الوقف كثير في لغة العرب، وقد استدل عليه المنتجب بقراءة الزهري وسليمان بن أرقم: ﴿لمَّا ليوفينَّهَم﴾ بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّنْوِينِ، ومعناها: أنّ كلًا ملمومين، بمعنى مجموعين، كأنه قيل: وإنّ كلا جميعًا، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [٦]، فيكون في الكلام بمنزلة قولك: وانّ كلاً حقّا ليوفينّهم، وإن كلًا شديدًا ليوفينّهم، والمراد: توفية جامعة لأعمالهم جمعًا، ومحصلة لأعمالهم تحصيلًا، فهو كقولك: قيامًا

(١) هي قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم. ينظر كتاب الكشف عن وجوه القراءات: ١: ٥٣٦، ٥٣٧، وجامع البيان في القراءات السبع: ٣/ ١٢٠٨.

(٢) من الآية: ١١١ في سورة هود.

(٣) من الآية: ١٥ في سورة سبأ، والقراءة لقنبل عن ابن كثير في النشر: ٢/ ٣٣٧، وإبراز المعاني: ٦٢٥.

(٤) تنظر القراءة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٠، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٨٥، والمحتسب: ١/ ٣٢٨.

(٥) الدرة الفريدة: ٤ /١٧٢.

(٦) الآية: ٣٠ في سورة الحجر، ٧٣ في سورة ص.

لأقومن وقعودًا لأقعدن، فوصف بالمصدر، وينبغي أن يقدر المضاف إليه كل نكرة؛ ليحسن وصفه بالنكرة، ولا يقدر إضافته إلى معرفة فيمتنع أن تكون "لمًا" وصفًا له، وقد نُسب إلى أبي عبيد القاسم بن سلام[١] أن "لمًا" هذه هي أصل قَرَاءَة ابن عامر وعاصم وحمزة، ثم وقف عليها بالألف، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

وهذا التخريج قد ضعفه كثير من النحويين، منهم الأنباري حيث قال: "...أنه مصدر لمّ يلمّ، إذا جُمع، لكنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وقد نوّنه قوم، وانتصابه على الحال من ضمير المفعول في﴿لنوفينّهم﴾، وهو ضعيف"؛ لأن استعمال "لمًا" في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد[٢].

تعقيب:

ذكر المنتجب أن قراءة الزهري وسليمان بن أرقم ﴿لمَّا﴾ بالتنوين حجة لمن قرأ بتشديد الميم، وذلك على إجراء الوصل مجرى الوقف، وهو ما ذكره غيره من العلماء، وقد تبين ضعفه من حيث المعنى والإعراب، وهذا يخالف ما ذكره المنتجب؛ إذ ذكر – بعد كلامه الوارد أول المسألة – أن كل الوجوه التي ذكرها – ومنها وجه القراءة الشاذة – صحيح من حيث المعنى والإعراب[٣].

---

(١) ينظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس:٢/ ١٨٦، والبحر المحيط: ٦/ ٢١٧، ونسبه إليه أبوشامة في إبراز المعاني: ٥٢٥.

(٢) ينظر إبراز المعاني: ٥٢٥، والبحر المحيط: ٦/ ٢١٧، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي: ٤/ ٤٤٦.

(٣) الدرة الفريدة: ٤ /١٧٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتنال الدرجات، وأشـــهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أنزل الكتاب على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله وصفيه من خلقه وحبيبه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا.

وبعد

فقد توصل هذا البحث إلى عدة نتائج يمكن إجمال بعضها فيما يأتي:

أولا: تبين أن دراسة النحو في ظلال القراءات الشاذة يعد لونًا من التجديـــد الأصيل الذي يثرى الفكر النحوي، ويربط النحو بالقراءات القرآنية.

ثانيـًا: كشف البحث أن المنتجب ذكر القراءات الشاذة للاستشهاد بها علـــى توجيه قراءة السبعة، وتعضيدها.

ثالثًا: ظهر أن المنتجب يميل اتجاهه النحوي إلى البصريين؛ إلا أن ذلـــك لا يمنعه من اختيار آراء الكوفيين إذا كانت قوية واضحة.

رابعـًا: أمكن للبحث بعد دراسة القراءات الشاذة في كتاب الدرة الفريـــدة أن يرجح بعض الآراء النحوية، ومن ذلك:

١-مذهب الكوفيين القائل بأن الألف في "أنا" أصـــلية غيـــر زائـــدة، وأن الضمير هو مجموع الثلاثة "الهمزة والنون والألف"؛ لأنه لو قيـــل: إن الاسم هو "أن" لوقع اللبس بينها وبين" أن" المصـــدرية أو المخففـــة، يضاف إلى ذلك أنها وردت في قراءات قرآنية لا سبيل إلى تأويلها.

٢- جواز مجيء "لما" بمعنى "إلا" في قراءة أبي بن كعب: ﴿وإنْ كلٌّ لمّا ليوفينّهَم﴾ (١) وهو ما ذهب إليه المنتجب، وهو في هذا ينحو نحو مذهب الجمهور، ولا التفات إلى من أنكر ذلك؛ فما ذكره الجمهور إثبات، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والمُثْبت مقدم على النافي.

٣-جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض كما ذهب إليه الكوفيون، وهو ما ذهب إليه المنتجب، لكن ذلك مقيد عنده بما إذا تقارب معانيها، فلو قلت: ذهبت على زيد. وأنت تريد: ذهبت به.

٤- جواز حذف الهمزة طالما أمن اللبس، ولم يتغير معنى الكلمة، ولا داعي للحكم بالشذوذ، أو الضرورة؛ لكثرة وروده، بل إن حذف الهمزة قد يكون هو المستعمل كما ذُكر أثناء البحث.

٥- أن شذوذ إتباع حركة الإعراب لحركة البناء وبُعده عن القياس وقلة الاستعمال في قراءة: ﴿الْحَمْدُ لُله﴾ (٢) بضم اللام الأولى ناتج من تغيير حركة الإعراب التي يحافظ عليها العربي دائماً؛ لأن بها يتحدد المعنى.

خامساً: استطاع البحث بعد دراسة القراءات الشاذة في الدرة الفريدة أن يضعف بعض الآراء النحوية، ومن ذلك:

١ - إهمال "ما الحجازية"؛ لأن نزع حرف الجر لا يوجب النصب لذات النزع، وإنما ينتصب الاسم بعد نزع حرف الجر إذا كان ثمة ما يقتضي نصبَه على جهة الفضلية من فعلٍ أو ما يشبهه.

---

(١) القراءة المتواترة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾. من الآية: ١١١ في سورة هود.
(٢) القراءة المتواترة بالجر، من الآية: ٢ في سورة الفاتحة.

٢ – تخريج قراءة الزهري وسليمان بن أرقم: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (١) بالتنوين على إجراء الوصل مجرى الوقف، وهو ما ذكره المنتجب تابعًا في ذلك لغيره من العلماء، وقد تبين ضعفه من حيث المعنى والإعراب، والأولى تخريج القراءة على غير ذلك.

هذه أهم نتائج هذا البحث، أسأل الله العظيم، رب العرش الكريم أن ينفعني به، وأن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) القراءة المتواترة من غير تنوين. الآية: ١١١ في سورة هود.

ثبت المصادر والمراجع

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٧ه/١٩٨٧م.

٢. إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة، دار الكتب العلمية، من دون تاريخ.

٣. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبناء الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م.

٤. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان، تحقيق د/رجب عثمان محمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط الأولى،١٤١٨ه / ١٩٩٨م.

٦. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة،١٤١٧ه / ١٩٩٦م.

٧. إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٣ه، ١٩٩٢م.

٨. إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط الثانية،١٤٠٥ه ، ١٩٨٥م.

٩. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط الخامسة،١٩٧٩ م.

١١. إيضاح شواهد الإيضاح للحسن بن عبد الله القيسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٤٠٨ه.

١٢. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد معروف، دار الفكر، بيروت،٢٠٠١م.

١٣. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبى الربيع الإشبيلي، تحقيق د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٠٦ه ، ١٩٨٦م.

١٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، لبنان.

١٥. التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٦. تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق: د/ أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، ط الأولى، ١٤٢١ه، ٢٠٠٠م.

١٧. التحرير والتنوير للشيخ /محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ ه.

١٨. تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن لأبي جعفر الرعيني، كنوز أشبيلية، السعودية، ط الثانية، ١٤٢٨ ه،٢٠٠٧ م.

١٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط الأولى، ١٤١٨ه / ١٩٩٧م.

٢٠. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى،١٤٢١ه،٢٠٠٠م.

٢١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى، ١٤٢٨ه،٢٠٠٨م.

٢٢. التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الثانية، ١٤١٤ه، ١٩٨٤م.

٢٣. جامع البيان في القراءات السبع للداني، جامعة الشارقة، الإمارات، ط الأولى،

١٤٢٨ه، ٢٠٠٧ م.

٢٤. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط الثانية، ١٣٨٤ ه،١٩٦٤م.

٢٥. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، الأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى،١٤١٣ه/١٩٩٣م.

٢٦. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي، تحقيق د/ حامد أحمد أحمد نيل، توزيع مكتبة النهضة المصرية،١٤٠٤ه / ١٩٨٤م.

٢٧. حاشية الخُضَرِيّ على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية.

٢٨. حَاشِية الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي للشهاب الخفاجي، دار النشر، دار صادر، بيروت.

٢٩. حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية ١٤٠٢ه،١٩٨٢م.

٣٠. الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط الثانية،١٤١٣ه / ١٩٩٣م.

٣١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى، ١٤٠١ه/١٩٨١م.

٣٢. الخصائص لابن جنى، تحقيق الأستاذ / محمد على النجار، القاهرة،١٩٥٢م.

٣٣. درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٨ ه. ١٩٩٨ه.

٣٤. الدرة الفريدة في شرح القصيدة للمنتجب الهمذاني، تحقيق د/ جمال محمد طلبة، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٣٣ه.

٣٥. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد

الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦ه.

٣٦. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط الخامسة، ١٩٩٠م.

٣٧. ديوان حميد بن ثور، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٤ه، ١٩٦٥ م.

٣٨. ديوان رؤبة بن العجاج، ضمن مجموعة أشعار العرب، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، ١٤٠٠ه ،١٩٩٠م.

٣٩. ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فاييرت، بيروت، ١٤٠١ ه، ١٩٨٠م.

٤٠. ديوان زيد الخيل، تحقيق د/ أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق.

٤١. ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، طبعة دار الثقافة، بيروت، ط الأولى،١٩٦٠ م.

٤٢. ديوان لبيد، تحقيق د/ إحسان عباس، وزارة الإرشاد بالكويت، ١٩٦٢م.

٤٣. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، من دون تاريخ.

٤٤. ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط الثانية، ١٩٩٥.

٤٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٧. الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤١٢ه،١٩٩٢م.

٤٨. سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار العلم دمشق، ط

الأولى،١٤٠٥ه / ١٩٨٥م.

٤٩. سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، مطبعة الحلبي، ط الثانية، ١٣٩٥ ه،١٩٧٥ م.

٥٠. السنن الكبرى للنسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى، ١٤٢١ ه،٢٠٠١م .

٥١. سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم زرزور، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة،١٩٨٥م.

٥٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى،١٤١٩ه،١٩٩٨م.

٥٣. شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط العشرون،١٤٠٠ه،١٩٨٠م.

٥٤. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط الأولى،١٤١٠ه / ١٩٩٠م.

٥٥. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية.

٥٦. شرح ديوان جرير لمحمد بن إسماعيل عبد الله الصاوي، الشركة اللبنانية للكتاب.

٥٧. شرح ديوان الخنساء، تحقيق الآب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٨٦٩م.

٥٨. شرح ديوان كعب بن زهير للسكري، مطبعة دار الوثائق القومية بالقاهرة، ط الثالثة، ١٤٢٣ه، ٢٠٠٢م.

٥٩. شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس،١٣٩٨ه / ١٩٧٨م.

٦٠. شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢ه /١٩٨٢م.

٦١. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق، ط الأولى،١٩٨٤م.

٦٢. شرح شواهد المغني للسيوطي، تصحيح الشيخ / محمد محمود الشنقيطي، تعليق/ أحمد ظاهر كوجان، منشورات دار الحياة، بيروت.

٦٣. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.

٦٤. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث بدمشق، ط الأولى،١٤٠٢ه / ١٩٨٢م.

٦٥. شرح المفصل لابن يعيش، توزيع مكتبة المتنبي، القاهرة.

٦٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى،١٤٢٠ه،٢٠٠٠م.

٦٧. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري، تحقيق د/ حسين بن عبد الله العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط الأولى،١٤٢٠ه،١٩٩٩ م.

٦٨. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٩. الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبعة عيسى الحلبي.

٧٠. صحيح البخاري، تحقيق د/ مصطفى أديب البغا، طوق النجاة، ١٤٢٢ه.

٧١. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط الأولى، ١٩٩٨م.

٧٢. الطراز في الألغاز للسيوطي، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢ه، ٢٠٠٣م.

٧٣. عمدة الكتاب لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، ط الأولى،١٤٢٥ ه،٢٠٠٤ م.

٧٤. العنوان في القراءات السبع لأبي إسماعيل السرقسطي تحقيق: د/ زهير زاهد ، د/ خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ه.

٧٥. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، عني بنشره / براجستراسر، مكتبة ابن تيمية، من دون تاريخ.

٧٦. غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق د/عبد الله الجبوري، مطبعة المعاني، بغداد، ط الأولى، ١٣٩٧ه.

٧٧. فتح القدير للشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط الأولى،١٤١٤ ه.

٧٨. القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، د/ حمدي سلطان العدوي، دار الصحابة للتراث بطنطا، ١٤٢٧ه، ٢٠٠٦ م.

٧٩. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط الأولى، ٢٠٠٧ م.

٨٠. كتاب السبعة لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط الثانية.

٨١. كتاب سيبويه، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثانية،١٩٧٧م.

٨٢. كتاب شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني.

٨٣. كتاب العين للخليل بن أحمد، تحقيق د/ مهدى المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر بالعراق.

٨٤. كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبـــى طالـــب القيسي، تحقيق د/ محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٤ه.

٨٥. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فـــي وجـــوه التأويـــل للزمخشـــري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ١٤٠٧ه.

٨٦. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: غازي طليمـــات، عبـــد الإلـــه نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط الأولى،١٤٠٥ه/١٩٨٤م.

٨٧. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت ط الثالثة،١٤١٤ه.

٨٨. اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق، إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٢٤ه/٢٠٠٤م.

٨٩. المبسوط في القراءات العشر لابن مهران النيسابوري، تحقيـــق: ســـبيع حمـــزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية بدمشق.

٩٠. مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي بالقـــاهرة، ١٣٨١ه.

٩١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جِنِّي، تحقيق: على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة،١٣٨٦ه.

٩٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى،١٤١٣ه.

٩٣. مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشـــره/ برجشتراســـر، مكتبة الرحمانية بمصر،١٩٣٤ م.

٩٤. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية،١٤٢٠ه/٢٠٠١م.

٩٥. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط الثانية،١٤٠٥م.

٩٦. معاني القراءات للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط الأولى،١٤١٢ ه،١٩٩١م .

٩٧. معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى ،١٤١١ه/١٩٩٠م.

٩٨. معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، عبد الفتاح شلبي، محمد علي النجار، دار السرور، بيروت.

٩٩. معاني القرآن للنحاس، تحقيق: محمد على الصابوني، جامعة أم القرى، ط الأولى، ١٤٠٩ه.

١٠٠. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية، بيروت.

١٠١. معاني النحو للدكتور/ فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط الأولى، ١٤٢٠ه /٢٠٠٠م.

١٠٢. معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق د/ إحسان عباس، ط الأولى، ١٤١٤ ه،١٩٩٣ م.

١٠٣. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٤. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، دار الكتب العلمية، ط الأولى،١٤١٧ه،١٩٩٧م.

١٠٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط السادسة،١٩٨٥م.

١٠٦. مفاتيح الغيب للرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الثالثة ١٤٢٠ه.

١٠٧. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق د/علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط الأولى،١٩٩٣م.

١٠٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مطبعة جامعة أم القرى، ١٤٢٨ه.

١٠٩. المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ط الثانية،١٣٩٩ه/١٩٧٩م.

١١٠. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، ط الأولى، ١٩٩٦م.

١١١. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د/ عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى، ١٤١٥ه ١٩٩٦م.

١١٢. موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة لمحمد أحمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢ه، ٢٠٠١م.

١١٣. النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، ط الخامسة عشرة.

١١٤. نزع الخافض في الدرس النحوي لحسين بن علوي بن سالم الحبشي، رسالة ماجستير، كلية التربية، المكلا، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.

١١٥. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق الشيخ / محمد على الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، من دون تاريخ.

١١٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

تم بحمد الله